نكريس هارمان
انهيار النموذج السوفيتي
الأسباب والنتائج
ترجمة خليل كلفت
يقدم كريس هارمان، وهو رئيس تحرير المجلة الفصلية اللندنية "إنتروناشونال سوشاليزم" [الاشتراكية الأممية)، ومن كبار فقري حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا، في هذا الكتاب استقصاء شامل مدقق لمسار التطورات الكبرى التي جرت في الاتحاد السوفيتي السابق منذ البريستويكا، وفي مجري الأحداث التي عصفت بالأنواع الحاكمة في أوروبا الشرقية. ورغم أن هذا الاستقصاء الشامل المعمق هو السمة المميزة لهذا الكتاب، فهو كتاب سياسي في المخل الأول، لا يكتسب كتاب هارمان أهميته من مجرد الوصف الموضوعي والأمين والغني بالتفاصيل التي تطمغ إلى تقديم صورة نابضة بالحياة، بل هناك دائما ما يعمق معنى هذا الاستقصاء لما هو راجع من بحث عن جذور تلك الأزمة، وكشف البنية الاجتماعية- الاقتصادية التي كانت هذه الأزمة ممكنة بل حتمية ضمن إطارها، واستكشاف لصورة المستقبل للنتائج التي كان لا بد من أن تؤدي إليها تلك التطورات التاريخية في نهاية الأمر. والحقيقة أن إجابة هارمان حاسمة: الانتقال من شكل للرأسمالية إلى شكل آخر لنفس الرأسمالية، الانتقال من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية المتعددة الجنسية.
انهيار النموذج السوفييتي
الأسباب والنتائج
المركز القومي للترجمة

العدد: 1412
- إنهيار النموذج السوفيتي: الأسباب والنتائج
- كريس هارمان
- خليل كالفت
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
The Storm Breaks
And
From Trotsky to State Capitalism
By Chris Harman

 حقوق الترجمة والنشر باللغة العربية محفوظة لمركز القومي للترجمة
277226 - 27754524 - 27754526
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554
انهيار النموذج السوفييتي
الأسباب والنتائج

تأليف: كريس هارمان
ترجمة: خليـل كلفـت

2010
<table>
<thead>
<tr>
<th>ط 1 - القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010،</th>
<th>280 ص، 24 سم.</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1 - الاتحاد السوفيتي - تاريخ - العصر الحديث - تفكك</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- كلفت، خليل (مترجم)</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>ب - العنوان</td>
<td>9470086</td>
</tr>
</tbody>
</table>

رقم الإيداع: 22/2009
الترقيم الدولي: 3 - 703 - 479 - 977 - 978 - 978 - 978
طبع بمطابع الهيئة العامة لشؤون المطبع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبير بالضرورة عن رأي المركز.
التحويـلات

9: مقدمة للمترجم .................................................................
45: أوّل: العاصفة تُنبِّئ: حول انهياء النموذج السوفيتي .....
47: 1: مقدمة للمؤلف ..............................................................
51: 2: الاتحاد السوفيتي: الأوهام المفقودة .....................
59: 3: الاتحاد السوفيتي: الأزمة في الاقتصاد .................
61: 4: الاتحاد السوفيتي: المسألة القومية .......................
69: 5: الاتحاد السوفيتي: الإحساس بالقلق .........................
75: 6: السياسة العالمية: سلاح ذو حذرين .........................
77: 7: أوروبا الشرقية: انهيار تراكمي ............................
91: 8: إفلاس نظريتين .............................................................
99: 9: الأورثوذكسية الجديدة ..............................................
103: 10: رأسمالية الدولة ....................................................
109: 11: رأسمالية الدولة كمرحلة في التطور الرأسمالي ...
113: 12: أصول رأسمالية الدولة في أوروبا الشرقية ....
119: 13: تنافسات الرأسمالية ..............................................
129: 14: أزمة رأسمالية الدولة ............................................
139: 15: "ما قبل-الأزمة" والبيريسترويكا .....................
149: 16: التفجت الداخلي ......................................................
157: 17: لماذا تتجه البيريسترويكا إلى الفشل ............
161: 18: المراوحة في نفس المكان في أوروبا الشرقية ....
21: بناء معارضات اشتراكية ................................................................. 187

20: احتمالات للتسعينيات ................................................................. 175

19: الرأسمالية المتعددة الجنسيات والمعارضة الأوروبية الشرقية ........ 167

إشارات العاصة تُهَب ...................................................................... 201

ثانيًا: ملحق للمؤلف: من تروتسكي إلى رأسمالية الدولة بقلم: كريس هارمان 225

إشارات ملحق من تروتسكي إلى رأسمالية الدولة .............................. 255

حول نظريات الطبيعة الاجتماعية لبلدان النموذج السوفيتي: تدويل بقلم المترجم ........ 259
شكر وتقدير

لا يفوتي أن أشكر صديقي الأستاذ بشير السباعي الذي قرأ مخطوطته ترجمة الكتاب والملحق وأمدني من علمه الغزير بأوضاع الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية ومعرفته العميقة باللغة الروسية بمعلومات وملاحظات وتصحيحات.

خليل كلفت
مقدمة بقلم المترجم

بانيهار النموذج السوفيتي في كل مكان (حيث يبدو أن انهياره في بقية بلدانه لم يعد سوى مسألة وقت) تكتمل دورة كبرى من دورات التاريخ الحديث تميزت بوجود هذا النموذج وبانقسام العالم، بالتالي، إلى غرب (أمم أوروبية) وشرق (سوفيتي) وعالم ثالث (تابع للغرب أخفقت كافة محاولاته للفكاك من إسـار هـذه التبجيـة بالاستنفادة من وضع دولي تميّز بالتناقض والحرب الباردة بين المعـسكرين: الغرب والشرق).

والصورة المستقبلية العامة التي يرسمها انهيار واختفاء هذا النموذج وتبنـي بلدانه للنموذج الرأسمالي الغربي، هي صورة شمال اتحد بشرقه وغربه فتضاَعفت قوته وتضاعفت جيروته، وجنوب يتمثـل في عالم ثالث مـتـخلف تضاعف ضعفه وتضاعف انيهار مقاومته. إنها صورة تحتل صدارتها رأسـماليـة عالميـة متحـدة موحدة عالمية رمزها الموحي هو حلول ألمانيا الموحدة مخل ألمانيا (الاتحادية) وألمانيا (الديمقراطية) المنافستين السابقتين، ولا يخفى أنها صورة تحطش الشعورات الاشتراكية، وحتى كل استقلال وطني، بإطار كثيف من الشروط غير الموتية. وكل ما يبدو في الأفق هو أن التحولات الجارية في بلدان النموذج السوفيتي، وهي بلدان ذات مستويات متباينة في التطور، تباين كوبا والاتحاد السوفيتي، ستضاعف بيضغ هذه البلدان قوة الشمال وبعضها الآخر بوس الجنوب.
التاريخ والأسطورة

بدبيبي بطبيعة الحال أن مفتاح فهم المغزى الحقيقي لهذه التحولات الجارية في بلدان الشرق، وبالتالي في كل العالم، يمثل في فهم الطبيعة الاجتماعية للنموذج السوفيتي، هذا النموذج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي ساعد طوال العقود السابقة في بلدان ما كان يسمى بالمنظمة الاشتراكية العالمية في أعاقات ثورات أو نتيجة لزحف الجيش الأحمر.

غير أن الطبيعة الاجتماعية للنموذج السوفيتي ظلت، على مدى العقود التي عاش فيها هذا النموذج، عقدة مستعصية فلم يعهد عليها أي إجماع من أي نوع، بل تماسكت وتبتكرت ماركسيات متعددة متباينة انطلقت من الاختلافات حول هذه المسألة المحورية.

وأيضاً، هناك نقطة مخصصة للماركسية السوفييتية التي رأت أن هذا النموذج يساوي الاشتراكية والتطبيق الخلاقي للماركسية-اللينينية، وتقيلجها المباشر، وهو الاتجاه الذي ينتمي إليه مؤلف هذا الكتاب، وهو اتجاه حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا بزعامة توني كليف، الذي رأى منذ أواخر الأربعينيات، وليس الآن، أن هذا النموذج ليس سوى النموذج الشرقي لنفس الرأسمالية الواحدة، نموذج رأسمالية الدولة النيبوريافطية، كما رأى أن ثورة أكتوبر هزمت، وأن "شيوعيتها" انهارت منذ أواخر العشرينيات من هذا القرن، وليس الآن.

وإذا صححت هذه النظرية الأخيرة فإن موقف الراهن سيبدو أنه به بمشهد سوريالي: متأم في كل مكان على ظهر الكرة الأرضية يقيناً -الآن- الشيوعيون للشيوعية التي انهارت منذ أكثر من ستين سنة، وأفرج في كلا مكان على ظهر الكرة الأرضية يقيناً -الآن- أعداء الشيوعية لانهيار الشيوعية منذ أكثر من ستين سنة. ولسنا إدعا ذكرى حزينة أو سعيدة من أواخر العشرينيات، فالشيوعيون وأعداء الشيوعية على السواء يعتقدون أن الانهيار حدث أو يحدث الآن. ويعتقد الشيوعيون أن مؤامرة أعداء الشيوعية كانت عاملاً حاسماً وراء انهيار الشيوعية.
رغم أنه لا مانع لديهم من الحديث عن "أخطاء وسلبيات" للتجربة، جعلت نجاح المؤامرة (الأمريكية ووجه خاص) ممكنا، أما أعداء الشيوعية فييتون أنفسهم مرتين. مرة لأن الشيوعية انهارت من الداخل لأنها ضد الطبيعة البشرية، ومرة أخرى لأنها انهارت تحت ضغتهم الطويل المظر.

ولن يصدق الشيوعيون أيضا أن شيعاتهم كما تحققت في الواقع والتاريخ لم تكن سوى رأسمالية دولة بيروراطية، كما أن أعداء الشيوعية لن يصدقوا إلا أن الشيوعية تعلّى في الواقع الديموقراطي والإمتناع والإستبداد والشيوعية حيث لا يمكن الزعم أن هذه الشرور "الشيوعية" احتملت منذ أكثر من سنتين سنة فهي، بالأحرى، استفحلت وتفاقمت ولم تأخذ في التداعي والإنهيار إلا الآن.

وبعدها عن مآتم الشيوعيين من الطراف السوفيتي وأفراد أعداء الشيوعية من كل طراز، ينبغي أن نلاحظ أن هذا المشهد السوري ليس سوى المشهد الأخير من ملحمة سورية فعاشتها البشرية قاطبة طوال عقود طويلة: يتنقل الحلم الشيوعي إلى كابوس يراء الشيوعيون في منامهم ويفقدونه، خاصة خارج بلدان النموذج، أسطورة وردية أو الفردوس تحقق على الأرض، ولهذا يراء الأسماليون في كل مكان كابوسا ينبغي التخلص منه. وفي الحالين تتمثل الصياغة العقلانية لهذا الحلم الكابوس في فكرة أن النموذج السوفيتي هو نموذج الاشتراكية، وتعود هذه الفكرة أسطورة تستحوذ على عقل وسلوك العالم بأسره، بشعبه وحكوماته. ولا جدال في أن هذه الأسطورة ليست الأسطورة الوحيدة التي سيطرت على الشعوب أو الحكومات في القرن العشرين، ويتكيف أن نذكر أساطير أخرى بدت للشعوب أو الحكومات سبيل خلاص في فترة أخرى، في كل أو بعض مناطق العالم كفاشيّة أو تفصيلية الاستعمار أو التنمية، على أن هذه الأسطورة بدو لي أرش هذه الأساطير شمولا، وأطولا، وأكثرها خصوبة، أي قدرة على توليد أساطير جديدة تعيش كثيرا منها الآن، فهي جديرة بالتالي بدراسات رياضية معمقة لفهم الإطار الثقافي، العقلي والأسطوري، الذي تعيش البشرية في سياقه الآن.
ولكي نفهم عددًا من تلك الأساطير المتقلدة عن الأسطورة الأصلية، مثل الأسطورة القائلة بأن هذه النهاية للشيوعية أو نهاية هذه الشيوعية هي النهائية لكل شيوعية وليستا بالغة نهاية التاريخ، أو الأسطورة القائلة بأن انهيار النموذج السوفيتي انقلب في اتجاه مجرى التاريخ الحديث، أو غيرهما من الأساطير، سيكون من الملاءم أن نبتعد، وإن قليلا من الأساطير لتجزأ، وإن بسرعة، على الطبيعة الاجتماعية لهذا النموذج والتي يمثل فهمها كما سبق القول المفتاح الحقيقي لفهم مغزى وأبعاد ونتائج انهيار هذا النموذج.

الطبيعة الاجتماعية لنموذج السوفيتي

يتوقف، إذن، مغزى وجود أو اختفاء هذا النموذج على حقيقة طبيعته؛ فيل كان ذلك النموذج اشتراكيا (كما زعم الخط السوفيتي)، أم انتقاليا بين الرأسمالية والاشتراكية في عهد ستالين (كما زعم تروتسكي) وكذلك في عهود خلفائه (كما زعمت الأمم المتحدة)، أم جماعيا برتروقراطيا أي مجتمعا بعد رأسمالي لكن استغلالي (كما زعم شاختمان) أم رأسمالية دولة بيرترقراطية (كما زعم توني كليف)، أم اشتراكيا في عهد ستالين انتلب رأسماليا وإمبريالية اشتراكيا في عهود خلفائه فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي (كما زعمت الماوية)، أم اشتراكيا في عهد ستالين ثم مهدعا بعدة الرأسمالية من خلال التحريمية أو المراجعة (كما كان يؤكد الخط الماوي قبل المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الصيني الذي تحدث عن الإمبريالية الاشتراكية في 1969، ويدير بالذكر أن كان تصور هذه السطور ظل منذ أواخر السبعينيات وطول السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات من أنصار هذا "الطريق الثالث" الذي كان له حظ من الانتشار في الهند ومصر، والذي لا يبدو أن يكون مرحلة من مراحل الفكر الماوي، الذي تمثل نقطة ضعفه الرئيسية فيما يتعلق بهذه المسألة في نظره إلى عهد ستالين على أنه عهد اشتراكي، وكان من المنطقي أن أتخلي خلال الثمانينيات عن هذا الموقف غير المتماشى وأن أنتقل إلى الفكرة القائلة بأن النموذج السوفيتي ليس سوى رأسمالية دولة، وإذا
كانت هذه الفكرة مشتركة لدى اتجاهات وشخصيات عديدة فإنه يبدو لي أنها تصل إلى أقصى تماسكها لدى اتجاه توني كليف وحزب العمال الاشتراكي البريطاني، وهو اتجاه أثقل معه في هذه الفكرة بالذات، في حين أنغحظ على، أو اختفى مع، بل حتى أجهل جهلا مباشرة، في كثير من الأحوال، كثيرا من أفكاره وتوجهاته ونظرياته الأخرى - أم ماذا؟

وليس من الوارد بطبعية الحال، في سياق مثل هذا التناول الموجز، أن أحاول مناقشة هذه النظريات والمذاهب، فلا مناص إذن من أن أكتفي بإشارات سريعة يمكن الارتكاز عليها، بعيدا عن أيّ عرض منهجي منتظم، إلى طبيعة وخصائص النموذج السوفيتي.

كيف أمكن أن تتكون ثورة أكتوبر إلى رأسمالية دولة، وأن ينقلب الحلم إلى كابوس؟

وبطبعية الحال، لم يكن المجتمع الذي أعقب ثورة أكتوبر في روسيا مجتمعا اشتراكيّا. وإذا كان من المنطقي أن المجتمع الثاني حتى لثورة أشتراكية لا جدال في طبيعتها، حتى في بلد رأسمالي غاية في التطور، لن ينقل إلى مجتمع اشتراكي في غمضة عين، فإن المجتمع الثاني لثورة أكتوبر لم يكن انتقاليًا وحسب، بل كان كذلك مطبوخ بطارب تخلف روسيا القبضية، وبالتالي بطابع خصائص ثورة أكتوبر وعدد من الأوضاع والظروف العالمية والمحلية البالغة التأثير.

وكان على ذلك المجتمع الانتقالي أن يتصدّى لمهامه الجوهرة، الدفاعية والهجومية، الحربية والمدنية، الاقتصادية والسياسية، الديمقراطية والاشتراكية، في سياق شروط وأوضاع وظروف موضوعية وذاتية وثيقة الصلة بخصائص كل من روسيا القبضية وثورة أكتوبر والحركة الشيوعية العالمية في ذلك الحين.

فرغم التطور السريع العاصف للرأسمالية في روسيا القبضية في العقود السابقة لثورة أكتوبر، ورغم الثورة والمجتمع الانتقالي التخلف الاقتصادي الذي ضاعفه الدمار الناتج عن الحرب العالمية الأولى وحرب التدخل من جانب 14
دولة والحرب الأهلية. وكان كل هذا التخلف الاقتصادي وثيق الارتباط بطبيعية الحال بالطابع غير الحديث للتركيب الطبقي والديمغرافي. وهكذا كانت روسيا بلد القنانة والفلاحين ولم تكن بلد البروليتاريا التي كانت ضئيلة الحجم والممني المطلق والنسبي. ولم يكن من شأن هذه القاعدة الاجتماعية الضيقة للثورة أن تؤمن هذه الأخيرة اجتماعيًا وكان التحالف الثوري بين العمال والفلاحين تحالف واضحًا متأخرة ثقافيًا وسياسيًا.

وفي سياق هذا التخلف الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والتأخر الثقافي والسياسي للجماهير، أي أقوى الثورة، جاءت ثورة أكتوبر ليس كثورة اشتراكية بل نعوت أخرى، بل كثورة تبعت خصائصها وطبيعتها من كافة الشروط الموضوعية (المحلية والعالمية) والذاتية (الخاصة بقوى الثورة وقيادتها).

والحقيقة أن ثورة أكتوبر لا يمكن أن تكون مجرد موضوع للبحث الأكاديمي، بل ينبغي النظر إليها أولاً ثم إلى النتائج الثنائية باعتبار الدروس المستفادة من فشلها في الحساب الأخير دروس نجاح ثورات المستقبل. إن ثورة أكتوبر ليست مجرد تاريخ للبحث الأكاديمي ولست بالأخص تاريخًا مقدماً قال فيه كرادلة البلشفية كلمتهم الأخيرة. إنها، على العكس من ذلك، بحث مفتوح ما دامت قضيتها قضية مستقبل وليست رمز حنين إلى ماضي أسطوري.

ولم تكن ثورة أكتوبر ثورة أقوى حلقات السلسلة بل ثورة أضعف حلقات السلسلة. ولم تكن الأزمة التي فجرتها أزمة اكتمال نمو مجتمع جديد (الاشتراكية) في رحم مجتمع قديم (الرأسمالية). ذلك أن المجتمع القديم ذاته (الرأسمالية) كان لا يزال جديداً لم يكتمل نضجه في رحم مجتمع أقدم (الإقطاع). كما أنها لم تكن تعبيراً عن النمو الطبيعي لضلال أضداد التكوين البنوي للمجتمع القديم بل كانت تلك الأزمة ترجع بصورة مباشرة إلى تأثير الحرب العالمية الأولى حيث خلفت الجيوش الألمانية في سياقها فراغاً هائلاً في روسيا عن طريق تدميرها اقتصادياً وعسكريا، فتفاقمت بالتالي أوضاع وأزمات جماهيرها إلى حد يستحيل معه العيش.
على المنوال نفسه. وكان ذلك التدفق المفرط من جانب طبقات المجتمع كافة ومن جانب قوى السياسة كافة لملء أو استغلال ذلك الفراغ هو المجرى الفعلي للثورة والثورة المضادة في روسيا.

لذا فإن إزاء اكتمال نضج مجتمع برجولزي من ناحية واكتمال نضج النضال من أجل انتصار الثورة الاشتراكية من ناحية أخرى، بل إن طبيعة الثورة ذاتها لم تحسم إلا في معاصرة معارك الثورة (أبريل 1917). ولهذا فإن مدى عمق الطابع الاشتراكي لثورة أكتوبر يبدو موضع شك، ويُغدو من الواجب بحث هذه المسألة، بعيدا عن الخطاب الرنانة، من أجل ثورات المستقبل.

على أن ثورة أكتوبر التي كانت تتقدم منها أوجال التخلف الاقتصادي والاجتماعي، كانت تعاني كذلك من ظرف عالمي غير موات. فالأزمة الحادة التي دفعت إلى الثورات في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت مرتبطة بدورها بذلك الحرب. وكانت رغم نضج التكوين الاجتماعي الاقتصادي الرأسمالي في الغرب تعبيرا عن تأثير الحرب وليس عن نضج وعمق النضال البارولياري في سبيل انتصار الثورة الاشتراكية على مدى العقود السابقة لتلك الحرب. وفيما فإن الأزمة لم تكون أزمة ثورية شاملة ولم تكن بالأخص أزمة ثورة اشتراكية. ذلك أن هذه الأزمة الأخيرة كانت تفترض من جانب نضج نمو التكوين الرأسمالي (الشرط الموضوعي الحاسم للثورة الاشتراكية) ومن جانب الآخر نضج نمو النضال الاشتراكي (الشرط الثاني الحاسم للثورة الاشتراكية). وهذه هي الثورة الاشتراكية التي توقعها ماركس في بداية الأمر: في فلاغ الرأسمالية. غير أن التاريخ كان يذخر كاملا تاريخ الحركة الشيوعية العالمية مفاجأً غير متوقعة ولم تتضح أبعادها إلا على المدى الطويل، نضج التكوين الرأسمالي بوصفه عقبة في سبيل نضج النضال الشيوعي طالما كانت الرأسمالية تمتلك ديناميات وأليات تجعلها قادرة على حفظ واستيعاب ثورات تقنية جديدة من ناحية وعلى السيطرة الإمبريالية على العالم وعلى مقدراته الاقتصادية من ناحية أخرى، وعلى احتواء النضالات
والإبراهيمات وعرقلة نمها بالقدر المطلوب لثورات اشتراكية وخلق واستغلال
الارستقراطية الامالية والشوفينية من ناحية ثالثة، كنتيجة للناحيتين الأولى والثانية.
إن الشرط الموضوعي لا يسير هنا بدأ في يد مع شرط ذاتي مناظر، فالناطزون ذاته
غير وارد، حيث يستبعد الشرط الموضوعي الشرط الثاني في مرحلة طويلة من
التاريخ لا تزال مستمرة إلى الآن بصورة عامة، وإن كانت مقدمات نهايتها تتراكم
بإمكان خلال العقود الأخيرة. والحقيقة أن البلاشفة كانوا يعلمون أن ثورة أكتوبر
(وقبلها ثورة 1905) ثورة في أضعاف حلقات السلسلة، وليس ثورة في أقوى
حلقات السلسلة، في قلاع الرأسمالية، كما تنبي ماركس. ولكنهم كانوا يؤمنون مع
ذلك بنبوءة ماركس بدأ أن ألمهم الوحيد في الانصار الكامل للثورة في روسيا
كان يتمثل في ثورة البرونتيا الأوروبية، في قلاع الرأسمالية. ولن يكون نبوءة
ماركس صحيحة فإن توقع تحققي الواضح أو القريب كان يعني عدم إدراكه، وعدم
إدراك لينين، البلاشفة، لحقيقة أن الشرط الموضوعي للثورة في الرأسمالية
المتطورة يسميت الشرط الذاتي طوال مرحلة تاريخية طويلة تتميز بأن تناقشات
الرأسمالية لم تتم بعد إلى الحد الذي يفتح الباب أمام تكامل وليس تعارض الشرط
الموضوعي والذاتي للثورة.

ورغم أنني أطلق في هذه النقطة فقد يكون من المفيد أن أضيف أن ماركس
ذاته لم يستبعد الثورة الاشتراكية في بلدان متأخرة رأسمالية، وكان رأيه عن روسيا
بالذات أنها يمكن أن تنتقل من المشاعر الرغبية إلى الاشتراكية دون أن تمر حتى
بكل مراحل الرأسمالية التي كانت قد بدأت تنمو في روسيا بالفعل، بشرط أن تملك
إنجازات الرأسمالية مع تقديم وقبلها. ومن الجلي أن هذا الشرط الذي يعتبر
بمثابرة قانون عن تخفيض المراحل لا يمكن أن يتحقق إلا بافتراض عملية ثورية
عالمية أمنية تشتم بلدانا متأخرة أو متخلفة وأخرى متطرفة للغاية (أو على الأقل
بلدين أخرى متاخرة والآخر متطور) حيث تقدم البلدان المتطرفة العون المنهجي
الشامل للبلدان المتخلفة في مجال التحديث الجذري لقواها الإنتاجية وأسلوب
حياتها. وهذا تتضح نقطة بالغة الأهمية فيما يتعلق بقضية طبيعة الثورة في هذه
الطبيعة لا تتحدث بشكل إرادي داخل حدود بلد واحد. فهما كان متخلفا في الأحرا.

قضية أممية، بمعنى أن بلدًا متخلفًا يمكن أن يسير في طريق ثورة اشتراكية تتجاوز شروطها الداخلية بشرط أن تكون هذه العملية ضمن عملية أوسع تشمل بلدًا متورطة أو بلدانا متورطين بافتراض الإخاء الأممي والتعاون الأممي بلا حدود.

والواقع أن هذا الشرط بالذات كان ينقص ثورة أكتوبر التي انتظرت سدى وبلا جدوى نجد الثورة الإستونية، وبناء الاشتراكية في بلد واحد، كعقبة أو فضيلة وليس كمجرد واقع أو اضطرار أو ضرورة.

وقد اتفق على ثورة أكتوبر أن تعاني محليا من التخلف الروسي، الذي كان من شأنه أن يقود إلى نشوء أزمة ثورية بتأثير حرب عالمية أو غير عالمية أو بدون حرب على الإطلاق، لكن دون أن يتأثر هذا التخلف عن فرض شروطه كافية، وأن تعاني أممية من التقدم الأوروبي الذي كان من شأنه أن يحول دون نشوء أزمة ثورية عميقة وشاملة، وأن يساعد على استبعادها حربيا ومدنيا إذا نشأت مراحل منها بتأثير الحرب. وهكذا كانت الأزمة الثورية المحلية والعالمية بالتأثير المباشر للحرب غير أنه لم يكن بوسع مأثر الحرب أن تتجاوز خلق أو تعقيق الأزمة، لا إلى إقناذ الثورة الروسية من تخلف الأوضاع الروسية الأصلية، وبالتالي الحكم على الثورة بطيعية محددة وهما كانت التصورات الثوريية الذاتية عنها (ما دامت هذه الثورة معزولة ومحاصرة)، ولا إلى نجدها بثورة اشتراكية أوروبية.

انضح فيما بعد أن توقعها وعقد الأمل عليها لم يكن ليهما مبرر حقيقي.

على أن هناك شرطًا ذيًا قد يبدو أكثر رهافة: غير أنه حاسم مع ذلك في المسار الغليظ لتطور الثورة، وكان هذا الشرط الذاتي غانبا. فرغم أن البناء الاشتراكي ينطوي على جدل الموضوعي والذاتي الذي لا يمكن التنبؤ سلفا بتفاصيلها، إلا أن برامج البناء الاشتراكي بخطوطه العريضة لكن الحاسمة ينبغي أن تكون موجودا ومستوعبا ومهيمنا سلفا على أوسى نطاق من جانب قيادة وطنية وجماعية الثورة، وإذا فكيف يمكننا أن نتصور قيم ديمقراطية مباشرة
تمارس الجماهير من خلالها مهام الحكم وتخطيط الاقتصاد ممارسة فعلية، وليس في الكتابات الإنشائية والخطب الطنانة قبل أو بعد الثورة، وكان تعلق البرنامج الذي تضمن كتاب الدولة والثورة للدينيين رمز وعوان هذا الخياب لبرنامج البناء الاشتراكي.

وهوذ ذلك المجتمع الانتقاللي التالي لتثورة أكتوبر محاصرا من كل جانب، وكان عليه أن يتصدى للقيام بمهامه الجبارة وأن يخوض معركه الطاحنة، ببطولة الشعب وبحكمة القيادة، لكن أيضا مثلا بقدر هائل من نقاط الضعف والشروط الموضوعية والذاتية غير الموالية.

والواقع أن ذلك المجتمع الانتقالي كان لا يملك ترف الشروع في تحقيق التحول الاشتراكي المستهدف بالشروع على الفور في تطوير القوى المنتجة ورفع مستوى معيشة الجماهير العاملة بصورة مطردة ومتوازنة، بل كان عليه، بدلا من البناء، أن يخوض الحرب سنوات (مع الاكتفاء بتدريب شيوخية الحرب)، وكان عليه أن ينطلق في تطوير الاقتصاد والقوى المنتجة (بعد انتصار الثورة في الحرب الأهلية) ليس فقط من مستوى تخلف سنة 1913 أو 1914 (أي مستوى ما قبل بداية الحرب) بل مضافا إليه دمار ست أو سبع سنوات من الحروب المتتالية.

على أن الحرب الأهلية الطاحنة على مدى سنوات لم تدم الاقتصاد وحسب، بل أنهكت الثورة والمجتمع الانتقالي بوجه عام ودمرت وأفتت الطبيعة العاملة والأخص ومن باب أولى طبعتها البلشفية. وكان هذا يعني أنْ يغرق الحزب البلشفي في بحر من الجماهير غير الزروليتارية وغير الممثلة وغير المنتمية مع الفكر الثوري، وكان كل هذا يعني بالتالي أن الاشتراكية المعلنة والمستهدفة ستُتبَثِّ بدوش أشترائيين، بدون ماركسيين، وإن تضخم الحزب باعتباره حزب السلطة.

وإذا كان الطموح الهائل الكامن في ذلك المجتمع (التطور العاصف للرأسمالية في روسيا قبل الثورة) وبالأخص في البرنامج البلشفي إلى تطوير
جذري للقوى المنتجة قد تلقّى دفعة كبيرة من مجرد الإطاحة بالتطبيقات المالكة القديمة لكي يفتح له الباب أمام تطور جياب عاصف، فإن انطلاق هذا التطور من عقاله في ظل كل ذلك التخلف الاقتصادي والتقني والتقاليدي، كان ينطوي على مشروع يعوض عن التخلف بأسلوب التراكم البدائي (الاشتراكي) الوحشية التي لا حاجة إليها بطبيعية الحال عندما تكون نقطة انطلاق التحول الاشتراكي رأسمالية متطورة.

وتتشكل الثورة في إقامة مؤسسات صحيحة للديمقراطية المباشرة للتقبيل العاملة وجماعية العاملين، ويشأ نظام الحزب الواحد، وتفقد السوفييتات والنقابات ديناميتها بصورة تدريجية فتمحز وتدهور.

ورغم تحوّل الماركسية إلى مذهب للدولة، في التعليم والإعلام والدعاية والحزب والعمل السياسي والجماعي، والأبحاث والعلوم والآداب والفنون، فإن هؤلاء الأنصار الجدد لدين الدولة لن يعوضوا عن دمار المناضلين البلاشفة في الحروب حتى قبل التصفيات السطالية، وبصورة تدريجية يتبور مشهد عملية بناء جبارة لكن بلا شعوبين حقيقيين، وبلا مؤسسات عمالية ديمقراطية من أي نوع.

ورغم المذهب القائل بأن الاشتراكية لا يمكن أن تكون إلا من صنع الجماهير، تصبح الاشتراكية وكل شيء آخر من اقتصاد أو تخطيط أو سياسة أو تنفيذ أو رقابة من صنع (ووظائف) البيروقراطية وأجهزة الدولة التي أصبح الحزب والسوفييت والنقابة في عداد أجهزتها من الناحية الفعلية.

ويدفع المجتمع السوفيتي في تحقيق مشروع بناء مجتمع حديث يمتلك قوى منتجة متطورة على حساب استهلاك الجماهير العاملة، بقيادة وسلطة وامتيازات البيروقراطية وبالاعتماد على الأجهزة والأساليب البيروقراطية مع دور الحزب والسوفييتات والنقابات في القمع الأيديولوجي والسيطرة على الجماهير، ومن ثم هذا المشروع لا يمكن إلا أن يكون مشروعًا رأسماليًا مهما كان نوعها (رأسمالية الدولة البيروقراطية) ومهما استند على ملكية الدولة أو التخطيط أو الماركسية- الليبرالية.
وإذا كان صعود السوفيتينية في أواخر العشرينات حركة كبرى من التراكم البدائي (الاشتراكي)، والعصف ببقايا الديمقراطية في كافة المؤسسات، وإرساء أنس النظام الشمولي، وصعود البيروقراطية إلى مركز طبقة حاكمة في طور التكوين، فإن المجرى العام لثورة أكتوبر للمجتمع الانتقالي المبكر، بكافة شروطه الموضوعية والذاتية غير المواتية، سيل متمايز العصف بثورة أكتوبر باسما وتفلؤ النموذج السوفيتي الذي تم فيما بعد تصديره واستيراده، والذي تمثلت خصائصه الرئيسية في اقتصاد الدولة ملكية وإنتاجا وتوزيعا وتخطيطا وسلطة بيروقراطية الدولة، التي اتخذت أشكالا ديمقراطية بوليسية لا مثال لها في التاريخ الحديث، والعلاقات الاستقلالية البيروقراطية، والمواردية - الليبية - التي تسيل بحث النظام الاشتراكي المزروع القائم ولا تجرؤ على نقد، والأمية اللطيفة في السياسة الخارجية التي قامت في واقع الأمر على المصالح السياسية والاقتصادية الإستراتيجية.

إن النموذج السوفيتي الذي لا يمكننا هنا أن نتابع كافة نواحي نشأته ورسوئه ومراحله، وناهيك بتصديره واستيراده وعرسه في بنيات أخرى ليس سوى رأسمالية دولة شمولية.

الانهيار ومغزاه

من الجلي أن هذا النموذج ينطوي في داخله على جرثوما لانهياره الأكيدة، ليس الانهيار الذي ينتظر كل "نموذج" رأسمالي وحسب، بل الانهيار المرتبط بخصوصيته النوعية، ووصفه رأسمالية دولة شاملة تحظى الاستثمار الرأسمالي الخاص.

ولعل من أبرز نقاط ضعف نظرية رأسمالية الدولة في روسيا عند توني كليف وكريس هارمان Chris Harman وغيرهما من قادة حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا، هذا العجز العقلي عن استشراق هذا الانهيار. وأعتقد أن هذا العجز
ينبع من الإحجام عن تحليل تناقضات رأسمالية الدولة حتى النهاية، وكان إثبات أن الإشراكية المزعومة في بلدان النموذج السوفيتي لم تكن في واقع الأمر سوى رأسمالية دولة، يقتضي التعامل عن تناقضاتها وأزماتها وعن المسار المحتمل لتطور تلك التناقضات والأزمات!

والواقع أن كل أو تقريبا كل محاولات تفسير نهيار النموذج السوفيتي تركز على فكرة "ردة" رأسمالية راهنة (الخط السوفيتي، الأممية الرابعة، الجماعية البيروقراطية) أو قريبة العيد أي بعد ستالين ومؤتمر العشرين (الخط الماوي) وكذلك "الطريق الثالث" المشترك إليه سابقا بالتبعية). ولكن هذه النظريات جميعا تتواجه آراء نظرية بالغة الصعوبة، فكيف يمكن تصديق حدوث ردة رأسمالية عن اشتراعية عالية التطور (الخط السوفيتي) أو حتى اشتركية عيد ستالين (الخط الصيني) أو عن اقتصاد انتقالي يفترض فيه نمو جديد الإشتركية على حساب الفنادق الرأسمالي على مدى عقود طويلة (ماندل والأممية الرابعة) أو عن تكوين اجتماعي-اقتصادي بعد - رأسمالي جديد (شاختمان ونظرية الجماعية البيروقراطية)؟

أما نظرية رأسمالية الدولة (توني كليف) فلا مكان فيها للحديث عن ردة رأسمالية راهنة مع البيروكسترويا أو قريبة العيد مع المؤتمر العشرين. والردة الوحيدة الواقعة عند هذا الاتجاه هي الردة الرأسمالية البيروقراطية السوفيتي في أواخر العشرينات على ثورة أكتوبر وعن المجتمع الانتقالي الذي ازدوجت فيه بقايا التكوينات الموروثة عن روسيا القديرة ومحاولات بناء الاشتركية الأولى خلال قرابة العقد بعد الثورة. وإذا كانت هناك ردة راهنة فهي في نظر هذا الاتجاه ردة عن شكل للرأسمالية (رأسمالية الدولة) إلى شكل آخر للرأسمالية الواحدة نفسها (الرأسمالية عبر القومية). وإذا كان هذا الاتجاه يقدم بالفعل نظرية متسقة مع الطبيعة الرأسمالية البيروقراطية للنموذج السوفيتي، ويقدم بالتأتي تفسيرا عاما سليما لمغزى التحولات الراهنة باعتبارها حركة، ليس إلى الأمام وليس إلى
الوراء، بل في نفس المكان من حيث التكوين الاجتماعي-الاقتصادي الرأسمالي الوحد المستمر، فإن مسألة ما إذا كان تقصيره للأبعاد الهائلة والمفاجئة التي اتخذها إنهيار النموذج السوفيتي مقتنا وكانفا تظل مفتوحة للجدل.

لقد عاشت رأسمالية الدولة الشمولية، رغم تناقضاتها وأزماتها، عقودا طويلة. وفي هذا الزمن الطويل نسبيا أمكن لرأسمالية الدولة أن تطوي أروع ثمارها التي تتمثل في تطوير القوى المنتجة بمعدلات نمو لا تتفوقها سوى معدلات نمو اليابان، فحقق نجاحا محدودا ما احتاجت الرأسمالية في الغرب لتحقيقه إلى مئات السنين. وفي هذا الزمن الطويل نسبيا أمكن لتناقضات وأزمات رأسمالية الدولة أن تتفاقم وتستحل وتتجه لتتفاقم بدورها أروع ثمارها التي تتمثل في كسر إطار الشمولية، وفتح الأبواب والنوافذ أمام نماذج الجماهير العاملة في سبيل حرياتها وحقوقها ومستويات معيشتها ونقاباتها وأحزابها وثوراتها.

فهل هناك ما يدعو للإعجاب في أن تعيش رأسمالية الدولة الشمولية، رغم تناقضاتها وأزماتها، كل هذا الزمن الطويل؟

والواقع أن التناقض الجوهري الذي ينطوي عليه هذا التكوين الاقتصادي-السياسي الشمولي، والذي يحتاج إلى زمن طويل لإيضاض تفاعلاته المؤدية إلى تفتيت وتفجر هذا التكوين الذي يتغلب عليه مع ذلك زمن طويل بفضل العوامل البيئية والظروفية المؤدية إلى تأكد وإطالة أمد دور الدولة، فالبروراقطية الرأسمالية لا يمكن إلا أن تطمح إلى التحول إلى طبقة رأسمالية عادية تفتح أمامها أبواب الاستثمار الخاص مهما كان حجم ووزن اقتصاد الدولة والاستبداد الشمولي.

وهذا عامل تفتيت هذا التكوين على المدى البعيد. وليس صحيحا أن البروراقطية العليا لا يمكن أن تتحلى بالتخلي عن امتيازاتها الهائلة، فهي لا تتخلى عنها في الحقيقة إلا لتصفيتها، أو لتكتسب بدلا منها، كافية مرآيا التحول إلى طبقة مالية وحاكمة بلا قيد دولة. كما أن الجماهير العاملة المستغلة والمضطهدة أكثر مما في أي بلد رأسمالي ليبيري لا تملك كطبية أو طبقات سوى الثورة ضد الإقفار

22
والاضطهاد في ظل الحكم الشمولي. وهذا عامل تفتت آخر لهذه الرأسمالية
الشمولية، لكنه على المدى الطويل أيضاً.
فما هي عوامل التماسك البنيوية والظرفية التي تتغلب، ولزم الوقت، على
عوامل تفتت هذا التكوين الشمولي؟
هناك، أولاً، ذلك المشروع الهائل لتطوير القوي المنتجة والذي كان المزيد
من إنجازاته وقفراته بالمجتمع يؤكّد دور ملكية وتخطيط وبيروقراطية وأشكال حكم
الدولة. وطالما ظلت دينامية ذلك المشروع مستمرة وأهدافه الاستراتيجية غير
متحكمة بصورة كاملة، كان ذلك المشروع مفكرة الدولة الشمولية ومحور عملها
وأساس تماستها. ولتتمثل مصالح البيروقراطية كطبيبة، أو بالأحرى كطبيبة في دور
التكوين، في نجاح هذا المشروع، ويجري تغليب المشاريع الاستراتيجية
للبيروقراطية في الاستحواذ على اقتصاد متوسط بالغ التعقيد والحداثة على
مصالحها المتميزة المتمثلة في مزايا التحول السريع إلى طبقة رأسمالية تستثمر
وتحمل العمل المأجور في مشروعات خاصة.
على أن هذا المشروع التحديثي العملاق لم يكن محور وجود ونجاح
مستقبل البيروقراطية وحدها؛ بل كان كذلك محور واقع وأساطير حياة الجماهير
العاملة التي كانت واقعة في إسراً أوهأم وعوده، والتي كان الحكام يخشون غضبها
ومقاومةها لأي تردة عن دور الدولة التي كانت تعمل على قدم وساق على تحقيقه.
كما أن الشرعية التي اغتصبتها البيروقراطية، شرعية ثورة أكتوبر وديكتاتورية
البروليتاريا، كانت تكرس ملكية الدولة وتخطيط الاقتصاد والأيديولوجية الماركسيّة
الليينينية التبريرية الملفقة، ولم يكن التحدي المباشر لتلك الشرعية مأمون
العواقب. وهكذا كانت تلك الشرعية بدورها من عوامل تأكيدها وتأييد دور رأسمالية
الدولة الشمولية.
على أن الوضع الدولي، بثوابته ومتغيراته، كان لا يتأثر عن استقرار
وتحدي النموذج السوفيتيي بأسباب متزايدة لاستمرار وتماسك دور الدولة.
ومنذ البداية، كما سبق أن رأينا، كان الغرب الرأسمالي الإمبريالي يتحدى ثورة أكتوبر، بعيدا عن أمر أو أوهام وأساطير نجدة الثورة البوليتارية العالمية، بشروط الصلح مع ألمانيا، وبالتدخل الأجنبي للسلح، ثم بالتطويق الرأسمالي العالمي بعد ذلك. وكان على الدولة الجديدة ليس فقط أن تطور القوى المتاحة بسرعة مذهلة بل أن تطور كذلك وبالسرعة نفسها قوى الدمار دفاعا عن النفس. ولم تتأخر الفاشية الهندرية عن الهجوم. وكان من المنطقي أن تؤكد الحرب العالمية الثانية، بالدمار المفزع الذي حل بالاتحاد السوفيتي، دور رأسمالية الدولة من خلال ضرورات إعادة التعمير واستئناف مشروع التحديث العرفي والتحول إلى قوة عسكرية من الطراف الأول، دفاعا عن النفس أمام أخطار مفزعة تأكدت بصعود وتفوق وعوداوية إمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك دفاعا عن الإمبراطورية السوفيتي. وكذلك للتنافس العالمي على مناطق النفوذ. وأخذت تحديات سياق التسلح والحرب الباردة والثورات العلمية والتقنية في الغرب تؤكد وتلبي أمر دور رأسمالية الدولة.

على أن هذه المجابات والحروب الساخنة والباردة وأعباء الدفاع وأعباء الدولة العظمى وأعباء امتلاك وتطوير ترسانة أسلحة تعادل الترسانة الأمريكية بالاستناد إلى اقتصاد لا يتجاوز نصف الاقتصاد الأمريكي، كان لابد أن تنتهي تراكميا إلى إنهاء الاتحاد السوفيتي وإلى تفاوت تناقضاته واستحال أزماته.

وفي عصر لم يعد ممكننا في حكم الشعب السوفيتي بالحديد والذعر ومعسكرات العمل، خاصة في ظل تراجع الاقتصاد ومستويات المعيشة، وفي عالم يتميز بأنه صار قرية إعلامية واحدة بإغاثات حقائق وأساطير مستويات المعيشة في الغرب، كان لا مناص من بروز تناقض بينه. ذلك أن الاقتصاد المنظم على الأساسات الجماعية يدخل في تناقض صارخ مع مجتمع تسوده القيم الفردية بعيدا عن ادعاءات القيم الجماعية والشيوعية. وفي غياب المبادرة الجماعية (كتلك التي سادت أيام القيم والمبادئ الجمعية الشيوعية التي أطلقتها ثورة أكتوبر) والتي لا تنسجم إلا مع المبدأ الجماعي حقا، شكلا ومحتوى، في تنظيم الاقتصاد ومع سيادة

24
القيم الجماعية والشيوعية، وفي غياب المبدأ الفرد في تنظيم الاقتصاد، الذي من شأنه أن يصيب الظروف الماكية بدمج التراكم الخاص، وأن يقدم الأساس لرقابة فعالة على عملية العمل، وكذلك في غياب الإكراه الشمولي الضروري (الرمزياني بالطبع) من ناحية، وغياب الحوافز والمصالح الفردية والخاصة لدى طبقات المجتمع كافة من الناحية الأخرى، قد من المستقبل تفادي تزهير المجتمع، وتدني الأداء الاقتصادي وانهيار كل مسئولية إزاء اقتصاد وموارد البلاد أو الدولة وفقدان الاتجاه العام (وكابوس القطار المندفع بقسوة بلا ساق كما رآه جورباتشوف في يقظته)، فلا مناص إذن من أن يجد البحث عن الاتجاه الصحيح Gorbachev والأداء الاقتصادي الفعال وسيلة تفادي التخلف النهائي عن الغرب وترتي واختيار وانفجار الوضع برمته. وإذا كانت المبادرة قد جاءت في الاتحاد السوفيتي من أعلى (من جورباتشوف والبيريسترويكا والجلاسونست) في سبب تأثير إلا في مناخ يتميز بالانفجارات المتكررة في بلدان "المنظومة" وبعد سنوات من احتمال الصراعات الحاسمة في بولندا (التضامن وليخ ثاونسا)، ولم تكتسب مبادرة جورباتشوف ديناميتها المدمرة والمحدودة إلا من عوامل التقلبات الاقتصادي والقومي والأيديولوجي التي كانت تختفي تحت السطح الجرائنيي اللاعد، فإذا بنا أمام معارك إعادة هيكلة الاقتصاد في اتجاه الجمود بين الأشكال المنتوجة للملكية الرأسمالية، والصراعات الطاحنة بين القوميات بعد عقود طويلة من الحل الليبرالي المزعوم في بلدان المنظومة، والتصفح من الاشتراكية والشيوعية والماركسية الليبرالي وثورة أكتوبر والثورات اللاحقة وكل ثورة بعد عقود طويلة من الرفع المناقش علايا للكلا الرايات الزائنة.

على أن أنظمة النموذج السوفيتي لا يعني أن نهيار بلدان كيبلان أو شعوب أو اقتصادات. وإذا ركزنا على روسيا، يمكن القول إن إنجازاتها في مجال تحديد وتطوير قواعا المنتجة (البشرية والمادية والعلمية والتقنية) تؤهليا للتبادل على الأزمة التي رافقت لهيار النموذج والخروج منها قوة اقتصادية ضخمة (وبالأخص
قادرة على اللحاق بالغرب والتنافس معه على قدم المساروة)، تتوأ مكانتها في صدارة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب إلى جانب الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة واليابان، أي كعضو أصيل في نادي الشمال الرأسمالي المتقدم.

وإذا كانت المصائر النظرية العامة لبلدان النموذج لا تخرج عن أن: استمرار النموذج السوفيتي، في الحفاظ على النظام الرأسمالي، والراهن للنموذج، وعلى أوساط نطاق، يدعو إلى التساؤل عن احتمالات المصائر الفعلية وهل من الازدر بينها إحياء هذا النموذج من جديد بعد هدوء العاصفة.

فقد رأينا كيف كان مشروع تحديث القوى المنتجة هو القوة الدينامية الدافعة، قبل وبعد إلى جانب الدوافع الأيديولوجية والنظرية، وراء قيم واستمرار ورسوخ النموذج السوفيتي في مسقط رأسه بالذات. فما هي تناقضات هذا الارتباط بين المشروع والنموذج وما هي علاقة هذه التناقضات بمصائر الاقتصادات ونظم بلدان النموذج؟

وقد رأينا أن مشروع التحديث كان يؤكّد دوما دور نموذج رأسمالية الدولة.

غير أن ضرورات السير في مشروع التحديث إلى نهاية المنطقة إلى اللحاق الأكيد بالغرب، أخذت تتناقض مع استفاح تنافضات وأزمات النموذج وترهل النظام وتهور الأداء الاقتصادي، مؤذّنة بضرورة إرسال النموذج إلى متحف التاريخ بعد أن وصل بالتحديث إلى مستوى يسهل تحقيق قفزة كبرى انطلاقا منه بشرط التحرر من البيروقراطية الشمولية التي انتثبت إلى عائق كناب. والحقيقة أن معدلات النمو المتفوقة لهذا النموذج لا تعكس النفوذ الاشتراكي على الرأسمالية.

فهذا ليس واردًا بالنسبة لهذا النموذج، الرأسمالي بدوره. بل إن مقارنة هذه المعدلات مع معدلات الرأسمالية الغربية المتواضعة مقارنة مضللة وخادعة.

يجري الإلحاح عليها لتكريس أسطورة النفوذ السوفيتي الاشتراكي المزعوم، فالرأسمالية الغربية التي شبت تحديثا للتقوى المنتجة ليست بحاجة إلى مثل هذه المعدلات في النمو ولا تنوي الدخول في سباق عليها مع أحد. والواقع أن نظامها
الاجتماعي-الاقتصادي القائم على مبدأ الربح، وليس على التنمية الشاملة لمقدرات ومستويات معيشة الجماهير، تستبعد النمو بتمثل هذه المعدلات التي تعني في نهاية المطاف أزمة فرض الإنتاج، نتيجة لأزمة نقص الطلب "الفعال". بل أصبحت المهمة الاقتصادية الأولى لهذا النظام تتتمثل في كبح نمو القوى المنتجة ومواد الاستهلاك وليس في إطلاقه. لهم إلا في حدود ومجالات معينة، الأمر الذي يعني أن الرأسمالية الغربية المتطورة دخلت مرحلة الركود المزمن الذي لا فكاك منه. أما معدلات النمو اليابانية التي تنفوق على المعدلات السوفييتية ذاتها فتقل بصورة قاطعة على أن تنفوق المعدلات لا يرجع إلى تنفوق رأسمالية أو تنفوق اشتراكية بل يرجع على العكس من ذلك إلى ضرورات مازلة، فجوة التخلف الروسي والياباني عن الغرب، وينطبق الشيء نفسه على معدلات نمو الرأسمالية في روسيا القيصرية في العقود السابقة للثورة. وإنما يكم المغزى الحقيقي لكل مقارنة في مدى ملاء فجوة التخلف في مدى اللحاق بالغرب. وفي حين تنفخ روسيا الاشتراكية المزعومة عن الغرب تختفوا مفزعًا من حيث إنتاجية العمل، تتجه اليابان إلى تنفوق حاسم، وإن كانت اليابان بدورها لا يمكنها بطبيعتها الحال أن تقلت من النتائج الكثيرة لنمو تناقضات الرأسمالية على المدى الطويل.

وبديه أن بلدان النموذج متقارنة من حيث التحديث ومنها بلدان لم ترتبط بالنموذج إلا عبر الارتباط بالاتحاد السوفيتي السابق أو بروسيا ضمن هذا الأخير، بمعنى تبني أسوأ ما في النموذج (الحكم الشمولي) دون تحديث، اعتمادا على ما سماه السوفييت ذات يوم بالتقسيم الدولي الاشتراكي للعمل، فليس أمام هذه البلدان سوى اللحاق بالعالم الثالث.

وإذا ركزنا على أكثر هذه البلدان تحديثًا، لم يعد واردا استمرار أو إحياء النموذج، ليس فقط لأن الوصول بالتحديث إلى مستوى التنافس مع الغرب على قد المسأة أصبح يشترط التخلص من هذا النموذج، بل كذلك لأن تحول الديكتاتورية إلى طبقة رأسمالية يشترط الشيء نفسه.
الحقيقة أن البيروقراطية مصابة في الصميم بتناقض جوهري بين المبدأ الفردي والخاص والعالي كمثلك أعلى للعلاقات الاستغلالية والمجتمع الاستغلال.
من ناحية التنظيم الجماعي لأقتصاد الدولة من الناحية الأخرى، ولا يمكن لهذه البيروقراطية أن تصبح طبقة رأسمالية، ولا حتى طبقة رأسمالية بيروقراطية، بالمعنى الصحيحة للعبارة، إلا عندما تكون العملية الرأسمالية سلسلة واحدة من الحلقات المتسمكة والمتزامنة بحيث لا تطغى المصلحة الجماعية للطبقة في التراكم الرأسمالي البيروقراطي الدولي، بل توجد إلى جانبها مصالح التراكم الرأسمالي الفردي والخاص، التي لا ينبغي أبدا التقليل من شأنيها والتي لا يمكن تأميمها على الإطلاق من خلال رأسمالية الدولة الشمولية التي يمكن لنطقها دائماً وكالاً اقتصادي الأمر أن يصف بموظفيها "المماليك" هم كانوا كباراً أو قطعاً سماناً أو نخبة بيروقراطية علياً. إن البيروقراطي الفرد مفروع دوما إلى تأميم سياساته للمجتمع من خلال إحساس المبدأ الطبقي الفردي (المملكة الرأسمالية الخاصة وهي المحيط الطبيعي لازدهاره) محل المبدأ الطبقي الجماعي (ملكية وتخطيط الدولة وينتسي هذا المبدأ دوما على إمكانية العصف بالبيروقراطي الفرد، على أن هذا المبدأ الفردي ليس أبدا مصلحة فردية معززة أو مصلحة أفراد منعزلين بل مصلحة طبقية جماعية لأفراد الطبقة الذين لا يمكن تأمينهم فردية إلا بجماعيتهم كطبيبة ولا يمكن تأمين تماسك جماعيته إلا بالحفاظ على مصالحهم الطبقة كأفراد.
وكانت الثورة الليبرالية الراهنة التي هي محتوى أزمة وانهيار واختفاء النموذج السوفيتي هي الحل السعيد لتناقض هذا النموذج مع المزيد من سير هذه البلدان بالتحديث إلى الأمام وكذلك لتناقضه مع مصالح البيروقراطية في التحول إلى طبقة رأسمالية كاملة الأهلية. على أن الليبرالية الاقتصادية لن تفترض بالضرورة وفي كافة الأحوال الليبرالية في السياسة والحكم فلا جدال إذن في أن التحولات الجارية تكتشفها مخافه تحول بعض هذه البلدان إلى بلدان فاشية باقتصاد رأسمالي خاص لتجه حسب تكوينها الاجتماعي-الاقتصادي الحقيقي إلى الانضمام إلى العالم الثالث أو البقاء في ذيل قائمة بلدان الشمال الرأسمالي.
ولم يكن من الوراء، بطبيعه الحال، أن تتدع ثورات اشتراكية بدلاً من هذه النتائج الليبرالية، ذلك أن أحد مجالات نجاح النموذج السوفيتي كان يتمثل في كافة بلدانه في تصفيحة الحياة السياسية وتغريم الأشكال الحربية والسوفيتية والنقابية من محتواها، باستثناء محتواها التفريجي ذاته، على أن فك الارتباط بين هذه الدول من جانب والشيوعية من جانب آخر حدث تاريخي بكل معنى الكلمة، وهو يصدم غير أنه يحرر وبالتالي يدفع إلى الاتجاه الصحيح، اتجاه ثورات اشتراكية من طراز جديد.

والمواقع أن التبعيدات الجماهيرية الضخمة التي تحدث بها الجماهير العاملة في هذه البلدان انتقلتها من معاناة مزمنة إلى معاناة حادة مفروزة إنما هي تبعيات النتائج الجماهيرية الليبرالية، فلا مجال إذن لأوهام انقلابها فجأة إلى مقدمات ثورات اشتراكية.

نحو عالم بلا أساطير

بنتين من الصفحات السابقة في ضوء حقيقة أن النموذج السوفيتي لم يكن من حيث طبيعته الاجتماعية سوى رأسمالية دولة بروكترات، بأن المغزى الحقيقي لانهيار واختفاء هذا النموذج من بلدانه ومن العالم يتمثل في اختفاء وتلاشي تناقض رئيسي في صفوف الرأسمالية العالمية، بالنتيجة المنطقة الجغرافية التالية: استعادة وحدة الرأسمالية العالمية لكون إزاء شالر رأسمالي واحد موحد بشرقه وغربه، في مواجهة شعوب الشمال من ناحية وشعوب الجنوب التابع (العالم الثالث) من ناحية أخرى.

وبديهي أن مغزى وجود أو اختفاء هذا التناقض لا يختلف في جوهره وليس في أبعاده بالضرورة، عن مغزى وجود أو اختفاء كل تناقض رئيسي في صفوف الرأسمالية العالمية. إنه ليس أكثر لكنه ليس أقل من ذلك أيضا.

ومن الجلي بطبيعة الحال أن التناقض الرئيسي في صفوف الرأسمالية العالمية قد يقود إلى أزمات مدمرة كالحرب العالمية الأولى أو الثانية، وكانت كل
منهما انفجارت نتائج رئيسي في صفوف الرأسمالية العالمية، بين مصالح الرأسماليات الإمبريالية الجديدة المحرومة من المستعمرات، خاصة ألمانيا في كل من الحربين العالميين، وبين مصالح بقية الرأسماليات الإمبريالية التي كانت قد أكملت اقسام العالم من قبل، خاصة إنجلترا وفرنسا وروسيا (فيما يسمى بالاستعمار الداخلي).

على أن استعادة الوحدة في صفوف الرأسمالية العالمية، حربًا أو سلمًا، لا يعني بالضرورة أن الوحدة صارت أبدية أو أنها غير قابلة للفقدان نتيجة لإعادة تكوين النتائج من جديد بين نفس المصالح الرأسمالية التي تناقضت من قبل (ألمانيا والحربان العالميتان) أو بين مصالح رأسمالية أخرى تناقض حول محاول أخرى متوقفة أو مقاطعة (مثل نشوء النموذج السوفيتي).

وتجلب خطورة المرحلة التي يتجه إليها العالم الآن عندما ندرك حق الإدراك أن الرأسمالية الإمبريالية العالمية حيل بالكوارث في الأحوال كافة، في أحوال وجوهر أو احتدام أو انفجار تناقضات كبرى في صفوفها، لكن أيضا في أحوال اختفاء هذه التناقضات الكبرى والاستعادة الوحدة.

ورغم الكوارث التي يمكن للتناقضات الكبرى أن تقود إليها العالم، وقد كانت الشعوب وقذا لحربين عالميين مدمرتين تفصل بين نهاية الأولى وبداية الثانية قرابة عشرين سنة وحسب، يمكن القول بوجه عام إن هناك إمكانية لاستغلال النقرات التي قد تفتحها تلك التناقضات لصالح الشعوب.

أما فترات اختفاء التناقضات الكبرى، واستعادة الوحدة، فلا يمكن إلا أن تكون وبالأنا على الشعوب، خاصة في البلدان التابعة.

وإذا كان اختفاء النموذج السوفيتي ينذر بكوارث تنطوي عليها قدرات استعادة الوحدة الرأسمالية العالمية، فإن وجود هذا النموذج في نشوئه وانتشاره ونموه واستقراره وانهياره ذاته كان دائما في بؤرة الكوارث التي تقود إليها فترات
احتكام التناقضات الكبرى في صفوف الرأسمالية. وكان نشوء هذا النموذج وثيق الصلة بالتأثير المباشر لتلك التناقضات وكذلك باستغلال الثغرات التي تفتحها. وإذا كان نشوء هذه الأنظمة مرتبطة مباشرة باستغلال الثورات (الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر، الحرب العالمية الثانية وأوروبا الشرقية والصين وكوريا وفيتنام) فإن الوجود المستمر للنموذج كتناقض في صفوف الرأسمالية العالمية قد تداخل مع تناقض الفاشية مع بقية الرأسمالية الإستعمارية (هوجن هنر على الاتحاد السوفيتي) واستقل بكورته التي اتخذت صورة الحرب الباردة والحروب الساخنة بالوكالة تتنافسًا على مناطق النفوذ ولم تتخذ هذا الشكل "الريحان" من الظروف إلا بفضل تطور القدرة العسكرية السوفيتية التي كان يمكن على الأرجح لولاها أن يتعرض الاتحاد السوفيتي للهجوم النووي الذي يبدو أن خططه كانت جاهزة.

صحيح أن تطورات ومعارك التناقض مع النموذج السوفيتي، والاتحاد السوفيتي بالذات، كانت متداخلة مع حركات التحرر الوطني الرامية إلى الاستقلال عن الاستعمار الغربي والاستناد إلى تأييد وعون الاتحاد السوفيتي (ومعسكره) استغلالاً لتناقضه مع الغرب، وصحيح أن الغرب كان يمارس هذا التناقض من خلال الحرب الباردة والحروب المباشرة (كوريا وفيتنام) بالوكالة، أي بالوسائل العسكرية التي لا يبررها سلوك عدوانى من جانب الاتحاد السوفيتي ومعسكره، وذلك لاعتقاده (الغرب) أن المعسكر السوفيتي معسكر شيعى، وليس منافسا رأسمالياً مثل الفاشية الألمانية أو الإيطالية أو اليابانية في الحرب العالمية الثانية، غير أنه صحيح أيضاً أنه، رغم الدور الاستثنائي الهائل لسوء التفاهم والأسطوره، كانت هناك ممارسة على نطاق عالمي لتفاوض استراتيجي قائم على المصالح وليس على أيّ سوء تفاهم، من جانب الاتحاد السوفيتي بالذات.

وصحيح أيضاً أن الغرب لم يهدد الاتحاد السوفيتي (وبقية بلدان النموذج) قط، بل ناصره العداء وطروقه وحاجمه عسكرياً (الحرب العالمية الثانية بالذات) وتأمر ضده ووضع الخطط النووية لدميره وشن ضده حرباً دعائية عالمية
استمرت عدة عقود، وأصبح أن هذا العرب وهو الذي فرض، بخطه العدوان، واعتقادنا منه أنه يحارب الشيوعية الدولية، على الاتحاد السوفيتي المسار الذي سلكه (تطوير القدرة العسكرية التقليدية والنووية، تأييد ومساعدة حركات التحرر الوطني الرامية إلى الاستقلال عن العرب، الانفصال في هوجم دعائي معاكس على النطاق العالمي بدوره). غير أنه صحيح أيضا أن سوء التفاهم العربي وبالتالي سلوكه العدائي المتطرف وحربه الصليبية ضد الاتحاد السوفيتي والشيوعية السوفيتية وواقع أن العرب هو الذي "اخترع" الاتحاد السوفيتي بالخصوص التي أجبره على اكتسابها بدلا من أن تبقى التفاوضات السوفيتية مع بقية الرأسمالية العالمية في حدود أقل حدة بما لا يقد، صحيح أن كل هذه الأشياء لا تغير واقع أن تفاوضا كبيرا تم حلقة وتهيئته بالرعاية والعناية والتطوير والعرب الصليبية المتعددة الوسائل والمراحل، بالخسائر التاريخية الفادحة التي جلبها هذا الصراع غير المبرر على العرب والشرق في أن معا.

وإذا كان كلامي هذا يصدمني، أنا نفسي، قبل أن يصدم غيري، لأنني تربت كغيري على فكرة أن الطباقات الحاكمة تحذد سلوكي بما يحقق ويناسب مع مصالحها الإستراتيجية، فقد كانت كما فات غيري أن نتعلم أن الطباقات الحاكمة قد يفوتها إدراك مصالحها الإستراتيجية فتنخرط في سلوكي مدرع لصالحها وربما أيضا لبقاتها أصلا. ولنذكر القارئ الحرب العالمية الثانية، ولنأمل ما يلي: كيف حدث لعدد من الدول الرأسمالية العالمية التطور، بزعماء ألمانيا بالذات، أن أصابها الضرور بقوتها الاقتصادية والحرية المتفوقة فعلة، فحسنت مصالحها تقتضى خوض الحرب مع الدول الأوروبية الاستعمارية الكبرى (وبعد الاتحاد السوفيتي)، وفي غضون سنوات معدودة من الحرب دمرت تلك الدول والطبقات الرأسمالية العالم لكن أيضا نفسيا، ففقدت استقلالها الذي لم تستجعها كاملا إلى اليوم هذا (ألمانيا واليابان). والحقيقة أن سوء التفاهم الذي جعل تلك الدول الرأسمالية المتطرفة الفاشية عاجزة عن إدراك مصالحها ووسائل ومراحل تحقيقها وعلى ذلك النحو المدمر ليس بلا سواقي في التاريخ ولم يكن سوء التفاهم المدمر الوحيد في التاريخ المعاصر.
ومن ناحية أخرى، يؤدي اختفاء النموذج السوفيتي، وبالتالي اختفاء انقسام العالم إلى شرق وغرب، إلى نتائج يتوقف على فهمها واستيعابها تصور المستقبل القريب والبعيد للعالم بصورة موضوعية، كما هو في الواقع، بلا أساطير، وبالتالي التعامل معه بهذه الصفة. على أن الوحدة المستمرة في صفوف الرأسمالية العالمية ليست مستقرة بعد، فالعالم الآن في فترة من السياقة والتفاعلات وإعادات الترتيب لاستيعاب الوحدة المستمرة مع تفادي انتقادات من شأنها التطور في اتجاه تناقضات كبيرة جديدة تؤد إلى كوارث جديدة.

ومن المنطقي بطبيعة الحال أن نتوقع فترة غير قصيرة من "تتابع الزلزال السوفيتي". ويزيد من حدة الزلزال وتوابع واقع أن اختفاء النموذج لم يتخذ شكله، فهذا يعني بحث في خيار أو نموذج معلم خيار أو نموذج آخر، بل شكل الأمزات والزلزال والعاصفة والانهيارات بما يؤدي إلى فترة من الأوقات الصعبة وفقدان التوازن لدى بلدان النموذج، على أنه كان لا مناص في كاففة الأحوال، من السبولة والتفاعلات وإعادات الترتيب لأن التخلي المدوي عن الشيوعية من جانب بلدان النموذج جعل العرب يفقد فجأة عدوى اللدود، فسقطت فجأة بالتالي أساطير عن هذا العدو الشيوعي المزعوم، وبالأخص أسطورته عن التهديد أو الخطر أو الغزو السوفيتي، هذه الأشياء التي كانت تزعم قوى رأسمالية كبرى على الاحترام بالمظللة الأمريكية. وسوف يعني المزيد من استمرار التطورات السوفييتية والإطعام إلى هذا الاستمرار إعادات ترتيب في أوضاع وتحالفات وسياسات القوى الرأسمالية الكبرى.

وإذا كانت التوازنات التي ظلت قائمة إلى عهد قريب قد فقدت استقرارها نتيجة للحركة الفجائية التي أصابت بعض عناصرها، أي نتيجة للانقلاب في العلاقات مع بلدان النموذج السوفيتي من ناحية ونتائج لغيابها النسبي المفاجئ عن الحليبة الدولية لفترة من ناحية أخرى فإن النتيجة بالصورة المستقبلية الدقيقة التي ستستقر عليها العلاقات والتحالفات والتناقضات بين القوى الرأسمالية الكبرى يغدو بالشجاعة. فمتى بحل عالم متعدد الأقطاب الرأسمالية محل هذه الفترة المؤقتة
من العالم الأحادي القطب كما يقال الآن؟ وما هي هذه الأخطاء وما وزن كل قطب منها في ضوء تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية مع بقاء قوتها العسكرية، وتداهي الاقتصاد الروسي مع بقاء القوة العسكرية الروسية، والقوة الاقتصادية اليابانية دون قوة عسكرية لكل من اليابان والآسيا الموحدة أو أوروبا معاهدة مسترخة الموحدة؟ وكيف سيعمل هذا العالم مع أزمات واضطرابات وهجرات ومجاعات وكوارث وحروب العالم الثالث، بالإضافة إلى مخاطر قواه الإقليمية المتساوية التي تتفتح شهيتها مع التطورات الجديدة؟

والأسئلة التي من هذا القبيل لا نهاية لها من الناحية العملية، غير أن تحليلا لمغزى وجود أو اختفاء النموذج السوفيتي لا يضمن إزاء احتفاء عابل ثوري أو اشتراكي فعال في التوازن العالمي، بل إثارة استمرار القوة الرأسمالية الكبرى نفسها التي ظلت سائدة في العقود السابقة على الحالة الدولية بما في ذلك روسيا التي كانت حقيقة الرأسمالية تحت الاسم الاشتراكي للاتحاد السوفيتي السابق.

إذا كان من الجلي أن عوامل انشقاقات وتناقضات جديدة في صفوف هذه القوى ليست معدومة (الحروب التجارية الأمريكية مع اليابان وأوروبا الغربية) فإن عوامل وحدتها ليست معدومة أيضا (علاج جراحات الانشقاق المنتهي، الأخطار الإيكولوجية، اضطرابات العالم الثالث، الخ.).

وبعيدا عن محاولات التنبيث وسط أوجه غائمة: يحملينا أن نلتفت إلى بعض خصائص عالم جرد الانهيار صراعاته من أسطورة الاشتراكية السوفييتية وحررها من كثير من التناقضات الأسطورية والأساسير المتناقضة المتولدة عن تلك الأسطورة.

وبوجه خاص فإن انهيار هذا النموذج لا يقود إلى انقلاب في اتجاه مجري التاريخ المعاصر، اللهم إلا من وجهة نظر أي يزعم أنه كان نموذجا اشتراكا (الخط السوفيتي) أو انتقاليا (مандل). والواقع أن تأكيد أن إتجاه مجرى التاريخ
المعاصر لم ينقلب لا يقدم عزاء لأحد. ذلك أن القوى الرأسمالية الكبرى نفسها التي كانت تسود طوال العقود السابقة ستظل تسود في المستقبل المنظور. مع إضافة ذات نتائج متزايدة ومعارضة، فإن اختيار النموذج السوفيتي بسيط في خلق ظروف موضوعية غير مواتية لأنه عمل وحده داخل صفوف الرأسمالية العالمية، لكنه بسيط أيضًا في خلق ظروف ذاتية مواتية لأنه يخلق الاختلاف بين الماركسية وبين قوى غريبة عليها طلبت تشوهها وتضطهده الجماهير باسمها وتضلل الشيوعيين في كل مكان في العالم بنظريات تدقع تطويرها استنادًا إليها.

فهل ما زال العالم، رغم تقلباته وانقلاباته وتكشف حقيقته، في عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية؟

أعتقد أن الإجابة بالإيجاب، ولكن... بشرط فهم موضوعي، ثوري حقًا، بعيدا عن النزعة الإرادية الثوروية، فهم لا يعتبر الثورات الاشتراكية طوال القرن العشرين ثورات بروليتارية كاملة الأملية، يعني إخفاقها وفشلها في نهاية المطاف أن تشخيص طبيعة العصر كان خاطئًا، بل ينطلق من الحدود الحقيقية للاشتراكية تلك الثورات، والشروط الموضوعية والذاتية التي تقتضيها الثورة الاشتراكية القابلة للحياة. وإذا كانت بروليتاريا البلدان الرأسمالية المتقدمة قادرًا، بعد إغواء وتطوير ماركسيتها باستخلاص دروس التجارب المريرة، على إحياء واستنفف التضلال الاشتراكي الثوري العالمي فإن قضية الثورة الاشتراكية والاستقلال الوطني في البلدان التابعة (العالم الثالث) تنذر بالضرورة قضية واحدة في إطار ثورة اشتراكية أممية، حيث يستحيل على بلد أو أكثر من بلدان العالم الثالث القيام بالثورة الاشتراكية وتأمين البناء الاشتراكي إلا في إطار الثورة الاشتراكية الأممية التي تشتمل على بلد أو أكثر من البلدان الرأسمالية المتقدمة لأن ثورات العالم الثالث عاجزة عن حماية نفسها ضد الحرب الصليبية التي ستشنها الرأسمالية العالمية الموحدة ضدنا، بحكم بذة ضعفها وتخلفها، كما أن ثوراتها عاجزة عن تحديث قواعها المنتجة بلا عون بلا حدود من جانب بلدان اشتراكية متقدمة.
والحقيقة أن الوضع الذي يجد الجنوب (العالم الثالث) فيه نفسه الآن، بعد عقود من محاولات الفكاك من التبعية أو تحسين شروطها باستخدام التفاوضات بين المعسكرين، برده ساطع على أن التفاوض والصراع بين المعسكرين لم يكن في الواقع سوى تناقض وصراع بين كتلتين رأسماليتين. وكانت الأفاق التي يفتحها ذلك التناقض أمام شعوب العالم الثالث أفقًا كاذبًا، فالحقيقة التي تتضح الآن، بعد فوات الأوان، هي أنها لم تفتح أمام أي بلد أو شعب أو أمة في العالم الثالث إمكانات لانتشار الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي، ولم تساعد في أفضل الأحوال إلا في انتشار النموذج السوفيتي نفسه في طبعاته الأكثر تخلفًا والأكثر بعد عن تحديث حقيقي (استنادًا إلى تقييم العمل الدولي "الاشتراكية" المزعوم). وفي نهاية المطاف، تم إعلان رأسماليات الدول الديكتاتورية ذات الأيديولوجيات القومية ومعادية لأي ماركسية، بما في ذلك الماركسية السوفييتية، بشرط التعاون والصداقة مع الاتحاد السوفيتي نظماً اشتراكية أو ذات توجه اشتراكي، وكانت النتائج كارثية في كل مكان.

والجنوب الآن هو مكان التخلف وزمانه ورموزه، وقد وصلت التبعية الاستعمارية بالجنوب، بعد فترات من المحاولات المخفقة للتحرير منها، إلى نقطة مفزعية. وصل الجنوب إلى نقطة الإنهيار. ولا يتمثل هذا الإنهيار في مجرد التأبد النهائي في المدى المنظور، للتيارية؛ بعد إخفاق حركة التحرر الوطني وتراجع أفق الثورة الاشتراكية أو حتى أوهامها الجميلة، بل هو الإنهيار المباشر. فبعد أن وصل الجنوب إلى أقصى تطور ممكن في إطار التبعية ما بعد الكولونиالية، بدأ اليوم، بل أمس، بهبوط على الجانب الآخر من التل، في اتجاه المجاعات والحروب والحروب الأهلية والمغامرات والفوضى والهجرات، وربما لن تبدأ عاصفة العالم الثالث قبل انخفاض جذري في مكانه بعيد توازن السكان والموارد في ظل نظام اجتماعية-اقتصادية متخلفة، ربما لتشهد الماليتسية في قبها.
ولم يستطيع الشرق الأحمر، ولم يكن من شأنه ولم تكن قضيته، أن ينفذ الجنوب. أما الغرب (الشمال) فهو الذي قاد ويقود الجنوب إلى هذا المصير. وقد عجز الجنوب عن الإفلاس منه لأنه لم يملك ولا يمتلك ديناميكية ذاتية منفعة.

على أن عجز العالم الثالث عن إنقاذ النفس، اعتمادًا على النفس أو بعون من آخرين، لم يكن فقط عجزًا عن تحقيق تحول اشتراكي، أي التحول إلى نظام اشتراكية حقيقية بعيدًا عن ديكتاتوريات الاتراكية القومية الفاشلة. بل كان كذلك عجزًا عن التحول الرأسمالي، أي التحول إلى بلدان رأسمالية حقيقية ذات بنيه اجتماعية اقتصادية حديثة.

وتتبع استحالة التحول الاشتراكي في العالم الثالث من واقع أن العالم كان ولا يزال خالياً من الشرط الوجهي لهذا التطور وهو وجود نظام اشتراكي عالمي أعمي متطور أو عملية ثورية اشتراكية عالمية أعمى. أما استحالة التحول الرأسمالي، فهي نابعة من واقع أن إنجازات الرأسمالية العالمية تسبيط عنها الرأسماليات الإمبريالية المتطورة وتسبيط بها على العالم الثالث ولا تسمح له بالوصول الحر إلى الإنجازات، أي بالتحول إلى رأسمالية عالمية تطور، حرة ومستقلة، تنافسية على قدم المساواة.

وهكذا فإن بلدان العالم الثالث لن تتحول إلى بلدان رأسمالية بالمعنى الصحيح إلا كاستثناءات سعيدة تثبت القاعدة. أما النظرية المناضلة، نظرية تبادل العالم الثالث عن طريق تحوله إلى رأسمالية كالمدنور أو التناني الأسوية (نابجيل هاريس) فتبدو نظرية خيالية إذا أدركنا حق الإدراك واقع سيطرة الشمال (الغرب) على العالم مستخدماً إنجازاته التاريخية التي لا يزيد أبداً الاكتفاء بتوزيعها هداياً على العالم الثالث، وكذلك العجز الكامن في البنية الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية لل생ية.

ومنها جرًا بين هاتين الاستحالتين، ليس أمام العالم الثالث (ومعه بطبيعه الحال عالمنا العربي ومصر) سوى التدهور والمزيد من التدهور. وفي سياق هذا

37
التدحر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والروحي، تفتح أبواب الجحيم ليس فقط أمام المجاعات والحروب الطاحنة (الأخلاقية والخارجية) بل كذلك أمام تجارب كارثية ل نهاية لها ترتدي أشكال الأعاصورة والأصولية والسلفية والحكم الديني (والإسلامي وحسب) ولن يكون هذا الحكم الديني، أي كان الدين الذي يُقام باسمه، سوى لفترات قصيرة، ولن يكون إنجازه الفعلي سوي المجازر التي ستقام لأيّة قوى مستمرة أو علمانية أو ديمقراطية أو شيعية أو لمتعتقي آديان أخرى، ساموية أو وثنية، ولن يكون كل هذا بعيدا عن مخططات الشمال أو تدخلاته أو مصالحه.

ومع انقسام العالم بصورة نفية واضحة، إلى شمال وجنوب، إمبريالية وتبعتية، غني وفقر، واستحالة إنقاذ العالم الثالث من داخله من خطر نهاية أخرى مناقضة تماما لنهجية نابليون هاريس التي أثررتنا إليها منذ قليلا، يبدو أن أي تفكير في مخرج للجنوب لا بد أن يتجه إلى العلاقة شمال-جنوب. 
غير أن هذه العلاقة ليست علاقة تعاون متكافئ لتثبيت أو تساعده في إنقاذ الجنوب، بل إن العلاقة إمبريالية-تبعتية بين الشمال والجنوب لا تؤدي إلا إلى المزيد من تدهور الجنوب، حيث يزداد الغني غنيا والفقير فقرا، ولهذا الترابط (الاستغلال) تأثيره المباشر المتواصل على هذا التدهور.
ولا شيء يدعو إلى الاعتقاد بأن الشمال سيحرك ساكنا، صحيح أنه لا يمكن استبعاد دموع التماسيح ولا إرسال أعداد من طائرات المساعدة الإنسانية إلى مناطق المجاعات والهجرات والحروب الطاحنة، غير أن من غير الورد على الإطلاق أن يبرع الغرب (الشمال) إلى إنقاذ العالم الثالث كما هرع منذ عهد قريب إلى تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ولن تكون أعمال كارب الخليج الأمريكية واردة بعد استنفاس ونضوب خامات العالم الثالث والتي سيفقد هذا الأخير بدونها نصف وربما كل أهميته للغرب، حيث إن ثورته السكانية سوف تحطم، في غياب الخامات، كل أساس اقتصادي لتبادل التجارة مع الغرب أو
لاضافته لرساميه، ولن يأتي الشمال في هذه الحالة إلا لغرض أراض تخلو
من سكانها في الجنوب.

فهل هناك مخرج من نهاية العالم الثالث بالمعنى المنافق لمعنى نابجيل
هاريس من خلال أزمة الشمال يستغلها الجنوب أو تكون لفائدة؟

من النظائر السابق، بطبيعة الحال، تصوير ثورة اشتراكية وشيكة أو قريبة
في أوروبا أو الغرب أو الشمال، فهذه الثورة مرتبطة بصورة حاسمة برد اعتبار
المزركدي وإغلاقه بدوره التجارب القاسية وتطوير مفاهمها عن الحرب والثورة
والبناء الاشتراكي واندماجها في حركات ثورات جماهيرية فعلية من طرسام لا
يسبق له مثيل في التاريخ الحديث (ثورات أقوى لا أضعف حلقات السلسلة، ثورات
 Jamaahirya عميقة لا ثورات أقلية اجتماعية أو سياسية، ثورات ضرورة لا ثورات
مصادفة، ثورات قاعدة لا ثورات استثناء، إلخ).

وفي الوقت الذي لا تزال مثل هذه الثورات بعيدة، وعلى الأقل غير
منظورة، بدأ بالفعل منحدر تدهور الجنوب، فهذه الثورات لا تملك إذن منع أو
عرقلة هذا التدهور، رغم أنه لا ينبغي استبعاد دور قد تقوم به شعوب الشمال
وطبقته العاملة وحركته الشعوية في مجال عزلة تدهور العالم الثالث، بافتراض

(2) جرى دخيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة بغطاء من الأم بتحدة، ووصف بأنه يدخل
إنساني لإيقاق الصومال من المجاعة والحرب الأهلية، على أن مثل هذا التدخل مشكوك فيه من
أكثر من ناحية.

1: غموض الأهداف الإستراتيجية الأمريكية.

2: لا يمكن تصوير تدخلات مماثلة في أماكن أخرى من العالم الثالث في حالة تزامن المجاعات
والحروب الأهلية على نطاق واسع.

3: الشمال الإمبريالي قد يملك تطبيق هذه المجاعات في المدى القريب غير أنه لا يملك قطما
(ولا يرى أصلا) إيقاف هذه الشعوب على أقدامها بحيث تتخلل إلى نظام اجتماعي اقتصادي
حديث ومتطور يمكنه وحدة منع مثل هذه الكوارث. وقد عبرت حتى صحافيتنا “القومية” عن
مثل هذه الشكوك والمخاطر والتحفظات.
وعي بها بكارته وتعاطفها معه. على أنه لا ينبغي، من جهة أخرى، المبالغة في هذا الدور الذي يستحيل أن يتجاوز في المدى المنظور قدرات هذه الشعوب إلى حد إجبار حكومات الشمال على منع تدهور العالم الثالث أو حتى منع أن يتخذ هذا التدهور تلك الأبعاد الكارثية المتوقعة.

وهناك افتراض لا ينبغي استبعاده تمامًا، إنه الزلزال الغربي. أي الفوضى الشاملة الناتجة عن الأزمة البنائية الإستراتيجية للغرب، بالذات ضمن الشمال الرأسمالي، أو هذا الأخير - بشرقه الذي يعيش الآن فوضى انهياره، بأزماته الاقتصادية الطاحنة، وحروباه الأهلية، وتشريده للشعوب، وبغربه الذي لا يزال متماسكا، ربما في ظاهر الأمر وحسب.

فما هو مصير افتراض زلزال غربي وما عسي أن تكون طبيعته أو خصائصه؟ وكيف يمكن أن يؤثر في مصائر الجنوب؟

هل ينبغي افتراض الزلزال الغربي لأن عالمًا رابعاً ما، وينمو داخل ذلك العالم الأول رغم بريق سطحه، ولأنه ليس هناك ما يمنع أن يتفاقم أزماته لتتفجر (لوس أنجلوس)؟ أم ينبغي افتراضه لأن انهيار الشرق الرأسمالي (بلدان النموذج السوفيتي) يمكن أن يهز العالم كله بما فيه الغرب الرأسمالي، فيما يتحرك لاستيعاب الزلزال الشرقي وتوابعه؟ هل يتدخل وعي الشعوب الغربية، مما كان بعيدًا عن الوعي العلمي أو الشعوري، بأن النظام الغربي يقيد النمو الممكن لحياة هذه الشعوب، مبكيها نمو القوى المنتجة، عاجزا عن التطبيق الإنتاجي الشامل للثورات العلمية التقنية، سالبا العلماء البحتة والتطبيقيات إمكانات أي تطور جذري عن طريق فصلها من الناحية الجوهرية عن الإنتاج، تاركًا في أجواء مدن الغرب وأريافه التي لم تعد أريافا الابناب العام المرعب بأن النظام الغربي يهدد كافة الإمكانيات التي يقدمها العصر لتقدم السويسرامي الغربي ذاته - وليس قطيع المخلفين المنكسيين في عقول أخرى بعيدة - بحيث تبدو كل خطوة علمية تفتح أفاقًا جيزة أمام الإنسانية السبب المباشر لخطوات أخرى إلى الوراء في الحياة الفعلية.
وباختصار: فاقدا بركوده المزمن المبرر لاستمرار أيّ نظام اجتماعي- اقتصادي (حيث يمثل هذا الراكود المزمن بالذات ذروة التناقض بين طابع القوى المنتجة وعوامل الإنتاج، تلك القوى والعلاقات التي تظل قبلي ذلك متوافقة رغم التناقض؟)؟ ثم: كيف يمكن لفوضى الزلزال الغربي أن تؤثر في مصير العالم الثالث؟ ترفض الأحداث؟ بالعودة إلى الأصوله؟ يستغل أزمة الغرب وتراخي قبضته على إنجازاته التاريخية بما يسمح بالتحول إلى الرأسمالية بالمعنى الذي يشير به نابليون هاريس؟ وكيف يكون ذلك؟ وهل من المحتمل أن يضرب الزلزال الغربي ضرره قبل أن يغرق العالم الثالث تماماً في نهايته بمعنى انهياره ودماره؟

وبا ليا من أسئلة تردّ على أسئلة!!....

خرافة نهاية التاريخ

رغم أن انفصال النظرية (الماركسية) عن تطبيقها المزعوم في بلدان النموذج السوفيتي يمكن التوصل إليه بكل سهولة من أبسط مقارنة بين مبادئ تلك النظرية وأسس تلك الممارسة أيّ تطبيقها المزعوم، تتطلق وسائل الإعلام الغربية وكذلك أجهزة إعلام الحكام الجدد في بلدان النموذج السوفيتي سابقاً من إدعاء أن النموذج السوفيتي ليس من الناحية الجوهرية سوى الثورة التاريخية الطبيعية للتطبيق الدقيق والأمن والصارم إلى حد الجموح العقائدي للنظرية الماركسية، وبفترة واحدة يصل الفكر الغربي البرجوازي و kotaba في العالم الثالث إلى فكرة معدودها أن انهيار النموذج السوفيتي يساوي انهيار النموذج النظري الماركسي والليبرالي لبناء الاشتراكية والشيوعية، ولا تمثل نظرية نهاية التاريخ سوى صباغة مكثفة لهذه الف OnTrigger الواحدة السريعة المتسعته.

وبطبيعة الحال، لن تعني نهاية التاريخ شيئاً إن لم تكن تعني نهاية الصراع التاريخي بين التكوينين الاجتماعي - الاقتصادي الأساسيين في التاريخ الحديث والمعاصر أي الرأسمالية والاشتراكية.

41
ومن الجلي أن نموذج الصراع التاريخي كما تقيمه نظرية نهائية التاريخ يتمثل في الصراع بين الرأسمالية والنموذج السوفيتي. وقد بدأ طوال عقود أن النموذج المذكور يمثل الاشتراكية والشيوعية والماركسية. وإذا كان كما يلي هو الحقيقة المطلقة، إذا كان النموذج السوفيتي يساوي التجسيد الواقعي أو الثورة الطبيعية للتطبيق الأخروذوكسي للنموذج الديمطيدي النظري الماركسي لبناء الاشتراكية أو الشيوعية، فلا مناص من التسليم بأن نهائية التاريخ قد حلت بالفعل. وهذا أمر بديهي في نظر فوكوياما الذي لا شك عنه في هذا التطبيق الجوهرى بين النظرية الماركسية والتطبيق السوفيتي.

ومن المفارقات أن الخط السوفيتي الموسيقى، الذي يمثل بهذا التطبيق الجوهرى بين النظرية الماركسية-اللينينية والتطبيق "الخلاقي" في بلدان "المنظومة" الاشتراكية، يجد بأن يكون إلى الاعتقاد بأن نهائية التاريخ حلت بالفعل لكن أنصاره يشتبكون بحل السيولة المتمثل في الحديث الخادع عن "الخطوات وسلوبات" التطبيق بما يبرى النظرية من مستندها ما حدث، والتفاوت التاريخي العميق بنجاح آخر لتطبيق هذه النظرية، ربما كما هو دون تطوير، مع تقالي "الخطوات وسلوبات" الماضي في التطبيق الخلاق في المستقبل.

على أنه لم يعد من المقبول أن نواصل تجاوزنا لماركسيات متعارضة مع الماركسية السوفيتيّة ظلت تنظر إلى النموذج السوفيتي على أنه لا يمثل الاشتراكية والشيوعية والماركسية. فليس من الوريد أن ينظر الماركسيون الحقيقيون إلى الصراع بين الشرق والغرب، بين الرأسمالية والنموذج السوفيتي، بين الرأسمالية والاشتراكية كما تحقق في الواقع، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بين حلف الأطلسي وحلف وارسو، على أنه كان صراعا ينتهي التاريخ بنهايته، فإذا الصراع لم يكن بين التكوينين الاجتماعيين-الاقتصاديين المتصارعين تاريخيا في العصر الحديث: الرأسمالية والاشتراكية.

ولنا يعني هذا إنكار أن صراعا تاريخيا دار ودوار منذ قرابة قرن ونصف قرن بين "التكوينين"، لا يعني إنكار الحركة الشيوعية أو حركة الطبقة العاملة أو
حركات التحرر الوطني الشعبية، لكنه يعني أن هذا الصراع التاريخي لم يكن يتمثل في صراع الموقف الروسفي وبلدانه ضد الغرب وحلفائه، بل إن انتصار النموذج الروسفي في أي بلد (قيام النظام السلاليي في روسيا على سبيل المثال) كان يعني بالتحديد هزيمة الاشتراكية الشيوعية والماركسية لصالح طبقة استغلالية جديدة مغزوة ترفع مع ذلك رايات الطبقة العاملة والثورة الاشتراكية الشيوعية والماركسية-اللينينية. وإذا كانت الثورات "الاشتراكية" وكافة محاولات السنوات الأولى لبناء الاشتراكية تجسد ذروة الصراع بين "التكوينين" فإن تبنى النموذج الروسفي أو تطور الأحداث بحيث تؤدي إلى قيام هذا النموذج كان يعني الجزء والانحسار والهزيمة. والحقيقة أن النسبات والثورات والمحاولات التي تنتمي إلى الصراع بين "التكوينين" لم تتجدد في مجتمعات الاشتراكية بل فقط في مجتمعات انتقالية في السنوات الأولى للثورة سرعان ما كان يجري تصفيتها في كل مكان، تلك التصفية التي تجسد في النموذج الاشتراكية السلاليي وركز في تطبيقاته من الناحية الجوهريه، حتى رغم الصراعات الفكرية الصادمة في بعض الأحوال، في التجارب اللاحقة. ورغم ما ظل يبدو على السطح عقودا طويلة، لم يتخذ الصراع بين "التكوينين" صورة صراع بين معسكرين، اشتراكي ورأسمالي، بل قام في واقع الأمر معسكران شرقي وغربي، ينتميان إلى تكوين اجتماعي- اقتصادي واحد هو التكوين الرأسمالي واحدثت بينهما تناقضات المصلحة وسوء التفاهم، مما سبق أن رأينا...

وإذا كان الصراع بين "التكوينين" لم يتخذ شكل الصراع بين بلدان رأسمالية وبلدان اشتراكية، وإذا كان هذا يعني أن هذا الصراع التاريخي فشل في الاشتراكية الشيوعية والماركسية، رغم نجاحاتها ونضالاتها وثوراتها، في تأسيس مجتمع اشتراكي، وليس هناك بالمقابل ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا الصراع التاريخي قد انتهى. والقول بأن هذا الصراع سوف يواصل في المستقبل كما ظل قائمًا في الماضي، لا يساوي أكثر من القول بأن المجتمع الرأسمالي ينطوي بحكم طبيعته الطبقية الاستغلالية على ضرورة تضارب طبقة العامة، ليس فقط دفاعا في إطار المجتمع الرأسمالي ذاته بل هجوميًا في سبيل انتصار الثورة الاشتراكية لبناء
الاشتراكية والشيوعية. كما أن الإخفاقات والهزائم المتكررة للماركسية والنضال الشيوعي لا تعني أن هذا الفشل الطويل يساوي العجز الدائم في المستقبل أيضاً عن تطوير النظرية باستيعاب الدروس؛ بما يقود إلى قيام أحزاب وحركات وثورات شيوعية من طراز جديد بما ينقل الصراع التاريخي بين "التكوينين" إلى مستوى تاريخي أعلى.

فقط عند استنتاج مثل هذا العجز المستقبلي الدائم، أو عند ادعاء أن المجتمعات التي انهارت كانت اشتراكية أو شيوعية، يمكن الحديث دون تأييب ضمير عن نهاية التاريخ، لكن لا المجتمعات التي انهارت كانت اشتراكية ولا من الملائم الحديث عن عجز مستدام. إن مجرد الإيمان بوجود المجتمع الرأسمالي، بخصائصه التي أصبحت مفهومة بفضل النقد الماركسي لهذا المجتمع، يساوي الإيمان بأن الصراع قائم وإن كان في بداياته، رغم التاريخ الطويل من النضالات والثورات والحركات والنجاحات والإنجازات والانكسارات والهزائم والانهيارات، وأنه سيتطور بالضرورة، لأن من خصائص المجتمع الرأسمالي أنه ينطوي في داخله على طبقتين أساسيتين متعارضتين تعارضهما جوهريًا.

وعندما يحقق النضال ضد المجتمع الرأسمالي نقيضه أي المجتمع الاشتراكي، سيكون من الممكن الحديث عن أن الصراع التاريخي بين "التكوينين" يحقق قفته بذلك. ويمكن لمن يحلو له أن يتحدث عن نهاية التاريخ بوصفها التحقق الفعلي لل التاريخ. كما يمكن لمن شاء أن يعتبر نهاية التاريخ بداية التاريخ الحقيقي للإنسان باعتبار أن ما سُمي دائما بالتاريخ ليس في الحقيقة سوى ما قبل تاريخ الإنسان (كارل ماركس).
كريس هارمان

العاصفة تْهُبّ

حول انهيار النموذج السوفييتي
مقدمة

منذ 1918-1917 - عندما انهارت ثلاث إمبراطوريات عظمى تحت عبء أربعة أعوام من الحرب الشاملة - لم تشهد أوروبا أسوأ كارثة تذكر حيث وقع شرقي الألب في النصف عام الأخير. لقد انهارت الأطر السياسية ذات الحزب الواحد والتي كانت تسود في بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبلغاريا ورومانيا على مدى قرابة 45 عاماً تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والسخط الشعبي. في الوقت ذاته، لا يمكن لأحد أن ينظر إلى الاجار العمالقة لهذه البلدان، أي الاتحاد السوفيتي، دون أن يتساءل عما إذا كان مستطاعه أن ينهار بدوره، والواقع أن الحزب الحاكم ينمو على نحو متزايد مثل لا في مواجهة الأزمة الاقتصادية، ونقص السلع الأساسية، والحركات الإنفصالية الجماهيرية في صفوف الأقليات القومية، وأضخم إضرابات للعمال منذ العشرينات.

والحقيقة أن تلك الأحداث تتزاح نتائجها كل التحليلات السياسية المستقرة في الشرق والغرب على السواء، وكان على استراتيجيي الحرب الباردة، ودعا 맞اجة مع "النزعة الشمولية"، والمعجبين الغربيين منذ عهد بعيد بالثالث الاشتراكي من العالم، والمتماثل الأحدث عيداً "جورجي" أن يواجهوا جميعاً الاختيارات المفاجئة لأطرهم المرجعية الرأسخة.

كان الوضع مربكاً للليمين الغربي: لقد تعيّن عليهم فجأة أن يبرووا الصواريخ في أوروبا، ونواجحة نحو بلدان يصرّ زعماؤهما على أنهم لم يعودوا اشتراكيين. لكنهم كانوا قادرين على التعامل مع هذا الموقف. فيهم يزعمون أن الاضطراب في الدول الشرقية يثبت كم كانوا على حق دائما عندما كانوا يلحون على عجز "الاشتراكية" عن أن نطق طريقها وعلى النفق الملازم لرأسمالية...
السوق الحرة" ويقوم المستشارون الأكاديميون لحكومة الولايات المتحدة بتأليف الكتب حول "نهي التاريخ"، بينما تعلن الصحافة الشعبية "نهيالküba". حتى أولئك المعلقون الذين يخشون أن يتسم الوضع الجديد في أوروبا الشرقية بالديمقراطية الليبرالية أقلّ مما يمكنه أن يتسم بالمنافعات القومية المريرة والعنوانية الشعبوية وذلك الطراز من النزعة السلطوية الإيمانية الذي سأده في أعقاب ما بين الحربين لا يرونه أي مستقبل لأولئك الذين يتحدثون بلغة اشتراكية. وتخدو أزمة الدول الشرقية "أزمة الاشتراكية" وأزمة الماركسية.

من المؤسف أن الغالبية الساحقة من اليسار عاجزة عن مواجهة هذا التحدي. ذلك أنيهم يطالبون بين الدول الشرقية والاشتراكية، ويشترون إليها على أنها "الاشتراكية" أو "بعد - رأسمالية" أو "دول عمالية مشؤومة" أو "متدورة" أو "مؤخراً جداً" على أنها "الاشتراكية القائمة في الواقع الفعلي" (بما يتضمن أن أي فكرة أخرى عن الاشتراكية هي فكرة خيالية طوباوية بصورة مينوس منها). لكن الجماعرة في الدول الشرقية رفضت الأحزاب التي تجسد هذه "الاشتراكية" في حين أن زعماء الأحزاب الحاكمة القديمة يحاولون الآن أن يبرهنوا أن الرأسمالية Christa Luft وحدها تسهم بالنمو الاقتصادي الكامل. كان تعيق كريستا لوفت القيادة الشرقية لاقتصاد ألمانيا الشرقية، في يناير 1990، نموذجيا. قالت إن ألمانيا الشرقية مستعدة الآن لأن تبدأ "الانتقال إلى اقتصاد سوق فعل"، واتخذت عن تشديدها السابق على "اكتشاف طريق وسط بين الرأسمالية والتخطيط المركزي". ولم تشر إطلاقا إلى اقتصاد السوق الاشتراكي (1).

وأعلن بوريس يلتسين عضو المكتب السياسي السوفيتي Boris Yeltsin السابق:

عندما ضمنت إلى الحزب كنت أؤمن دون شئ بالمعتقدات الأيديولوجية. كنت أعتقد أن الشيوعية هي الطريق الوحيد. الآن أشعر أن كل هذه المذاهب لا تهمني... وأنا أريد الملكة الخاصة لوسائل الإنتاج والأرض. هناك حاجة إلى
نموذج جديد - ربما بتأثيرات اشتراكية - يمكنه أن يحدث المظاهر الإيجابية للإيديولوجية الاشتراكية لكن يمكنه أيضًا أن يدفع لنقاط الندرة الديمقراطية العربية. وقد شهدت هذه النقاط بنفسها عندما زرت الولايات المتحدة في الخريف الماضي (1).

يقف اليسار الغربي الرسمي جزأًا أمام الانقلاب المفاجئ في الاتجاه حيث يبدو الاشتراكية في واقع التحول وكأنها مرحلة انتقالية في النمط من الرأسمالية إلى الرأسمالية! كان هذا هو الحال بكل جلاء مع الأوروبيين الغربيين. ففي إيطاليا يُعلن أكبر حزب شيوعي غربي أنه سيغيّر اسمه. وفي بريطانيا أجاب المؤرخ إريك هوسباوند، الذي لا يزال عضواً في الحزب الشيوعي، بنعم على صحفي أجرى معه حديثًا عندما سأله عما إذا كانت كافة مناطق الشيوعية العالمية قد دخلت في "طريق مسدود" (2). ويستنتاج رئيس تحرير مجلة الحزب البريطاني الماركسية اليوم Marxism Today أن الشيوعية قد ماتت.

أما الأشخاص الذين كانوا لا يزالون يدافعون، منذ أثني عشر عاماً فقط، عن قمع ثورة 1956 في المجر فلا يمكن تميزهم الآن في موقفهم السياسي من الناحية اليمينية للإيديولوجية الاشتراكية.

الأوروبيون ليسوا وحدهم الذين قذفت بهم الأحداث في هذا الاضطراب. هناك أيضًا أولئك الذين حاولوا أن يقاوموا انفجاراتهم نحو اليمين، فالحزب اليوناني، وهو أحد الأحزاب الشخصية الموالية للسوقية الأقوى نفوذاً، لحق في غضون سنتين بنساء المسار الذي احتاج إلى الحزب الإيطالي إلى ثلاثين عاماً لاستكماله: تبني "الاقتصاد المختلط"، وانضمام إلى حزب إيديولوجيا ملتزمة بالاقتراض، والسوق الأوروبية المشتركة، وحلف الأطلسي. وفي بريطانيا نجد برتر راميلسون، المنظم الأمريكي السابق للحزب الشيوعي، وأداء تشكيله بالنقد E. P. Thompson اليساريين الجذور للستالينية من أمثال إيل بي تومسون، ومن سالف E. P. Thompson، والناطق باللغة الإنجليزية ممثلًا بآرائه عن الحزب النخبوي وقبل كل شيء المركزية الحركة الاشتراكية مطلقة بأرائه عن الحزب النخبوي وقبل كل شيء المركزية
الديمقراطية(4)، ويخبرنا رئيس تحرير مورننج ستار
الاقتصاد المختلط الذي توجد فيه ملكية خاصة ومشاريع رأسمالية ليس رأسمالية بالضرورة(1).

هناك كثير من الاشتراكيين الذين يريدون أن يقاوموا مثل هذه الاستنتاجات.
وهم ينظرون إلى "الرأسمالية القائمة فعلًا" ولا يعتقدون أن بإمكان الملكية الخاصة،
والاقتصاد المختلط، والسوق أن تقدم مستقبلًا للبشرية. لكنهم نظروا إلى الكتلة
الشرقية دائما على أنها البديل الشامل للرأسمالية، على أنها معسكرهم في الحرب
الطبية على المستوى العالمي، ولا يمكنهم أن ينكروا أنها تنهار الآن. وهم ينتهجون
إلى أعمق تشاؤم، خائفين مما يشير إليه محرزاً نيو لفت ريفيو
على أنه "مثول استعادة للرأسمالية في الشرق"(4).

هناك طريقة وحيدة لنفادي مثل هذا التفكير المشائم. وتتمثل هذه الطريقة في
أن نستخدم الماركسية لتفحيل شامل لما كان يجري في الدول التي اعتادت أن
تدعى أنها ماركسية. تحليل كهذا فقط يمكنه أن يجعل اليسار على المستوى العالمي
قادرًا على أن يعيد توجيه نفسه وعلى أن يبقى. وبذلك يمكن لهذه الطريقة أن تبرز
الماركسية كمنهج للتحليل. وكانت هذه المجلة [الاشتراكية الأممية] مرتبطة دائمًا
نظرية عن المجتمعات الشرقية بوصفها رأسمالية دولة بيروراتية(1). هذه
النظرية لم تحقق لنا قط شعبية بين اليسار، لأنها كانت تصور بالرأي البديهي الذي
يكرسه "الإدراك العام" ومؤدآه أن هذه المجتمعات جسدت أسلوب إنتاج تميزًا
جوهريًا عن أساليب الإنتاج القائم في الغرب. لكن هذه النظرية يمكنها وحدها أن
تستوعب معنى الأحداث التي جرت في الأشهر القليلة الأخيرة، والتي تظل محيرة
تعمل بدونها، مع الإشارة إلى خيارات المستقبل أمام الطباق الحاكمة في العالم
وأمام أولئك الملتزمين منا بالنسال ضدًا، في أن معا.
الاتحاد السوفيتي: الأوهام المفقودة

أصبح من المألوف الآن أن يؤرخ لبدايات التغيير في الاتحاد السوفيتي بصعود جورباتشوف إلى السلطة منذ 1985. ولم يكن لجورباتشوف ذاته أي سمعة خاصة كمصلح، وحسب تعبير المناخ الروسي المنفي جورج ميديفينز، لم يكن جورباتشوف لا لبرلمان ولا لمصلحا جريحاً. والواقع أنه، Medvedev يدين بصعوده إلى القمة لرعاية أندرووف، السكرتير العام السابق - Andropov، لكن الذي كان لفترة طويلة رئيس كي جي بي (المخابرات السوفييتية) والذي كان مستوطعا مباشرة في قمع ثورة 1956 في المجربة.


ومع وعد جورباتشوف بثورة سلمية، سمع للصحفين، لأول مرة منذ منتصف العشرينيات، بأن يكشفوا الحياة في الاتحاد السوفيتي كما يعيشها الناس فعلًا. ظهرت تقارير عن الفساد الواسع الانتشار، وبؤس الملك، وحجم الفقر والبغاء، وتدهور الخدمات الصحية، والتعليم المفصول، والمتغيرات البيئية الهائلة - ومع حلول صيف 1988: عن الامتيازات الضخمة لقمة البيروقراطية. وبين

51
لكن، مع حلول نهاية السنة، قد تسبب كل عضو من أعضاء الحزب قام ستالين بتخصيصه في الثلاثينيات. بل كانت هناك خلال 1989 مقالات قليلة تشييد بالدور التاريخي لتروتسكي. لقد بدأ الأمر وكان الأيديولوجيا التي حاولت أن تخلق عقول الناس على مدى ستة عقود من الزمان قد انهارت بين عشية وضحاها.

والواقع أن استجابة كل من كتب عن الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام الثلاثة الأولى لجورباتشوف تمثلت في النظر إليه على أنه الرجل الذي يواصل بكل عزم تغييرات جريئة ونهضة. كان هذا يصح على اليسار تمامًا كما يصح على اليمين.

وفي نظر الحزب الشيوعي البريطاني في ذلك الوقت، كان الرجل الذي سيقود إلى الاشتراكية طابعًا شعبيًا. وقال كتب مقالات من الماركسية اليوم، نشر في 1989، إنه إلى جانب ألكسندر ياكوفليف، إدوارد شفاردنادزه جزء من "اتجاه ديمقراطي أكثر إخلاصًا" في Eduard Shevardnadze.

الكتاب الذي بدأ الواقع في نشر مقالات في صحف قومية والإقليمية هناك أشخاص كانوا قد سجنوا بوصفهم "منشقين" في عهد برجهوف، في حين توقف اعتقال أولئك الذين كانوا يشترون مطبوعات سامسنزات (النشر المستقل). وتحدث جورباتشوف نفسه تليفونيا مع أندريه ساخاروف، العالم الطبيعي المنشق الذي كان منفيا إلى جوريكي، ودعاه إلى العودة إلى موسكو.

امتد "الانفتاح" إلى الحياة الثقافية. وبدأت الروايات الممنوعة في الظهور مطبوعة والرسوم الممنوعة في حلول محل فن فناءات الواقعيات الاشتراكية في معارض الفن. أما مجموعات "الروك" التي غُرِبَت مخيفًا عن غضب غير موجه،

لكن مرر إزاء النظام فكانت تدعوها أقسام من منظمة الشباب الرسمية، الكومسومول، إلى الظهور في الحفلات الموسيقية. وأوقف الاقتصاديون 10 سنة من الأكاذيب حول الأخذ الاقتصادي وأبدأ المؤرخون يكشفون، ببطء في البداية، الحقائق عن عبيد ستالين، وحظى فيلم عن محاكمات موسكو كان قد تم حظره في

يناير 1988 بعرض تلفزيوني تم الترويج له على نطاق واسع بعد ذلك بأربعة أشهر. ومع حلول نهاية السنة، ترقى اعتبار كل عضو من أعضاء الحزب قام ستالين بتخصيصه في الثلاثينيات. بل كانت هناك خلال 1989 مقالات قليلة تشييد بالدور التاريخي لتروتسكي. لقد بدأ الأمر وكان الأيديولوجيا التي حاولت أن تخلق عقول الناس على مدى ستة عقود من الزمان قد انهارت بين عشية وضحاها.

والواقع أن استجابة كل من كتب عن الاتحاد السوفيتي خلال الأعوام الثلاثة الأولى لجورباتشوف تمثلت في النظر إليه على أنه الرجل الذي يواصل بكل عزم تغييرات عظيمة ونهضة. كان هذا يصح على اليسار تمامًا كما يصح على اليمين.

وفي نظر الحزب الشيوعي البريطاني في ذلك الوقت، كان الرجل الذي سيقود إلى الاشتراكية طابعًا شعبيًا. وقال كتب مقالات من الماركسية اليوم، نشر في 1989، إنه إلى جانب ألكسندر ياكوفليف، إدوارد شفاردنادزه جزء من "اتجاه ديمقراطي أكثر إخلاصًا" في Eduard Shevardnadze.
القيادة الروسية، تتوافق إلى حدّ تشرّيع المبادرة الشعبية والالتزام الفردي... مع تشديد خاص على القبول بدلاً من الافترام، على خلق كتلة فعالة من القوى الاجتماعية الضرورية للتغلب على جمود المؤسسات والمقاومة البيروقراطية (مقارنة بينها بالكثر للماركسي الإيطالي أنتوني جرامشي)... وفي نظر طارق على تاريق تغييرات جورباتشوف إلى مستوى بداية ثورة سياسية من شأنها أن تمنح "مشروع الاشتراكية... دفعة هائلة".

كان التأثير القاطع لجورباتشوف واسع الانتشار أيضا بين أولئك الذين يتذكرون موقفا نقديا إزاء النظام القديم داخل الاتحاد السوفيتي ذاته. كثير من المنظمات غير الرسمية التي ظهرت سعت نفسها نوايا "من أجل البيريسترويكا". وقام يوسف اليساريين الملتقيين حول بوريس كاجاريلتسيكي (الذي سُجن في عهد برذنيف) في موسكو بعقد مؤتمر عونائه "المبادرات الاشتراكية من أجل البيريسترويكا". ويقول ألكسندر فيدوروفسكي وهو سجين سياسي سابق آخر يحرز في الوقت الراهن جريدة تتبع الجبهة الشعبية في موسكو - أنه في ذلك الوقت كان جميعاً مسؤولين لجورباتشوف.

لم يكن هناك في ذلك الوقت سوى أشخاص قليلين للغاية مستعدين - كما فعلنا في هذه المجلة - أن يحاولوا إثبات أن اليسار لا ينبغي أن يضع ثقته في جورباتشوف. لكن التحريز من الأهاج كان قدام دون إبطاء. فلما انتقد جورباتشوف أولئك الذين "خربوا" البيريسترويكا والجلاستوست دون أن يهاجم أيضاً أولئك الذين سعوا إلى دفعهما "أسرع مما ينبغي". وحتى منذ خريف 1987 تبرأ من بوريس يلتسين، الذي كان أنياب رئيس المنظمة الحزبية في موسكو لمحاولته المضيّ أسرع مما ينبغي وأحل محله شخصية أكثر محافظة: زايكوف.
وكان من المتوقع لخطاب رئيسي بمناسبة ذكرى ثورة 1917 أن يدفع نحو تغييرات أسرع، لكنه بدلاً من ذلك وازن بين أغلب أرامل الذين أرادوا حركة أسرع وأولئك الذين أرادوا حركة أقل سرعة. فقط بعد ذلك بخمسة أشهر عندما رتب أعضاء في المكتب السياسي معارضون لأي جلاسنوف أن تشر جريدة سوفييتسكايا راسيبا مما يدعى أن الأمور مستت إلى أبعد مما ينبغي، اختار جورباتشو夫 المزيد من الجلاسنوف خلال الإعداد السريع لكونفنسن حزبي خاص في يونيو 1988. وانتهى المثقفون الذين يتخذون مواقع نقدية هذه الفرصة لتوجيه أنثى لم توجها من قبل عن المجتمع السوفيتي والتاريخ السوفيتي. وفي مواقع كثيرة جرت أولى مظاهرات علنية ومشروعة على مدى ستين سنة، تطلب بأن يكون المندوبون إلى الكونفنسن الحزبي مؤديين لليبريرسترويكا والجلاسنوف وجورباتشو夫.

ولكن في الكونفنسن: تحالف جورباتشوف مع الشخصية المحافظة المعروفة جيداً، ليجاتشيف، رداً على النقد الذي وجهه ينسين. وعندما اشتكى Mikhail Ulanov ميخائيل أولانوف، رئيس نقابة العاملين بالمسرح التي تكوينت مؤخرًا من أن الصحافة خارج موسكو مازالت تحت سيطرة المفوضين الحزبيين المحليين، قاطعه "السيد جورباتشو夫، الذي كان جالساً بالخلف. وأشار إلى أن الصحافة المحلية ربما تكون قد تفادت على الأقل التجاوز الذي رأاه أحياناً في صحيفة موسكو" (14).

احتفظت مفترضات جورباتشوف ذاته بشأن "الانتخابات حرة" إلى مؤتمر جديد للنواب بثلاث المواعيد للمرشحين من جانب المنظمات الرسمية (أي التي يسيطر عليها الحزب) كما اشترطت تدابراً للتصفيحة في اجتماعات مندوبى الدوائر الانتخابية للتخلص من المرشحين غير المرغوب فيهم. وفي الشهر التالية وقف مرسوماً يعجى للشريطة أن تعتمل أولئك الذين يشتركون في مظاهرات "غير مصرح.
بياً، ولم يتعثر عندما بذل رجال الجهاز الحزبي المحليون قصارى جهدهم للحصول على مرشحين من خلال اجتماعات الدوائر الانتخابية.

في الجلسة الأولى للمؤتمر كان بإمكان النواب -وعمداً فعلاً إلى أن
يعتنقو عن شكوكهم إزاء أي شيء في الواقع: امتناعات بيروقراطية الحزب،
النقص المفزع في السلع الاستهلاكية، جيوب الفقر الضخمة في البلاد، الميراث الرهيب لستالين، سلوك المخابرات السوفيتية، استخدام قوات خاصة في جورجيا،
إساءة معاملة الأقليات القومية، المراسيم التي نقيض الحق في التظاهر وانتقاد الحكومة، وحتى قرارات جوربانتشوف ذاته.

لكن كافة الإجراءات كانت مربعة بعناية لمنع هذه الشكاوى من أن توجه في
قنوات صنع القرار الديمقراطي بأي حال. كان اجتماعاً للجنة المركزية للحزب
الحاكم قبل المؤتمر قد أصدر قراراً بأن يصوت 70% في المائة من اليمينيين الذين كانوا أعضاء في الحزب لأغوربانتشوف ليتم انتخابه كرئيس بلا منازع. وأصر
جوربانتشوف أن ذلك على أنه وحده يملك حق اختيار نائب الرئيس وتعيين أشخاص لمناصب حكومية رئيسية أخرى. أما القوائم الانتخابية الخاصة بالبرلمان المصغر،
المقر، مجلس السوفييت الأعلى، فقد تم إعدادها بحيث يمكن إنكار أي انتخاب
على الإطلاق على كثير من المرشحين.

عندما برزت مسائل خلافية في المؤتمر أهملت إلى لجان كان عليها أن ترفع
تقاريرها إلى مجلس السوفييت الأعلى، بدلاً من تصويت المؤتمر عليها. هذا ما
حدث بشأن مذبحة جورجيا، وفصل اثنين من المذعرين العامين اذعاً تفضي الفساد
في قائمة الحزب ذاتها، ومسألة شرعية معاهدة ستالين-هنثر التي دمجت جمهوريات البلطيق في الاتحاد السوفيتي.

سمح جوربانتشوف -الذي كان يترأس الجلسات أو يجلس وراء رئيس
الجلسة مباشرة والذي كان يقاطع وقائع المؤتمر متى شاء- للمندوبين الراديكاليين.
بالكلام، لكنه مزر بعد ذلك القرارات التي تلقّت تأييدا حماسيا من الأغلبية
المحافظة. ولم يُ든지 جورباتشوف ذاته أي اهتمام عندما تمّ إسكات ساخروفي
بالصباح بسبب خطاب يشجب أعمالا وحشية ارتكبتها القوات السوفيتية في
أفغانستان، وعندما دافع الجنرال روديروف عن الهجوم الوحشي الذي
شرّته قوات وزارة الداخلية المسلحة بآلات حادة على المتظاهرين في تبليسي.
أما أولئك الراديكاليون الذين كانوا مؤيدين تماما لجورباتشوف قبل سنة فقد
أضحوا عنين في هجومهم المكرّر عليه. واشتكى بوري أفاناسييف
Yuri المؤرخ، في المؤتمر نفسه:
Afanasyev

... لقد تزامنا بشكل سوفيتي أعلى من الطراز السلاطيني-البرجاني...
واشتكى الذين تشكلوا... في هذا المؤتمر أُمس اعتبرت سبيل كافة قرارات
المؤتمر التي توقعها الشعب منا... وانت يا ميخائيل سرجيفيتش [جورباتشوف]
إذا أنك تصرف بانتباه إلى هذه الأغلبية أو أنك تؤثر فيها بمهراء... دعونا لا
ننسى لحظة من الذي بعث بنا إلى هنا، إلى هذا المؤتمر.\(^{11}\)

خارج صالة المؤتمر كانت المواقف الراديكالية أكثر مرارة أيضا وأظهرت
استطلاعات الرأي أن نسبة ضخمة جدا من الشعب قد أصيبت بخيبة أمٍل إزاء
المؤتمر، وكانت هناك يوما تقريبا لقاءات في ستاد لوجنيكي. ويقول تقرير أداعه
راديو ليتوانيا:

قد ذكر أحد الخطباء عدد المشاركين ب 15000-00000، وفقاً عقلياً ذكرت
 Soulsa ضخما نظم اللقاء جمعية الذكري (ويجب أن تعود المؤسسة...) كان
مجرد ذكر اسم بوريس يبنين يجعل الحق للجمعيّ يصرخ وتصيح وآلبه
حضور الأكاديمي ساخروفي الجماهير...\(^{12}\).

---

\(^{11}\) تأسيست لإحياء ذكري ضحايا القيق السلاطيني وهو غير جماعة الذاكرة (يبانيات) اليمنية.

المترجم.
انتزع فيتالي بوناماروف من الجبهة الشعبية بموسكو Vitaly Ponamrov استحسانًا هائلاً في اجتماع حاشد عندما أعلن: "نحن لا نثق مطلقًا في جورباتشوف. لقد خسر جورباتشوف نفوذه لدى الشعب" (18).

كان التحرر من الأوهام بين الإثنوسياس الراديكالية عميقًا جداً في الواقع مع نهاية السنة عندما شهدوا جورباتشوف يحاول أن يفصل عن الخدمة رئيس تحرير الجريدة الأسرع نموا في البلاد "أرجومنتي إي فاكتي" (19), ويوقف عمل الميكروفونات وسط خطاب كان يلقاه ساخاروف في الجلسة الثانية لمؤتمر النواب. وكان آخر عمل سياسي قام به ساخاروف قبل وفاته هو إصدار نداء للقيام بإضراب احتجاجا على القبود الموضوعة على المقرطة. وقد هُلت وسائل الإعلام الغربية كثيراً لقرار اللجنة المركزية في فبراير 1990 بالتسليم بوجود أحزاب أخرى; ولم يكن بإمكانه أن يوقف عملية التحرر من الأوهام داخل الاتحاد السوفيتي. وكما سَلَّ مراسل صحفي غربي: "اشتكت مجموعات غير رسمية من أن الإصلاحات تتسم ببعض وطالت بأن تعرف لماذا لم يجر فصل المحافظين" (20).
الاتحاد السوفيتيه: الأزمة في الاقتصاد

لم يكن نمو السخط ضد جورباتشو夫 محصورا في صفوف الإنجليسية الراديكالية وحدها كان هناك مزاج متعاظم من التحرر من الأوهام بين غالبية الشعب. كان هذا واضحًا فعلا في انتخابات ربيع 1989 عندما هزم بلشين المرشح الرسمي للحزب في موسكو وهزم مرشحو الحزب في مدن مثل لينينجراد وكيف. وقد تمثل العامل الحاسم، دون شك، في الوضع الاقتصادي، الذي بداء لأغلب الناس أنه يزداد سوءًا بدلًا من أن يتحسن مع البيروتريوكي.

قال مستشار جورباتشو夫، أبيل أجانبيچيان في أوائل 1989:

"يبدو أن غالبية الأمن السوفيتيه لم تشعر بعد بتبخير إلى الأفضل... وواقع أن إعداد السوق الاستهلاكية بالسلع بدأ تجاة في التدحر بجدة وعلى نحو ملحوظ أمام عيننا في النصف الثاني من 1987 وبوجه خاص في 1988."'

وفي اجتماع للجنة المركزية للحزب الحاكم في أوائل الصيف ذهب خطيب بعد آخر إلى المنصة ليعجّروا من الاستياء الشعبي المتزامني. قال بوبوفيكيو夫، القائد الحزبي من قلايدمير أن "العمال يقولون في الاجتماعات باستياء: أي طراز من النظام هذا الذي عندها، إذا كنا لا نملك ما نفعل به؟". وتحدث كولبين، نائب القائد الحزبي من كازاخستان، عن "إيحاءه بخطر". "أن يكون الناس مستهتراين ومؤطرين، منجذبين نحو المظاهرات، واللاعثات الحاشدة والإضرابات". في بعض أنحاء الاتحاد السوفيتي وقد مضى كل متحدث تقريبا نيشكو من أن وسائل الإعلام تركز فقط على "الملامح السلبية للموقف، ومن

59
أنّ "المجموعات غير الرسمية" و"المنظمات المعادية للسوفيتية" مثل الاتحاد
الديمقراطي غدت تكسب تأييداً متصلاً في صفوف الشبان" (١٣)

تم اجتماع اللجنة المركزية بينما كانت موجة من الإضرابات تتجه منازم
الفحم في البلاد. من فوركتا والكوزبات في سيبريا إلى الدونباس في أوكرانيا
على بعد آلاف الأميل، ولم يتم وضع حد للإضرابات في نهاية الأمر إلا عندما
انتقل ريجيكوف، رئيس الوزراء، بلجان الإضراب في موسكو ووافق
على منحهم مطالبهم الاقتصادية المباشرة. و كنتيجة للإضرابات، مرّ جورباتشوف
قانوناً ضد الإضراب من خلال مجلس السوفيت الأول، مؤكداً: "بدأنا فعلاً نفقد
السيطرة على الاقتصاد... وإذا انفجر الوضع خارجاً عن السيطرة في مكان ما،
فلا بد من أن نسكب بيننا بحزم لنؤم الأداء الطبيعي للاقتصاد القومي..." (١٤).
واعترف ريجيكوف: "الموقف في الاقتصاد و يوجه خاص في الربيع الثالث انعطاف
انعطاف حادة إلى الأسوأ. وفي سبتمبر حدث هبوط خطير في النشاط
الاقتصادي" (١٤).

وفي محاولة مبتعدة لاستعادة السيطرة على الموقع أعلن ريجيكوف سلسلة
من تدابير الطوارئ أمام مؤتمر النواب في ديسمبر -تلك التدابير التي تخلصت
على نحو فعال من الإبتعاد عن اقتصاد الأوامر المركزية الذي كان يفترض أن
يكون محور البيرسترويكا" (١٤). وكان بتسين فادرا على أن يعبّر عن التشكيك
الشعبي الواسع الانتشار عندما أخبر المؤتمر:

الشعب يفقد ثقتنا بينما نحن نرد على نحو متواصل أن البيرسترويكا شملت
الجميع، وأنها تعمق وتشعّ؛ هذه في الواقع في المحاولة الخاسة لإصلاح
اقتصاد البلاد خلال ثلاثة عقود. تذكرنا إصلاحات ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٧٩،
١٩٨٣. إلآ أتمّت هذه الإصلاحات؟ إنّ محاولتنا الخاسة لم تؤدّينا إلى شيء
على مدى خمس سنوات إلى الآن" (١٤).
الاتحاد السوفيتي: المسألة القومية

كان هناك عامل أخر شكل أساس التحرر المتتالي من الأوهام إزاء
جورباتشوف: عجزه عن التعامل مع السطح الجماهيري، الذي تتأتي عندما
الزدادت الأزمة الاقتصادية سوءاً.

كانت إضرابات عمال المناجم في صيف وخريف 1989 تعبيرا عن هذا
السخط - لكن خلال الجانب الأكبر من 1988، ألقى انفجار قومي بين
الجماعات الإثنية غير الرسمية والتي تشكل نصف سكان الاتحاد السوفيتي بطلالة
على التعبيرات المباشرة عن النضال الطبقي. كان جورباتشوف غافلا عن إمكانات
مثل هذه النزعة القومية عندما بدأ البيريزوتيكا. وقد كتب بعيارات تقد حماسا في
صف 1987:

ضد خلفية الصراع القومي، الذي لم يستثن حتى بلدان العالم الأخر تقدما، يمثل
الاتحاد السوفيتي نموذجا فريدا حقا في تاريخ الحضارة الإنسانية. وقد لعبت
الأمة الروسية دورا بازا في حل مسألة القوميات(1).

أولئك اليساريون على المستوى العالمي الذين هُللا نجورباتشوف أمكنهم أن
يكونوا قصار النظر مثله تماما(2). لكن بذور السخط القومي كانت مائلة وملموسة
منذ بعيد لأونتاك المستعدين، أيديولوجيًّا، للبحث عنها(3).

وستستمر العمق العام عن المسألة القومية حتى بعد أن تم إرسال القوات إلى
آلام آثأ في أواخر 1986 للتعامل مع الاحتجاجات القومية حول فصل الزعيم
المحل للحزب الكازاخ، كونايف، وكولين، محله.
 وسلم المعلقون في الشرق والغرب بالإدعاءات الرسمية القائلة بأن المتظاهرين كانوا مخدرين بالمخدرات التي قدمها الزعيم المفصول(30).

ثم في فبراير 1988 اكتشفت يريفان، عاصمة أرمينيا، فجأة، أضخم المظاهرات التي شهدت في أي مكان في الاتحاد السوفيتي منذ 1972. كانت المظاهرات حول مطالبة سكان إقليم مجاور من أقاليم جمهورية أذربيجان، ناجارن كاراباخ، بتوجيههم مع جمهورية أرمينيا. قليل من الناس خارج ذلك الإقليم سمعوا قبل ذلك اسم كاراباخ، وهو إقليم جبلي فقير يقطنه 18,000 ألف نسمة فقط: على سبيل المثال، لم يذكر هذا الإقليم سوى مرة واحدة في نيويورك تايمز خلال نصف قرن(31). لكن كتب له أن يُلقي بظله على السياسة القومية على مدى السنتين التالية.

حمل المتظاهرين الأوائل صور جورباتشوف وأنشدوا شعارات مثل "كاراباخ امتحان للبريسسترويكا". تحتث جورباتشوف ساعة ونصف في التليفزيون الأرمني، وهو عضو في المكتب السياسي في أرمينيا وأذربيجان من موسكو، وتفتقد حمولة 29 طائرة من القوات وتم نشرها في يريفان. لكن المظاهرات استمرت عدة أيام إلى أن وافق جورباتشوف على مفاوضات لم يسبق لها مثيل مع ممثلين منتخبين في لقاء جماهيري ضخم.

في نفس الوقت، كان هناك اندلاع مفاوضات غير مفسرة للشعب الطائفي في سومجات، الميناء الصناعي الأذربيجاني على بحر قرويين بالقرب من باكو. شرعت الحشود الأذربيجانية فيما كان، في واقع الأمر، مذبحة لسكان الأرمن، فقتلوهم 31 على الأقل(32). وتمثل رد فعل السلطات في موسكو في إقلاع القبض على قلعة من المشاهدين الأذربيجانيين وتقديمهم إلى المحاكمة، لكنه تمثل أيضا في تدفق القوات إلى كل من أرمينيا وإقليم كاراباخ وفي اعتقال زعماء اللجان التي سبق أن قادت التحريض القومي هناك. وادعى مقال في البارادا أن المظاهرات سيطر عليها.
المحترون والمغامرون السياسيون، من بينهم أولئك الذين اقترحوا تحويل أرمينيا إلى جمهورية ليست طرفا في الاقتراب.

لقد ضرب منذบาดّة كان لا يدّ من تكراره مرة بعد مرة. ففي مارس كانت هناك مظاهرات وإضرابات عامة في أرمينيا وإقليم كاراكان. وفي يوليو كانت هناك إضرابات أخرى بعد أن أطلقت القوات النار على أحد أفراد مفرزة إضراب في مطار يريفان فأدى قتيلا.

وفقاً للسكان، خرجت القوات السوفييتية إلى الشوارع يوم الأحد بينما كانت طائرات الهليكوبتر تحوم فوق المدينة. وذكرت التقارير أن تعزيزات تقلأ من القوات تم تفقط طوال الليالي.

في الصحافة الروسية، أدانت كافة المقالات العديدة التي كانت تحلل نداء مجلس الرئاسة المضريين الأرمن... ووصف الأعضاء في لجنة إقليم كاراكان بأنهم "مغامرون ولا مسؤولون".

لكن سبتمبر ضرب مع ذلك مزيداً من الإضرابات في كل من إقليم كاراكان وأرمينيا، رغم واقع أن المدن الرئيسية كانت تحت الاحتلال العسكري، وبدأ الأرمن يسلّحون أنفسهم ويتحدثون بأذرية عن طائرات الهليكوبتر الخاصة بالجيش الروسي على أنها "طير الخطايا الخاصة بالبيريسترويكا". وعلى نحو منذر بالسوء، وقعت النزاعات الطائفية الأولى بين الأرمن والأذريين في إقليم كاراكان ومنطقة أتامبر الأذربيجانية المجاورة، وبدأ الأرمن يفرّون من المناطق الأذربيجانية والأذريون من المناطق الأرمنية. وبحلول نهاية نوفمبر كان هناك أكثر من مائة ألف لاجئ على الجانبين وكانت هناك إضرابات عامة ومظاهرات في كل من العاصمة الأذربيجانية، باكو، والعاصمة الأرمينية، يريفان. وكانت الدبابات تقوم بالدوريات في شوارع كلتا المدينتين.

هذا العنف الطائفي وكذلك الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية مؤقتاً مع زلزال أرمينيا في ديسمبر 1988. لكن قادة الاتحاد السوفييت لم يُبدوا سوى نفس
العجز عن تقديم حلٍ كما حدث على مدى الشهور العشرة السابقة. بدلاً من ذلك استغل جورباتشو夫 زيارة قام بها إلى منطقة الزلزال في شجب لجنة إقليم كاراباخ الأرمنية في التلفزيون الموجه إلى كل أنحاء البلاد، وكان يضرب منضدة ببضعة يده بينما كان يفعل ذلك. وبينما اعتقلت القوات أعضاء اللجنة، فهمت الصحافة الروسية الرسالة، ودعت أن: قادة إقليم كاراباخ يعملون بفهم – في حين أن مختلف المشعوذين الفاسدين والأباء الروحيين للمافيا المحلية يستأثرون بالثمار.

في نهاية الأمر، فرض جورباتشو夫، في أولئك 1989 الحكم المباشر من موسكو على إقليم كاراباخ، كطريقة لتفادي الوقوف إلى جانب أيٍ من أرمينيا أو أذربيجان. لكن ذلك لم يحل أي مشكلة من المشكلات. وفي الصيف والخريف نجحت منظمة أذرية جمهورية غير رسمية، الجبهة الشعبية الأذربيجانية، في تنظيم إضرابات وقفة التوقف بالسكك الحديدية على الحدود الأرمينية. كذلك لم تخل إعادة جورباتشو夫 إقليم كاراباخ إلى الحكم الأذربيجاني أي مشكلات أيضاً. وبحلول يناير 1990 كان هناك ما يشبه حرباً أهلية على الحدود بينما حملت المنظمات غير الرسمية على الجانبين السلاح كما وقعت مذابح متكررة للأرمن في باكو.

أرسل جورباتشو夫 عشرات الآلاف من القوات القتالية التشريفي تساندها الدبابات إلى أذربيجان -لكن ليس لإنهاء المذبحة، التي كان أغلب سكان باكو من الأرمن قد هربوا منها في ذلك الحين قبل أن تفرض القوات حالة حصار على المدينة بوتاف طويل. وأوضح جورباتشو夫 في التلفزيون أنه خرج لوقف محاولات إعلان استقلال الجمهورية عن الاتحاد السوفيتي، وهمم المواقع الحدودية التي تفصل أذربيجان السوفيتي عن أذربيجان الإيرانية (ما يشير إليه السكان المحليون على أنه "سور أذربيجان").

كان القراراً لا يجلب له أيّ ثأرة من أيّ شخص أو جماعة. فالعناصر المحافظة داخل البيروقراطية السوفييتية، والتي تعارض أيّ تنازلات للآدابيات
القومية، لم يكن بإمكانها إلا أن تسأل لماذا لم يتحرك بصرامة أكثر وفي وقت مبكر أكثر لكي يسبق الانشقاق. وأشار الراديكاليون إلى أنه لم يحرك القوات عندما كانت المذابح في ذروتها، بل فقط عندما بدأ الأذربيجانيون يتحدثون عن الانفصال عن الاتحاد.

لم تكن النزاعات في أرمينيا وأذربيجان سوى أولى حركات قومية عديدة تسبب لجورباتشوف مشكلات. وقد شهد صيف 1988 ظهور المفاوضات لحركات في جمهوريات البلطيق الثلاث التي ألحقها ستالين بعد معاهدة ستالين-هتلر في سنة 1939 -لاتفيا، إستونيا، لتوانيا. وقامت سلسلة من المظاهرات الضخمة عندما وجد الناس أنفسهم قادرين للمثقلة الأولى، على أن يدافعوا بصرامة النهج الإجباري لدولتهم التي كانت مستقلة من قبل في الاتحاد السوفيتي، والترحيل اللاحق لعشرات الآلاف من الناس إلى سيبيريا. قام الناس بتكون "حركات من أجل إعادة البناء" التي سرعان ما عرفت بوصفها جبهات شعبية - وجدت لقاءاتها الجماهيرية الحاشدة من آلاف الناس إلى الخروج إلى شوارع كل مدينة رئيسية في المنطقة. في البداية اعتقد جورباتشوف أن بإمكانه أن يحتوي بسهولة هذه الحركات. وأخل محل القادة الحزبيين الموجودين آنذاك في هذه الجمهوريات مرشحيه هو، وهم عادة قوميون محليون أنجزوا أعمالا ناجحة في جهاز علوم الاتحاد، وحثهم على أن يضعوا أنفسهم في صدارة الحركة في سبيل الهوية القومية والتغيير. وفي أكتوبر 1988 ظهرت قيادات الحزب الشيوعي الجديدة في المؤتمرات التأسيسية للجبهة الشعبية، وقرأوا تصريحات تأييد لأهدافها، بموافقة جورباتشوف شخصيا. (3)

لكن جورباتشوف كان، كما كان الحال في القوقاز، عاجزا عن إدراك الدينامية التي تتف وراء الحركات القومية. كان الإحساس بالضيف لدى السكان المحليين الليتوانيين، والإستونيين، واللاتفيين، كبيرا إلى حد أن الجبهات الشعبية مرت بتحول جذري كان من الصعب على القيادات الحزبية المحلية أن تتجاوزه. وقد فرضت عليهم محاولاتهم أن يفعلوا ذلك التسليم عمليا بالحرية الكاملة.
للحريض والصحافة. ومع بداية 1988 كانت محطات الإذاعة المحلية تذيع انتقادات صريحة للحكم السوفيتي وكانت المنظمات شبه المحظورة في بقية أنحاء الاتحاد السوفيتي، مثل الاتحاد الديمقراطي أو الجبهة الشعبية لليولويزيا، قادرة على الالتفاء عنا في جمهوريات البلطيق. لكن الأحزاب الشيوعية المحلية وجدت نفسها مع ذلك تفقد التأييد لصالح الجبهات الشعبية، التي فازت بأغلب المقاعد المحلية في انتخابات نواب المؤتمر في مارس 1989. أما أعضاء الحزب الذين تم إخالصهم في الجبهة الشعبية بهدف محاولة السيطرة عليها فقد انتهى به الأمر إلى أن يتجاهلوا التوجهات الحزبية تجاهًا كاملاً وأن ينظروا إلى أنفسهم في المقام الأول على أنهم أعضاء في الجبهة. واشتكى جورباتشوف فيما بعد:

كانت قيادة الحزب الشيوعي في ليتوانيا -اللجنة المركزية- تنفقت إلى العزم ورفاهة الكافيين لأن تكون في موقف الهجوم... وإزداد الشلل التنظيمي السياسي بعد انتخابات مارس. وفي أبريل 1989 اتخذت ساروديس [الجبهة الشعبية الليتوانية] قرارًا بشأن استقلال الحزب الشيوعي في ليتوانيا (عن موسكو)... وبدأت عملية تشكيل أقسام من الحزب الشيوعي إلى الحركات والمنظمات التي تتم بنظير قومي تكتسب قوة. وسقط الانضباط الحزبي بحجة... (61).

مع نهاية 1989 كانت الجبهات الشعبية في الجمهوريات الثلاث ملتزمة علنا بالاستقلال الكامل عن الاتحاد السوفيتي، وكانت تُعتبر قيادات الأحزاب الشيوعية المحلية على التحرك في نفس الاتجاه. علاوة على ذلك، كان إثرار شرعية حركات البلطيق حافزاً للشعور في أماكن أخرى في الاتحاد السوفيتي. شعر المنظمون بالأمان فرفعوا مطالب كان من شأنها منذ زمن ليس بالطول أن تعود عليهم بأحكام السجن، في حين اعترف مسؤولو الجمهورية المحلية أن التأكيد الصحيح يمثل في الالتفاف حول مثل هذه المطالب بحيث يمكن الاحتفاظ بالتأييد الشعبي.

وسرعان ما توجت حركات قومية معارضة في قوتها تلك التي في دول البلطيق في جورجيا ومولدوفيا، وكذلك في أرمينيا وأذربيجان، بحلول منتصف
1989. كما أن التحريض القومي كان يلقى صدى قويا في بيلاروسيا وأوكرانيا الغربية، حتى وإن كان تأثيره لم يكتمل كليا أمامه. في نفس الوقت، كانت أعداد لا حصر لها من الحركات القومية الأخرى تنشأ - في صفوف الأوزبك، والطاجيكي، والكازاخ، والأرمن، والروس، والأذربيجانيون، وكثير من التجمعات الأخرى.

أظهرت الحركات الجديدة نوعين من الدينامية. الأولي والأكثر تهديدا للبيروقراطية المركزية في موسكو، والتي يقودها جورباتشوف، كانت في اتجاه الانفصال. وكانت الثانية في اتجاه نزاعات طائفية مريرة فيما بين هذه الحركات.

وعندما نبتبت بيروقراطيات الجمهوريات المحلية التوترات القومية، ووجه خاص ورقة اللغة، لتعزز شعبيتها ومكانها كانت العناصر المحافظة في البيروقراطية الروسية قادرة على أن تبني "تحركات اختراق" معارضة للتحقيبة تربط المديرين والعمال الناطقين بالروسية ربطا وثيقا وفي إستونيا ومولدافيا نجحت هذه الحركات في 1989 في تحقيق عمل إضرابي حول الشعارات القومية الروسية.

وساعد هذا بدورة العناصر المحافظة داخل الجزء المؤدي الهام بالروسية من الاتحاد السوفيتي في إلهام التحريض القومي الروسي، الذي يغذي على أفكار شويفوفية غرست في النفوس بعمق. كانت القيصرية والديكترالية كلاهما نتفنن أن الروس شعب متفوق جلب عبء جلب "الحضارة" إلى الجماعات الأثناية الأخرى في الإمبراطورية الروسية، في حين عانى الروس أنفسهم من تلاعب قوى أجنبية، أي يهودية، بهم.

من الصعوبة بمكان أن نعرف مدى انتشار وعمق جذور نمو الشويفونية الروسية ومعاداة السامية في واقع الأمر. لكن لا يوجد أي شك في أنها كانت تخلق مخاوف حقيقية في صفوف أقسام من الإنجليز وروسيا الموالية لجورباتشوف في أواخر 1989، كما بُثت مناقشة جرت بين عدد منهم في أنحاء موسكو.
كان هناك فزع تقريباً بشأن الطريقة التي قيل إن القوى المحافظة القديمة تحرض بها أو تنتشر التأليف من الشعب. قال أمبارتسوموف أن آمالنا المحاكمة في مستقبل البيروسترويكا انقلب اليوم إلى خيبة أمل وحتى إلى حقد.

"أحياناً..." ووفقًا لكارپينسكي.

يشير المحافظون إلى الصعوبات المعترف بها عالمياً والتي تجتاحها البلاد في الوقت الراهن - الأزمة في جوانب كثيرة من الاقتصاد، نقص الإمدادات، السوق غير المتساولة، البيباز العلاقات القديمة قبل أن تحلّ محلّها علاقات أخرى جديدة... وتزدان العلاقات المحافظة في جو من التوقعات المشكوك فيها ونقص المmentor...

وتظل الآن محاولة لربط مصالح الجهاز مع مواقف نفاذ بعيداً من السكان...("1).
الاتحاد السوفيتي: الإحساس بالقلق

"القاطر يحترق، لكن لا قاترة تجرت بعدا". تُحَفَّزت هذه الكلمات من أغنية مجموعة الروك في لينينجراد "أكواريس" الإحساس العام بالقلق في الاتحاد السوفيتي مع بداية 1990. وبذا أن هذا الإحساس أصاب كل قطاع في الحياة الاجتماعية وكل فئة اجتماعية. كان الاقتصاد قد خرج عن السيطرة، إلى حد أن اقتصادي الإصلاح، وكيل الوزارة أبالكين، اشتكي قائلا: "عذرات الاقتصاد موجهة من الاضرابات. هناك إشارة متواصلة للتوتر، نوع متواصل من الابتزاز على طريقة "لم تقدم حل" هؤلاء المسائل، ستقوم بإضرابات."

كانت الأقليات القومية تعبَّر عن مطالبة من أقصى الاتحاد السوفيتي إلى أقصاه. كانت هناك إضرابات في لاتفيا، إستونيا، ومولدافيا، وجورجيا. وكانت ليتوانيا تطالب باستقلالها. وروت "برافد" أن "الشعب في طشقند ومند أخرى عديدة في أوزبكستان لم يعرف سلاما على مدى شهور عديدة... وجري بستمرار عقد الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة - التي لم تعد محظورة - في الشوارع. وفي أرمينيا، وآذربيجان كانت هناك حرب أهلية. وكان هناك في كل مكان نقص متزايد في أغلب المواد الأساسية، ومعه سخط متزايد. وفي المدن الروسية فولغوغراد (ستالينجراد سابقا)، تشيرنوبيل، كييف، وهي مركز هام، للمهجورى، نجت المحتجون من الإحتجاجات الجماهيرية لجان الحزب المحلي على الاستقالة. وأجبرت مظاهرات مؤلفة من الآلاف في كراسنودار وستافروبول الجيش على إلغاء استخدامه للاحتياط للاهداب إلى القوقاز. وحذَّر إفاشكو، زعيم الحزب الأوكراني:
المراجعة المعاصرة والوضع السياسي في أوكرانيا لم يكن بإمكانها إلا أن تتأثر بالأحداث في ليتوانيا، وما وراء القوقاز وفي أوروبا الشرقية. الناس قلقون. هناك عوامل كثيرة تجعلهم متناقضين.(141)

وحذر رئيس النقابات الرسمية التي توجهها الدولة في تلك الجمهورية قائلا: "السخط الشعبي يتزايد وقد يؤدي إلى صراعات عمالية واسعة النطاق.(142)"
وتحدثت إسفينيا عن "توتر عصبي في كل أنحاء مولدافيَا... إن مثل ما وراء القوقاز أمام أعين الجميع.(143)". وكتب المراسل السابق في وارسو لصحيحه كوموبولسكيا بروفات:

أحس أنني أقترح على إعادة لفين... بعد تسعة أعوام سيثبت عمل مناجم كوزياس ودوبناس أن هناك أوجه شبه كبيرة مؤسفة بين احتجاجات بناء سفن جداسك واحتجاجات عمل مناجم.(144)

أما المؤسسات الجديدة التي كان يُفترض فيها أن تجمع كلمة البلاد على أساس "الاجتماع" -مؤتمر النواب ومجلس السوفيت الأعلى المعتمد- فكانت تعكس ببساطة الانتقادات في المجتمع ككل، وإن كان ذلك بطريقة أعلنت انطباعا مبالغًا فيه عن تأثير الجهاز على الأحداث. كانوا منقسمين بين أقليّة صغيرة من المصلحين الراديكاليين، وعلى يمينهم مجموعات بنفس الحجم من "المعتدلين" الموالين لجورباتشوف، والمحافظين الصريحين. أما فكرة أنه يقبض على كل السلطة "إذا المؤتمّر أو مجلس السوفيت الأعلى فقد بدأ فارغ أكثر فأكثر عندما أخذ أعضاء كل من هاتين الهيئتين يتشابكون حول البنود التafia المتصلة بالإجراءات لكنهم سمحوا للمكتب السياسي بأن يفعل ما يشاء عندما انتقلوا إلى القضايا الكبرى.

امتد الفتق إلى قلب الحزب الحاكم. وعلى مدى أكثر من 60 سنة كان الحزب قد فرض انضباطا حديا على المصالح المختلفة داخل البيروفئاليتين الاقتصادية والحكومية، وكان يجمعهما في هيراركية واحدة تحت الأمين العام والمكتب السياسي. أما الآن فكان الحزب الحاكم ذاته يكف عن أن يعمل بطريقة
موحدة. هذا ما تبّين في جلسات اللجنة المركزية، التي تجمع معاً أولئك الذين
يمدّون بالرجال جهاز الحزب ذاته، والمشروعة والوزارات الرئيسية، وقادة
الشرطة والجيش. قال عالم اجتماع روسي حاذ الملاحظة:

أعراض... مواجهة متزامنة بين الجهاز الحزبي على المستوى المحلي وهيئة
القيادة المركزية للحزب... ظهرت في جلسة أفريل [1989] الكاملة للجنة
المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، حيث جرى التعبير عن استياء صريح في
كلمات عدد من الأعضاء وأمناء لجان المناطق الإدارية لقاء ما رأوه موظفة
خاطئة للمكتب السياسي والسكتارية في قيادة العمليات التي تجري في الحزب
والبلاد. هذا الاستياء تمّ إدراة حتى إلى مدى أبعد في جلسات نواب الحزب
والجلسات الكاملة لجان الحزب المحلي التي عدت مؤخراً جداً(1).

كان المزاج السائد في جلسة يوليو الكاملة تقريباً بذلك للغاية، رغم أن
المناقشة في اجتماع ديسمبر كانت مريرة إلى حد أن قيادة الحزب نقضت ممارساتها
المعتادة فلم تتشر محضر الاجتماع. لكن التقارير توحي بأن الخطاب الافتتاحي
لجورباتشوف أعقبه مباشرة وابد من النقد من مقاعد الأعضاء، بدأ بالرجل الذي
كان جورباتشوف قد كلفه مؤخراً بمورية لينينجراد، جيداسفوف. وقد
عبر أحد النواب عن انطباعاته في أنباء موسكو:

حتى الآن كان نعرف أن "التفكير الجديد" كان يلقى معارضة في محليات كثيرة
من جانب المحافظين والمقاتلين. وعندما سمعت لأول مرة اتهامات ضد
جورباتشوف، بأن خطه خاطئ وأن الوقت قد حان لنشر جميعاً في الطريق
الصحيح(2).

مع نهاية السنة كان "الراديكاليون" و"المحافظون" داخل الحزب يسيّرون
بعضهم علينا، وعلى نحو متزايد بدأ كلا الفرقين يوجهان النار إلى جورباتشوف.
وسلوى طالع شهدت نهاية السنة اجتماعين حاشدين متضامنين في ثاني مدينة
بالاتحاد السوفيتي، لينينجراد، وكان كل منهما منظماً من داخل جهاز الحزب

71
المحلّي. وشهدت بداية السنة الجديدة التنظيم العلمي لانتشار عديد معارض،
المنبر المدندي (٤٣) الذي تفاقم مع "الجماعات غير الرسمية" الراديكالية خارج
الحزب لتنظيم كبرى مظاهرات موسكو حتى الآن في بداية فبراير.

كما أن القوات المسلحة لم تكن محصنة ضد الإحصاء بتسخّج المجتمع
ككل. ففي القاعدة كان الجنود العدوون منخرطين في مختلف الجبهات الشعبية،
فكانوا يجلسون على الأرصدة، ويخطبون في اللقاءات، ويلحقون بحركة إصلاحية
الترس (٤٤). وكانت هناك تقارير عن اجتماعات سرية لمندوبين من الأندلّبين من
مختلف الوحدات في آسيا الوسطى (٤٥). وفي يريفان كانت هناك طوال شهر
"ظاهرة اعتصار قام بها المجنون... وكان عدد من المشاركين في إجازة بيت
ولا يريدون أن يعودوا إلى وحاداتهم (٤٦). وعلى أعلى مستوى كانت هناك تقييمات
واضحة بين الضباط المتعاونين مع أولئك المستسلمين من الإصلاح. وكانت صحيفة
الجيش، كراسانيا زفيتسدا، واحدة من أكثر المطبوعات المحافظة، لكنّ في المؤتمر
الثاني للنواب، كان الأفراد العسكريون في البرلمان يشتبهون بوجه خاص... وكان
الصداع بين المحافظين والوسط بادياً بشأن كافة المسائل، لكن بوجه خاص بشأن
المسألة العسكرية -حتى بين النواب العسكريين أنفسهم (٤٧).

بعد أن كان يبدو وكأنه سيكون الأحداث في ١٩٨٧ و١٩٨٨، بدأ جورباتشوف
على نحو متزايد وكأنه أسيرها. أتاح إلى التفكير قسماً كبيراً من اللجنة المركزية
ونقل تدويل المكتب السياسي، وأثنى بخصوص بيديون له تزوجتهم وفصل "محافظين"
قدامى مثل شتشيريشتسكي ششيريتسكيy Schcherbitsky وتشيريركوف.

على توجه الأحداث تضااعلت مع ذلك. وقوّ مرسوما بحظر "المظاهرات غير
المصرح بها"؛ واندلعت على نطاق أوسع من ذي قبل. قام بحظر "الأعمال المتعمدة
التي تهدف إلى إثارة الامتناع أو الشقاق القومي أو العرقي"؛ وتعزز "الشقات القومي"
كما لم يحدث أبدا من قبل. مرّ قانونا بشأن الإضرابات؛ وضرب الناس رغم
أنه. وفي أواخر أغسطس صدّق على رسالة إلى قيادات جمهوريات البلطيق

٧٢
محذراً إياها ضد الاستسلام للضغوط القومية. وقد نظر كل المعنيين إلى هذا التقرير على أنه تهديد مبتئ برسالة قوات روسية إلى هناك. لكن عندما ووجه بقرار من الحزب الليتواني بإعلان استقلاله عن الحزب الشيوعي السوفيتي في ديسمبر، كان كل ما بدأ جورباتشوف قادرًا على أن يفعله هو أن يمرر قرارًا آخر من خلال اللجنة المركزية وأن يناسب القادة الليتوانيين أن يعيدوا التفكير.

لم تتجاهل القيادة الحربية والقيادة العسكرية بسلاح القيادة الميدانية من تحت.

فقد أنجزت فعلاً إجراء قاسياً جداً في محاولة لتسهيل الحركات. وقامت فعلاً بحظر المطبوعات، وإنهاء جمعيات المعارضة، ووضع حد للمتظاهرين. وفي أبريل قامت القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية بالقتال الوحشي لعشرات من المتظاهرين في تلبيسي؛ كانت هذه القوات تعمل طوال أكثر من 18 شهراً في أرمينيا وكراباخ؛ وتحركت لتحطيم المظاهرات القومية بعد تحطيم احتفالات 17 نوفمبر في مولدافيا بأيام قليلة. لكن الفعل لم يكن أكثر تماسكاً مما كانت الجلاسنوست والمقرطة؛ كان قاسياً بما يكفي لخلق مرارة هائلة، لكنه لم يكن قاسياً بما يكفي لكسر العزم على تحويل تلك المرارة إلى عمل أبعد.

كانت وسائل الإعلام الغربية منذ وقت طويل أنصاراً متحمسين لجورباتشوف. لقد نظرت إليه على أنه يتخذ موقفاً ثورياً حازماً عندما قرر تعديل المادة السادسة في دستور الاتحاد السوفيتي حول الدور القيادي للحزب في أوائل فبراير 1990 والواقع أنه لم يكن أكثر حزماً ولا أكثر حسناً من قراره، قبل ذلك بأسابيع، بالقيام بمحاولة لحلّ حزبي في القوقاز. وقد أتى كلا القرارين وسط غليان متزايد من أفكار الاتحاد السوفيتي إلى أذناها. كان كل القرارين يمثلان محاولتين ياسمينتين لترميز الشروخ التي أحدثها هذا الغليان في الصحراء السياسي، والواقع أن كلا القرارين لم يكن يستطعهما إلا أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات الطويلة الأمد لهذا النظام.
السياسة العالمية: سلاح ذو حدين

حقق جورباتشو夫 نجاحا واحدا كان بإمكانه أن يشير إليه حتى خريف 1989. ويتمثل هذا النجاح في سياسته الدولية، كان قد استطاع أن يخرج بالقوات السوفيتية الأخيرة من أفغانستان في فبراير 1989 دون أن تتغير حكومة كابول في الحال. وكان قد استطاع أن يقوم بأول زيارة إلى الصين يقوم بها زعيم روسي منذ أيام خروشوف وأن يقوم بصياغة صلات جديدة مع النظام الإيرامي. وقبل كل شيء كان قد استطاع أن يهدئ "الحرب الباردة الجديدة" عن طريق سلسلة من اتفاقيات تحديد الأسلحة مع الولايات المتحدة الأمر الذي سمح بخفض في العبء العسكري الواقع على اقتصاد الاتحاد السوفيتي كما كان قد استطاع، عن طريق سياسة جديدة للتعاون مع الولايات المتحدة، أن يقلل المواقف المحلية في أفريقيا الجنوبية وأمريكا الوسطى. كان بإمكانه أن يشير إلى شعبته في الخارج كطريقة لدعم مركزه في بلاده؛ ولو أطاح به أحد لخاطر بأن ينفرط عند ما بدأ أنه إستراتيجية دولية بالغة النجاح.

غير أنه كان هناك ثمن لا بد من دفعه مقابل هذه الاستراتيجية. فهذه الأخيرة منحت القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، حق اعتراض (قينو) جزئيا على قرارات السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. لم يكن الاتحاد السوفيتي بالموافقة على ألا يتدخل في شؤون الغرب إلى الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى وعلى ألا يساعد القوى الغربية على تحقيق الاستقرار في أفريقيا الجنوبية من خلال جمع بين الإصلاح والقع - وهي سياسة سمحت للاتحاد السوفيتي، كما حاول الاستراتيجيون الروس أن يثبتها، بخفض الاتفاق فيما وراء البحر والموجه إلى حركات التحرّر والحكومات الصديقة والذي لم يعد على الاتحاد السوفيتي إلا

٧٥
بعائد ضئيل للغاية. بل قام جورباتشوف أيضا بوضع الاتحاد السوفيتي في الوضع الذي كان عليه أن يكون فيه خذرا جدا في الإجراءات التي اعتزمها للدفاع عن مجال نفوذه الخاص لكنه لا يستخدم حكومة الولايات المتحدة كورية للتصالح من الاتفاقات ولممارسة ضغط جديد على الإنفاق العسكري السوفيتي.


لكن هذا لم يكن بإمكانه أن يوقف مسألة أخرى أكثر حيوية في الواقع أخذت تبرز أمام حكام الاتحاد السوفيتي. إذا كانوا لم يكمليهم أن يشعروا في عمل ما في أوروبا الشرقية خوفا من إثارة الحساسيات الغربية قبل أن يكون الشروع في عمل ضد دول البلطيق؟ أم كانت سياسات جورباتشوف تقودهن نحو خسارة إمبراطوريتهم الداخلية بالإضافة إلى الخارجية؟

لا غرابة إذن في أنه مع بداية 1990 كان هناك تحرر من الأوهام بشأن جورباتشوف سواء بين أولئك الذين كانوا يؤيدون مزيدا من المفرطة في الاتحاد السوفيتي أو أولئك الذين كانوا يؤيدون نظاما من الطراز القديم. ولا غرابة في أن السبب الرئيسي وراء تصوير الناس أن جورباتشوف لن يطاح به هو غياب شخص يحل محله.
أوروبا الشرقية: إنهيار تراكمي

ذهلت الأرثوذكسية اليسارية الرسمية بانهيار تجربة جورباتشوف لتسجih إلى فوضى اقتصادية وأزمة اجتماعية، بل حتى حرب أهلية. لكن انهيار الأنظمة الأوروبية الشرقية قوض بدءه أهم الفروض النظرية لهذه الأرثوذكسية. ذلك أن اليسار الرسمي ألح دائما على أنه في أوروبا الشرقية كان هناك نمط إنتاج مختلف عن بقية العالم، يصدق هذا على كل من التفسيرات القائلة ب "الاشتراكية"، "الدولة العمالية المدمرة"، وما بعد الرأسمالية، والتفسيرات التي تتزايد شعبيتها في السنوات الأخيرة والتي تتكلم عن شكل جديد من أشكال المجتمع الطبقي: الجماعية البيروقراطية، أو الدولية، أو حتى طاعة حديثة من الاستبداد الشرقي.

لكن إذا كان أسلوب الإنتاج في أوروبا الشرقية مختلفًا في هذا الحد عن ذلك الموجود في بقية العالم، كيف يمكن تفسير تغييرات الأشهر القليلة الأخيرة؟ كيف أمكن تطبيقة أسلوب إنتاج "غير رأسمالي" إطلاعا بسماط مثل عضوية صندوق النقد الدولي، والإنتاج من أجل الربح، وإفلات المشروعة التي لا يمكنها ببع منتجاتها عند "معدل عائد ملائم، والأديان المكافحة للبطالة، وحتى البروصة؟

حاول الماركسيون عادة أن يثبتوا أن الانتقال من أسلوب إنتاج إلى آخر يقضي نقطة عنصرية بين القديم والجديد. تروتسكي، على سبيل المثال، كان يلح على أنه لا يمكن أن تكون قد وقعت ثورة مضادة اجتماعية في الاتحاد السوفيتي في العشرينيات لأنه، كما أدعى، لم تكن هناك نقطة عنصرية كهذه: الحديث عن تغيير في أسلوب الإنتاج بدون مثل هذه القطيعة هو "إصلاحية بالمقلوب".

مع ذلك كان عنف "الثورة الثانية" لستالين في أواخر العشرينيات أكبر بكثير من أي شيء شهدته في أوروبا الشرقية على مدار السنة الأخيرة. أرسل ستالين 77
جيشنا إلى الريف لطرد ملايين الفلاحين من الأرض، واستخدم الشرطة والجيش لتهيّمات مقاومة الطبقة العاملة لاستقطاعات الأجور في المصانع، واستخدم الشرطة السرية – جي بي يو GPU – للتصفيات الجسدية لأي شخص طرح للمناقشة أيّ سمة من سمات حكمه هو داخل الحزب الحاكم. و بكلمات تروتسكي، حفر ستالين نهرًا من الدم بين النسائيّة والبلشفيّة. وكان هناك ملايين القتلى في الحرب الأهلية التي كان جانب ستالين فيها مسلحا ولم يكن خصومه كذلك، على النقيض من ذلك، كانت التحولات في أوروبا الشرقية طوال السنة الأخيرة سلمية على نحو كافٍ، باستثناء رومانيا وحدها.


كان موقف قيادة تضامن يعني أن الإضرابات محصورة في أربعة مراكز رئيسية ولم يجر تعميمها إلى أي شيء آخر بإنفراج درجة 68-81 (74). ولا شك في أن الإضرابات لم تكن بالحجم الضروري لتحيي سلطة الطبقة الحاكمة و تثير المجتمع، غير أن ما فعلته الإضرابات تمثل في إثارة مناقشة مريرة داخل الشرائح الحاكمة في المجتمع البولندي حول الطريقة التي يمكن أن تعتمد بها مستقبلها في النهاية بنى الاستراتيجية التي اقترحها وزير الداخلية – كيچاك Kischczak.
وافقوا على مناقشات المائدة المستديرة مع المعارضة ومع "المستقلين" مقابل أن تطلب القيادة القومية لتضامن من العمل أن لا يُجريونها. تمكّن عن المائدة المستديرة إتفاق على انتخابات شبه حرة وتمكّن عن هذه الأخيرة قبل قادة الحزب الحاكم القديم أن يصبح أحد مستشاري تضامن رئيساً للوزراء في حكومة ملزمة بإعادة البناء، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، واقتصاد الأوامر، والخصائصية الواصلة النطاق.

ظل نفس الأشخاص كما كانوا من قبل مسؤولين عن المشروعة، والشرطة، والقوات المسلحة. وتم تطهير وسائل الإعلام من أولئك الذين كانوا قد ألقوا تقليل وراء الفترة السابقة من الحكم العسكري: الصحفيون الذين سبق فصلهم لتآيدهم لتضامن أعيد تعيينهم، لكن لم يكن هناك سوى قليل من التغييرات الأخرى في الأشخاص في الصحافة والتلفزيون؛ أما القضاة فقد طلب منهم ببساطة أن يكونوا "محايدين سياسيًا" من الأحزاب. في الوقت ذاته، أخذ المديرون الذين كانوا قد صعدوا إلى مراكزهم كجزء من البيروقراطية العليا (النومينكلاتورا) القديمة يستخدمون الآن نفوذهم وثروتهم لشراء أقسام من الصناعة بالجملة. ونشأ أعضاء البيروقراطية العليا ما يقترب بنحو 1500 فئة تعاقبية. ومن الصعوبة بمكان أن نرى في هذا السياق للأحداث أي شيء يمكن وصفه -ولو من بعيد- ب"ثورة أو ثورة مضادة".

لم يأت الانتفاضة على "الديمقراطية" بسبب الضغط من تحت، بل لأن الاستنادية الدولية المعادية والمكافحة من الأزمة الاقتصادية خلقت انتقادات بين كبار زعماء الحزب. طارم حفنة من هؤلاء في مؤتمر الحزب في ربيع 1988. كانوا يعتقدون أن من الضروري أن يدفعوا الإصلاح الاقتصادي حتى إلى مدى أبعد في اتجاه اقتصاد سوق بكل معنى الكلمة. وافقوا جميعًا على ما كانو يشيرون إليه صراحة على أنه سياسات "ناتشرية". كما وافقوا على أنهم بحاجة إلى أن يسمحوا بالتنظيمات السياسية إذا أرادوا الحصول على التأييد الذي يحتاجون إليه لتنفيذ هذه التدابير. لكن حينئذ جرت، كما في بولندا، مشاركات مريرة في صفوف الجماعة الحاكمة الجديدة حول ما هو الاتجاه السياسي الذي ينبغي السير فيه. وسعى قسم منها، حول إيمري بوشاي ، إلى تعزيز سيطرته على طريق التعاون مع أقسام من المعارضة.

في المناخ السياسي الجديد اندفع الناس الذين كانوا قد رفضوا الانضمام إلى جماعات المعارضة في الماضي، إما خوفا أو لأنهم كانوا يتوقون إلى الصعود الاجتماعي المفتوح أمام مؤيدي الحزب الحاكم. اندفعوا فجأة إلى الانضمام إليها، وفجأة كانت قوة المظاهرات السياسية للمعارضة بمنا من الآلاف. حتى الوزراء انضموا إليها. وتوافقت زدتها من الأحزاب الجديدة. وهُز مرشحو الحزب الحاكم في سلسلة من الانتخابات الفرعية وعندئذ انقسم الحزب ذاته رسميًا إلى حزبين.

لكن في كل هذا المسار للتغيير دون مواجهة كان هناك خط قوي من الاستمرار. كتب جاسبار تاماس "الديمقراطيون الأحرار":

"الجيش، والشرطة، والإدارة المدنية، لا تزال غير محايدة سياسيا .. الاقتصاد سترم خصخصته اسميا، بنفس المديرين كمالين حتى إذا كنا لن يخطرونا بشيء من ثروتهم..."
وكانت التغييرات في المجر بمثابة العامل المساعد للتغييرات في ألمانيا الشرقية. فالحكومة المجرية، الضعيفة والمتمطّعة إلى المعارضة طالبًا للمساعدة، لم تشعر بأنها في وضع تنفيذ فيه الألمان الشرقيين الذين كانوا قد دخلا البلاد بصفتهم سائحين عابرين إلى الغرب. وبدأت ألمانيا الشرقية تعاني من استنزاف في العمل العاطل لأول مرة منذ بناء سور برلين في 1961.

منح الضغط المفاجئ لحكومة ألمانيا الشرقية عزماً جديداً لجماعات المعارضة في البلاد، هذه الجماعات التي كانت صغيرة جداً والتي كان يجري قمعها بسهولة. قامت جماعات المعارضة بمظاهراتها الأولى، التي قدرت قوتها بعدة آلاف، في درسن في أوائل أكتوبر، هاتفته: "سنبني هنا، وجوربي جوربي [جورباتشوف]." جنب عنف هجمات الشرطة على هذا الاحتجاج آلافاً أخرى إلى الشوارع في التلية عشرة مدينة في الأيام التالية. فجأة أصبحت قيادة الحزب الحاكم، Honecker معزولة وواضحة. بدأت مجموعة حول زعيم الحزب المسن، هونيكر، الإعداد لإطلاق الرصاص على المتظاهرين[13]. نظرت أقسام أخرى من القيادة إلى هذا الخيار على أنه بالخطرة. لم يكن بمثابة أن يتوافقوا التأييد من جورباتشوف، الذي كان لديه كل ما يدعو إلى أن يدرك نظامه كان يتخذ صراحة موقفًا تقيدًا إزاء سياساته، كما كان من شأن القمع الواسع النطاق أن يفسد تماماً العلاقات مع ألمانيا الغربية، التي كان يعتمد عليها النظام اقتصادياً اعتناقاً متزايداً.

أدى رئيس الأمن إيجون كرنتس، Egon Krenz، إلى في داخل المكتب السياسي طرد هونيكر ثم حاول أن يسترضي المتظاهرين بإصلاح مبشر. فجأة كانت جماعات المعارضة تعمل بصورة قانونية وكان موظفو الحزب متوسط المستوى ينضمون
إلى مظاهراتها في محاولة للسيطرة عليها. لكن النتيجة المباشرة كانت إعطاء أعداد واسعة من الناس الإحساس، للمرة الأولى، بأن الاحتجاج أصبح أمرًا لا ينطوي على خوفًا. ولم يكن بوسع الحزب الحاكم أن يحتفظ إلا ببعض سيطرة عن طريق تقديم المزيد والمزيد من التنازلات، واعداً بحرية السفر، ملتزمًا بانتخابات حرة، مضحكةً بأعداد متزايدة من الزعماء القدامىوملقياً القبض على أكثرهم فسادًا بصورة مكشوفة، بادئًا في نهاية الأمر في تفكيك سور برلين. أما كرنش، طارد هونبير، فقد طرده بدوره مودروف Modrov عندما بدأت قيادة الحزب اجتماعات ماستيردة مع جماعات المعارضة والحكومات التي كانت تشكل معها جبهة من قبل، والتي اتخذت دورًا موقوفًا مستقلًا نحو متزايد.

كانت التغييرات كافية لحث مدير المشروعات الضخمة التي تمتلكها الدولة في ألمانيا الشرقية على محاولة إصلاحات وبدأت في إقامة صلات مع الشركات الألمانية الغربية. أقامت "إنترفلوج" مشروعًا استثماريا مشتركًا مع "لوينها" لتطوير جهاز لإعداد بيئة اقتصادية للتدريب على الطيران ووقع فيريدريش فوكوركا "Friedrich Wokurka"، عضو الحزب ورئيس "الروبوتون". ثالث أكبر مشروع في ألمانيا الشرقية، اتفقا مشتركًا مع مجموعة "لينتس" لصنع أسطوانات (ديسكات) رقيقة في ديرسن، مع "سيمنس" و"دانا بيرنت" للمشاريع المشتركة لبرامج الكيمياء، وكانت "فارتيور" تناشد مشروعا مشتركًا مع "فوكلساجن" لنشر "بولو" "Polo". وفي الاجتماع المشترك تم إبلاغ رؤساء اتحاد الصناعات الألماني الغربي من جانب أنهم الألمان الشرقيين كم أن السوق الاجتماعي الألماني الغربي نموذج رائع.

بدأ مدير المشروع الذين كانوا أعضاء في الحزب الحاكم ينقلون إلى الأحزاب التي كانت تقيم معه جبهة، الاتحاد الديمقراطي المسيحي والديمقراطي القومي، الذين بدأوا بدورهم يطرحون الانقلاب في ألمانيا الغربية. في الوقت ذاته، ضاعف قادة الحزب الحاكم اتصالاتهم على المستوى القومي والمحلي مع
الساحة ورجال الأعمال الألمان الغربيين. وكما شرح اشتراكي ثوري ألماني شرقي، لم يكن رفض هؤلاء القادة للوحدة السياسية مع الدولة الغربية رفضًا لإدراج الاقتصاد الألماني الشرقي في الاقتصاد الألماني الغربي. كان ببساطة طريقة للمحافظة على مركزهم الخاص كوسطاء سياسيين بين الاقتصاديين (11)
وبحلول نهاية يناير 1990 كانوا يقتلون خطتهم الخاصة للوحدة الألمانية.

لم تكن هذه التغييرات أيّ تغييرات كبيرة في الأشخاص الذين يديرهم هياكل المجتمع الألماني الشرقي. ولم يلق مركز مديرى المشروعات أيّ تجذب على الإطلاق، كما حدث لمركز الجانب الأكبر من ضباط القوات المسلحة وبيروقراطية الدولة. بقيت وسائل الإعلام من الناحية الأساسية في نفس الأيدي التي كانت فيها من قبل، وإن كانت المعارضة قد سمح لها بـ - وكان الصحفيون قادرين على القيم للمرة الأولى، بكشف كثير من سمات المجتمع الأكثر إثارة للغياثان. وكما عبر اشتراكي ثوري ألماني شرقي:

إلى الآن لم تسمح الهياكل الاقتصادية السابقة. هذا ملحوظ بوجه خاص في المصانع وفي المؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد. هناك تغييرات في المصانع.
على سبيل المثال، مجموعات الحزب الاشتراكي الألماني الموحد في المصانع لم تعد تلعب أيّ دور. لكن حيث إن الإدارة الحالية تقوم بنفس الوظيفة. فلا شيء يتغيّر بالتعاون تغيّرا أساسياً

وإلى الآن لم يتم توجيه حركة الشعب إلا ضد بعض مراكز السلطة السياسية
ومن خلال ضغط الجماهير مضى جيلًا بعيدًا وأتى الجيل التالى إلى السلطة
ليحزّر مصالح أولئك الذين يديرون الاقتصاد (11).

كانت ديناميكيّة التغيير في تشيكوسلوفاكيا في البداية على الأقل، شبيهة جداً بتلك الخاصة بألمانيا الشرقية. تُقرر الطلبة متشجعين بأحداث جرت في أماكن أخرى؛ أن يخططوا لظاهرة في 15 نوفمبر. كانت هناك مسيرات احتجاج سابقة -مثلًا في 30 أغسطس للفت الأنظار إلى ذكرى الغزو الروسي في 1918- لكن

83
الإجراءات الصحافة السابقة للشرطة أبقت صغيرة نسبيًا(16). أثار الصحفيون الغربيون إلى أن معظم عناصر الحزب احتفظوا بمسافة كافية تماما من المتظاهرين(17). لكن كتبت هناك هذه المرة ذريعة قانونية للمظاهرة: كانت منظمة الشباب التابعة للحزب الحاكم قد قررت إحياء ذكرى تاريخ الاحتجاجات الطلابية على استيلاء النازيين على البلاد منذ 30 سنة. كانت المظاهرة أضخم مما توقعت الحكومة والمعارضة على السواء، وأرسلت الحكومة وقعة غير معروفة من قبل من قوات مكافحة الإرهاب لتهاجم وتسهق المتظاهرين.

يُشار الآن إلى براغ، إلى ذلك اليوم على أنه "ذروة 17 نوڤمبر". في الواقع لم يوجد أحد ولم يكن هجوم الشرطة مختلفا كثيرا عن ذلك الذي شهدت قوات القانون وال秩ام في الدو纳税 الغربي (على سبيل المثال، على عمال في بريطانيا برايتون وواردين، وأورجيف، ووانجه). لكن مشهد المحتضن، الذين لا يزالون عادة في أماكن مراكزهم، هم يتعلمون مثل ذلك الإحتجاج كأنه كافيا ليحفز إلى العمل عددًا أورس كثيرا من الناس. في عطلة نهاية الأسبوع تلك بدأ الطلبة إضرابا في كل أنحاء تشيكوسلوفاكيا. اتخذ طلبة المسـرح قرارا بالانضمام إلى هذا الإضراب: حفز فور يُحرك الممثلين والمخرجين والفنيين المسرحيين إلى الانضمام إليه. فجأة استحال كل مسرح في براغ إلى مركز للمناقشة والنشاط المعارض. انضم منايت آلاف من الناس إلى المظاهرات. خرجت فرق تألفت على نحو مرتبط إلى كل موقع عم والكل مدينة وقرية في البلاد لشرح ما يجري في قلب براغ. فجأة أصبحت الجماعة المعارضة، المنتدى المدني، حركة جماهيرية أظهرت قوتها في 27 نوفمبر عن طريق تنظيم إضراب ناجح للغاية لمدة ساعات.

كما في ألمانيا الشرقية، كانت هناك شائعات بأن قيادة الحرب بحثت إطلاق الرصاص بالجملة. لكن، مرة أخرى كما في ألمانيا الشرقية، سرعان ما قام أنصار المصالحة بطرد أنصار هذا النيج. كان قادة الحزب والوزراء يتون ويدهون
سرعة مذهلة قبل أن يتم تشكيك حكومة ائتلافية تشمل على معارضين و"مستقلين"، وجرى الوعد بالانتخابات حرة وتم انتخاب السجين السياسي السابق Vaclav Havel لرئاسة الجمهورية من قبل البرلمان الذي اختار النظام القديم ذاته أعضاءه بكل عناية.

بمعنى ما كان هناك تناقض حاد بين الأحداث في تشيكوسلوفاكيا وتلك التي جرت في بولندا والمجر. هنا كانت توجد عناصر كثيرة لثورة حقيقية، خرجت الجماهير إلى الشوارع وانتزعت الانتصارات من النظام القديم. وكان هناك تحريض متواصل في الشوارع. وكان قلب براغ، بكلياته ومصارحه المحتلة، أشبه أكثر من أي شيء آخر بباريس في مايو 1968. نشأت لجان المنتدى المدني ولجان الإضراب في أماكن العمل ووسائل الإعلام وكذلك في المجلات. وعندما سئل المعارض الماركسي الشيكي المحتك، فلاديمير ريبا، "عند نظم الحركة، لم يكن يشعر إلا أن يجب: لا أحد. كل شخص فعل ما أراد أن يفعل. لكننا لم تكن فحسب. كانت ثورة (.).

مع ذلك، إذا كانت هذه ثورة فقد كانت كذلك فقط بأشكال معينة لتغيير سياسي جزئي مفروض من تحت. كانت مثل 1830 في فرنسا، عندما أقنعت ثلاثة أيام من المظاهرات خنادق الملك بإجلال أسرة ملكية محل أخرى، أو 1848 في برلين عندما أقنع قتال الشوارع الملك البروسي بأن يعد البستار لكنه لم يحطم السلطة الملكية بجمالها. وقد اعتقد تروتسكي أن يميز بين الثورة السياسية، التي تترك علاقات الإنتاج دون تغيير، والثورة الاجتماعية مثل ثورتي 1968 و1971. ومن الجلي أن الثورة التشيكوسلوفاكية كانت مثالاً لأولئك وليس للثانية.

Peter Kluvart بتحدث الاشتراكي الثوري التشيكوسلوفاكي، بيتر كلووارت، الذي يعمل في مركز براغ للتدفئة، عن مدى ضالة تغيير الأوضاع في المصانع: لجان الإضراب لا تزال موجودة في أغلب أماكن العمل، تعمل تارة جنبًا إلى جنب مع لجان المنتدى المدني، وتتجمع فيها تارة أخرى، لكن لم يلق تحدياً إلى الآن. 

85
سوى قليل من امتيازات الإدارة، حتى وكالة أمن الدولة سيتي بي، والشرطة السرية وجهاز المخابرات - باقية لم تسود. كانت تراقب وتضايق رئيسنا - لم يكونوا أصدقاءنا. لكن أمن الدولة ينبغي حمايته، يقول ريتشارد زاخر، وزير الداخلية غير الشيعي.

في بلغاريا كانت التغييرات التي جرت في الأشهر الأخيرة من 1989 أقرب إلى أحداث الحزب منها إلى الأحداث في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا. أريج من Zivkov، السلطة فجأة زعيم الحزب على مدى الـ 30 سنة الأخيرة، جيغرو، بواسطة منافسين في المكتب السياسي أخذوا يكشفون كيف أنه هو والده كانا ينحبو من البلاد ملايين الدولارات. كانت قد وقعت مظاهرة معارضة في شوارع العاصمة، صوفيا، قبل ذلك بأيام قليلة - بخصوص البيئة. لكن لا يبدو أنها كانت من الضخامة بما يكفي لأن تكون في حد ذاتها قد أدت إلى التغييرات السياسية، التي يبدو أنها كانت ثورة الثقافة بين وصولية الزعماء الجدد والخوف من النتائج المنطقة بينما كانت الفائدة على الدين الأجنبي المتزايد بسرعة تلتهم نصف عوائد البلاد من التصدير.

لكن الأزمة السياسية المفاجئة أُممت المعارضة فعلًا بفرصة لم يسبق لها مثيل للتعبئة. كان بمستطاعها فجأة أن تُنظم نفسها بصفة قانونية وأن تحصل على شيء من الذكز في وسائل الإعلام. مع نهاية السنة أحست بأنها قوية بما يكفي لأن تهدد بإضراب عام إن لم يسمح الجهاز، الذي وصفته بأنه «لا يزال شموليًا» بمجرطة أوسع، وحصلت على وعد بتوزيعات مقابل سحب الدعوة إلى الإضراب.

كانت رومانيا البلد الوحيد الذي افتقرت فيه التغييرات السياسية بصراع مسلّح، وقعت من خلاله ثورة عنيفة. كانت السلطة مركزها في دي رو، واحد، شاوشيسكو، على نطاق أكبر مما في أي مكان آخر. وكان يستخدمها لискح بصورة وحشية أي عنصر مقاومة. ولذا أرسل شرطة أمنه لقتل وتجرح

لكن القمع، في هذه المرة، لم يحقق الحركة في الحال. في تيميشوارا نفسها أجبرت تهديدات العمل بتفجير مصنع بتروكيماوي الجيش على الانسحاب. وعندما بدأت الشائعات عن الاضطرابات تتنتشر في أنحاء العاصمة، بوخارست، أحس شاوشيسكو بأنه مثير على التدخل بنفسه. أمر زبانته بأن يجمعوا وفودا من مواقع العمل بالمدينة لحضور اجتماع جماهيري حاشد تأديلا له. تجمع الحشد في 21 ديسمبر، كما كان يحدث غالبًا في الماضي، وهلّل كما أمر عندما بدأ شاوشيسكو يتكلم. لكن في غضون دقائق انقلب الوضع إلى أصوات ساخرة وفاسدة عن تيميشوارا. قطع البث التلفزيوني الحي للاجتماع الجماهيري الحاشد بسرعة، بينما بدأ على شاوشيسكو المصاب بالدوار، الزهول والخوف إزاء غضب الحشد بينما كان ينسحب من الشرفة التي كان يتكلم منها.

كانت هناك مظاهرات طوال تلك الليلة حيث كان يندم إلى الحشد القادم من ذلك الاجتماع الجماهيري الحاشد مئات الآلاف من الناس الذين أمكنهم أن يدروكا من البث التلفزيوني أن النظام في ورطة. وبدت شرطة الأمن غير قادرة على إغلاق الشوارع في وجههم. في اليوم التالي تجمع المتظاهرون عند مبنى اللجنة المركزية للحزب الحاكم. وسرعان ما شق أولئك الذين كانوا في الصدارة طريقهم إلى الداخل، واستولوا على أسلحة شرطة الأمن، الذين فروا مذعورين.

هرب شاوشيسكو وزوجته من سطح المبنى بيليكوبير، تركين المركز الرسمي للسلطة السياسية في أيدي الشعب. في داخل مبنى اللجنة المركزية بدأ ممثلو الحشد الجماهيري في الخارج يناقشون كيف ينبغي منهم فراغ السلطة.
عند هذه النقطة قام قادة القوات المسلحة بتحريكهم. وبعد أن أعدوا شاوشيسكو في البداية ثم اتخذوا موقفًا محايدًا بصورة ممتعة بينما كانت شرطة الأمن تقاتل المتظاهرين من أجل السيطرة على الشوارع، أعلنوا الآن تأييدهم للثورة. بدأ الجيش ينتشر السيطرة من أولئك الذين كانوا قد أقدموا في الواقع على كل المخاطر خلال اليومين السابقين. وسرعان ما أصبح مجلس الإنقاذ الوطني مسؤولاً رسمياً كان مؤلفاً من جنرالات، ومن زملاء الديكتاتور العجوز الذين تشاجروا معه قبل النهاية، ومن حفنة من ممثلي الطلبة والمتظاهرين في الشوارع.

أمر الجنرالات في مجلس الإنقاذ الوطني قواتهم بأن يحبطوا محاولة مسبقة مضادة للثورة من جانب شرطة أمن شاوشيسكو، التي شرعت في سلسلة من الهجمات الإرهابية على المتظاهرين المدنيين. حاكموا وأعدموا الروجون شاوشيسكو في 25 ديسمبر لمنعهم من أن يقوموا بدور بؤرة للمعانيان للثورة. لكن الجنرالات شرعوا أيضًا في الوقت نفسه في إضعاف أقوى قوة مؤهلة ضد الثورة المضادة، النشاط الشعبي العفوي الذي كان قد حطم سلطة شاوشيسكو قبل ذلك بثلاثة أيام فقط. وفي يوم إعدام شاوشيسكو أعلن مرسوم من مجلس الإنقاذ الوطني:

الجيش وحده يمكن له أن يحجز أجله... كان أولئك الذين حاولوا أن حاولوا أسلحة وذخيرة بغض النظر عن الظروف التي حدث فيها ذلك يجب أن يُنسُوها في تمام الساعة 12. ومن يتخلَّف عن احترام هذه التدابير الاحترازية سيعقب بمنتهى الصرامة.

بعد ذلك بأسبوعين كان مجلس الإنقاذ يحظر على الطلبة عقد لقاءات جماهيرية في وسط بوخارست وكانت أحزاب المعارضة تشكو من أن إمكانية استخدامها لوسائل الإعلام لا تزال مقيدة.

ما حدث في رومانيا أبرز بكل جلاء كثيراً من السمات الكلاسيكية لثورة مع ذلك كانت التغييرات لا تزال سياسية أكثر منها اجتماعية. بقيت السيطرة على
المشروعات في ذات الأيدي، وكانت القرارات التي تؤثر في الاقتصاد ككل يتخذها أشخاص كانوا شخصيات قيادية في الحزب الحاكم القديم قبل الشجار مع شاورشيستوك.
إفلاس نظريتين

لكي يفهم اليسار ما حدث في أوروبا الشرقية يحتاج الأمر إلى نظرية يمكنها أن تفسر في أن واحد حجم الأزمة التي أصابت مجتمعات أوروبا الشرقية والسهولة التي استطاعت بها معظم هذه المجتمعات التحول من وصف نفسها بأنها "الاشتراكية القائمة في الواقع الفعلي" إلى التقليد على نحو مكشوف لأساليب الرأسمالية الغربية.

والنظرية التي هيمنت تقليدياً على اليسار، والتي وصفت هذه المجتمعات بأنها "اشتراكية" أو "بعد-رأسمالية" أو "دولاً عمالية متميزة" لا يمكنها أن تقدم هذا التفسير. أكدت هذه النظرية عادة أن اقتصاد هذه المجتمعات يمكنه أن يتسع بلا حدود، الأمر الذي نظرت إليه الأحزاب الشيوعية الغربية، بما في ذلك أجنحتها الاشتراكية، طويلاً على أنه حقيقة إنجيلية. أذكر على سبيل المثال، أنني وضعت (كصحفي) مؤتمراً للحزب الشيوعي البريطاني في 1977. كان النقاش بين الأروشيوبيين ومجموعة الباحثين الموالين لروسيا محتملاً آنذاك. لكن لا أحد اعترض على الفرضيات الرسمية التي تقابل بين "التقدم الذي لا ينتهي" للاقتصاد الشرقي والأزمة في الغرب. كان هناك إيمان بأن الاتحاد السوفيتي قد طور نظاماً اقتصادياً متفوقاً على النظام الاقتصادي للغرب الذي جعل من الممكن للأروشيوبي البريطاني مونتي جونسون ستالينين كان محقاً ضد تروتسكي في العشرينيات والثلاثينيات: كان تروتسكي يعاني من أقصى الانهزامية" عندما أشار إلى "إيمانية أن تنمو إنتاجية العمل في البلدان الرأسمالية السائدة أسرع منها في روسيا... كان ستالين قد أعطا على القول بصواب بعد 1935 أن تروتسكي كان مخطئاً وأن... الاشتراكية تم بناؤها في الواقع من الناحية الأساسية."
انتهى الطبعة الأكثر شعبية للتفسير "التروتسكي" الذي يصف البلدان الشرقية بأنها دول عمالية متدهرة إلى استنتاجات مشابهة. كتب المنظَّر الشهير لهذا الإتجاه، إرنست ماندل، في 1956:

"يحتفظ الاتحاد السوفيتي بإقامة ميزات تفوقا للنمو الاقتصادي، خطة بعد خطة، وعندما يقطع، دون أن يفقد المتعة المحققة في الماضي على إمكانيات المستقبل... لقد جرى التخلص من كافة توازنات تطور الاقتصاد الرأسمالي الذي تؤدي إلى تباطؤ في سرعة النمو الاقتصادي."

كرر ماندل زعمه هذا في الطبعة الأولى من كتابه عن الأزمة العالمية في 1978. زعم أن معدلات النمو التي حققتها الدول الشرقية دليل على طابعها غير-رأسمالي وعلي تفوقها "الكيكي" على اقتصاد السوق الرأسمالي، في قدرتها على أن تتفق مع بقاء أخرى التباث والتقليات الاقتصادية الكبرى، والبطالة، والاقتصادية. وأضاف أن "الإلتزام غير الرأسمالي" لا يمكنه ببساطة أن يفسر لماذا كان على هذه الدول أن تدخل فجأة في أزمات اقتصادية، اجتماعية، وسياسية من النوع الذي شهدنا في السنوات الأخيرة.

هناك نظرية "بeyond-رأسمالية" واحدة شدت على سمة النزاع إلى الأزمة في اقتصاد الاتحاد السوفيتي - معالجة تروتسكي ذاته للنظرية الدولية العالمية المتدهرة. أكد تروتسكي في الثلاثينيات أن الديانة الاقتصادية الحاكمة متلازمة مع إعادة التنظيم الاقتصادية التي أحدثتها ثورة أكتوبر. كان من شأن هذا أن يفضي إلى أزمة كارثية وليس بعد عقود عديدة بل في المستقبل القريب جدا، وكتب قائلا أنه "لابد للمزيد من نمو النزاع البيروقراطي دون عوائق أن يقود حتما إلى توقف النمو الاقتصادي والثقافي، وإلى أزمة اجتماعية مفروضة، وإلى انفجار المجتمع بأسره في طريق الانحدار. "(1) وتمت إصدار حجة ضد "نظريات الطبقة الجديدة" التي طورها شاختمان max schachtman وأخرون في 1939 في أن الاشتراكين الثوريين يمكنهم.
أن نصف أنفسنا في وضع يدعو إلى السخرية إذا نحن أنفسنا بالأنجيائياتية البوناريبرية تنمية طفيفة حاكمة جديدة قبل سقوطنا الشائع بسنوات قليلة أو حتى بأشهر قليلة فقط١٩).

ويقول في مكان آخر:

في حالة حرب طويلة الأمد مصحوبة بسلبية البوناريتارية العالمية لا بد للتنافسات الداخلية في الاتحاد السوفيتي من أن تُقذف - وليس فقط ربما - إلى ثورة مضادة برجوازية - بوناريبرية٢٠).

لم يكن بإمكان مثل هذه التوقعات أن تبقى بعد تصميم الاتحاد السوفيتي في عيد ستالين، وإلحاح الهزيمة بألمانيا النازية، وتوطيده للسيطرة على أوروبا الشرقية. تخلى أتباع تروتسكي "الاتراكسيون" عن تفسيره هو لنظريته وتبنيوا رأياً في اقتصاد المجتمعات الشرقية لا يختلف كثيراً عن الأراء التي تنادي بها الأحزاب الشيوعية. ويشير كل من "التروتسكيين" والستالينيين إلى التقدم الاقتصادي للاتحاد السوفيتي كدليل على أنه شك للمجتمع أعلى من ذلك الذي في الغرب. وكانت نقطة اختلافهم حول تقييمهم للبنية الفوقية للسياسة.

أدت المفاجآت التي كشفت عنها السنوات القليلة الأخيرة عن حجم الأزمة الاقتصادية في الدول الشرقية بزعماء الأحزاب الشيوعية الغربية إلى التخلي عن نشأتهم العامة التدريجة. أما أولئك الذين حاولوا أن يستخدموا صيغة تروتسكي فقد حذوا خطوته، قادرين فجأة إلى تفسيره في الثلاثينيات دون أن يذكروا أبداً أنهم أقصروا التفسير الخاص المنافس على النظرية على مدى ٥٠ سنة. ويتبقي إرست ماندال الآن أن "الاقتصاد بأسره" ينتقد إلى "أي صورة للعقلانية الاقتصادية" لأن البوناريتارية عاجزة عن أن تقيم امتداتها المادية على أساس الأداء المشترك (أي إعادة الإنتاج) للنظام الاقتصادي، لدوره في عملية الإنتاج٢١،..
لكن قلب النشوة الغامرة القديمة رأسا على عقب لا يفسر لماذا كان لابد لأزمة اقتصادية واجتماعية عامة أن تنشأ في البلدان الشرقية في العقد الأخير وليس في وقت سابق. كما أنه لا يقدّم أي حجج مضادة لأولئك الذين يدعون أن الرأسمالية الغربية، أيها كانت عينها، تقوم على أساس من العقلانية الاقتصادية ولا بد لها بالتالي من أن تكون نظاما أعلى، والواقع أن الرأي "بعد-الرأسمالي" ينغلب بكل سهولة بهينا لينتقل إلى قبول الحجج التي تنظر إلى الدول الشرقية على أنها أدنى من الرأسمالية الغربية. ولهذا فحوى طارق على، في كتابه الذي زعم أن إصلاحات جورباتشوف بإمكانها أن تنجح، بدل بأن أوضاع العمال الروس هي من بعض النواحي أسوأ مما في أفقر بلدان "العالم الثالث".

رجل عامل في كلاً كأو امرأة تبيع الخزف في كشك في شارع في مكسيكسيتي يتمتعان بحرية اختيار أوسع متوفر فيما يشتركان... من عامل سيارات سوفيتية في تولينوتيرد أو عامل صلب في سيسيدلفسك.

أدى إفلاس التفاوض المرتبط بالتحليقات "بعد-الرأسمالية" للدول الشرقية بكثيرين إلى تأييد نظريات تنظر إلى هذه المجتمعات على أنه تديرها طبيعة جديدة، تستغل جماهير السكان لكنها ليست الرأسمالية. مثل هذه النظريات قدموا رينزي وشاختمان في أواخر الثلاثينيات، وجيلانس Bruno Rizzi في الخمسينيات، Djilas، وبارو Kis، Hillel Ticktin، بنس، وكيوس Bence، وبارو Bahro، وكارلو Carlo، وكلاارليتسي، وأخرون كثيرون. صبّ كل هؤلاء الكتاب ازدراءهم على الزعم القائل بأن الدول الشرقية مجتمعات لا طبقية، لكنهم لم يكونوا بحال أكثر نجاحا من أصنام النظريات "بعد-الرأسمالية" في الوصول إلى فهم صحيح للديناميكا الحقيقية لتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

كانت أقدم طبعة للنظرية تؤمن، في الواقع، بنفس الرأي القائل بالطابع التقديمي اقتصادياً للدول الشرقية والذي تؤمن به النظريات بعد-الرأسمالية. وأكد برونو رينزي أن "البرنامج الاقتصادي الخاص بالطبيعة الحاكمة الجديدة" كان
تقدميًا. ورد هذا الرأي ماكس شاختمان في كتاباته في 1941. وهكذا كتب يقول إن:

الجماعية الديموقراطية جزء - وهو جزء غير متوقع، ومهجون، ورجعي، لكنه جزء مع ذلك من العيد الجماعي للتاريخ الإنساني. والنظم الاجتماعية للجماعية الديموقراطية يتميز من النظام الاجتماعي الرأسمالي في المقام الأول بأن الأول يقوم على شكل جديد وأكثر نضجا من أشكال الملكية، أي ملكية الدولة.

أما واقع أن هذا الشكل الملكية - وهو من مكونات الثورة البشرية - تتقدم، أي على تاريخيا من الملكية الخاصة، فقد أثبتته الماركسية نظريًا كما أثبتها امتحان الممارسة العملية.

أما المجرين، بنس وكيس، اللذان كتبوا في منتصف السبعينات تحت الاسم المستعار راكوفسكى، فكانا يعتقدان أن الدول الشرقية كانت ذات تطور تكنولوجي أبطأ من الرأسمالية الغربية. لكنهما أيضًا افترضًا أن أي اختلافات اقتصادية قد تظهر يمكن التغلب عليها بسهولة. وأيضا أنه بالنسبة للمجاهير...

يرجى إشاع الحجاج الاستهلاكية الأساسية بصورة متواصلة نسبيًا وأنه ليس لدينا أيّ مبرر على أساس نموذجنا لأن نتبناً بأن انهيار التنمية الاقتصادية للمجتمعات ذات النمط السوفيتي أمر حتمي. وانتهيا إلى أن الطبقية العاملة لم يكن بإمكانها أن تنظم نفسها إلى أن وقع انقسام - "القطعية" وداخل الطبقية الحاكمة، إلى أن "لا اتجاهات إثنانية يمكن استنتاجها من الهيكل العام للنظام من شأنها أن تشير إلى تحاول احتلال استقطاب كاذا مع الوقت". ولا غرابة في أن مثل هذه الاستنتاجات قادت بنس وكيس إلى محاولة إثبات أن الماركسية ليس لديها ما تقدمه للمعارضين الأوروبيين الشرقيين مما ليس بوعدهم الحصول عليه من العلماء الاجتماعيين الآخرين من خلفية مختلفة.

من ناحية أخرى، تؤمن أحد تطورات نظرية "الطبقية الجديدة" بأن اقتصاد الدول الشرقية أقل ديناميكية بصورة متأنسلة من الرأسمالية الغربية. كان هذا موقف...
لاستمرنا من أواض الأربعينيات فصلاً، وكان هذا استنتاجنا انتهى إلى كتاب "قلاس الطبقة الجديدة". وفي الأونة الأخيرة برز هذا الموقف في كتابات أولنوك. يكتب تيكتين على سبيل المثال، قائلًا إن: "السمة الاقتصادية الرئيسية للاتحاد السوفيتي اليوم هي طابعه التتريفي البائئ وربما وجود ميل إلى التتريفي المتزايدي". وقد ذهب أحيانًا بعيداً إلى حد وصف الاتحاد السوفيتي بأنه "اقتصاد قطع الغيار".

ويتبنى تحليل تيكتين، بالجملة تقريباً، منظور آخر من منظور الطبقة الجديدة، فوريدي "Furedi". وهو يرى أن شكل التنظيم الاقتصادي لا عقلاني على الإطلاق.

ليس هناك أية بديلة حادة لما قد عمل المجتمع... الأفراد المنعزلون والمدفوعات الإنتاجية يديرون شؤونهم بطريقة عشوائية على نحو متزايد بدون أي آلة فعالة لضبط المدخلات أو المخرجات... التكوين الاجتماعي السوفيتي لا ينطوي على أي ميل متواصل إلى إضفاء الطابع الاجتماعي على العمل أو إلى توظيف تقييم قومي للعمل.

حقاً ليس هناك أي دافع نحو التحدي أو الديناميكية على مستوى المشروع.

هذه اللاأعاقتيو باعتناني أن الافتقار إلى دينامية إيجابية هو الذي يملي سلوك البيروقراطية، وتتمثل ناحية يختلف فيها هذا "التكوين الاجتماعي" اختلافاً جوهرياً عن الرأسمالية، في نظر فوريدي، في أنه في الاتحاد السوفيتي يظل من غير المقبول سياسيا الاستغناء عن أعداد ضخمة من العمال.

أما التحليلات التي تؤكد أن اقتصاد الدول الشرقية كان دائماً في أزمة فقد الصعوبة بمكان أن نفسر لماذا أخذ وضع يزداد سوءاً في السنوات الأخيرة أكثر من تلك التحليلات التي أكنت إمكانية الأزمة. علاوة على ذلك، تتكرر هذه التحليلات الواقع التاريخي البسيط المتمثل في أن هذه المجتمعات عرفت عقوداً من
النمو الاقتصادي. هكذا يزعم فوريدي أن "الميل إلى الانكماش الاقتصادي كان السمة السائدة للنظام السوفيتي دائما منذ 1958". مثال على هذا الانكماش: تقل أرقام وكالة المخابرات المركزية على أن الاقتصاد السوفيتي تضاعف حجمه وأكثر خلال فترة لا 30 سنة تلك!

لقد أبدت طبقات رأسمالية الدولة الحاكمة حقاً تهبط عالية بالنفس على مدى فترة تاريخية بآسرها - بانية درجة من القاعدية الاجتماعية الداخلية لحكمها وخلقها مزيجاً من الخوف والإعجاب بين الحكام في بقية أنحاء العالم. وإذا عبرنا عن الحجة ببساطة، فإن الاتحاد السوفيتي هزم فعلاً ثاني أقوى اقتصاد رأسمالي في العالم في حرب جبارة شاملة. لم يكن "اقتصاد قطع غيار" ذلك الذي كسب معركة ستالينجراد وسبق الأمريكيين في إدخال سبتيتيك في الفضاء.

وأيّ نظرية عن الدول الشرقية لا تفسر في أن معاً ديناميتها على مر العقود وأزمتها الراهنة لا يمكنها أن تكون نظرية وافية. ومنظور الطبقة الجديدة المنشآة، وأولئك المنظرون "بعد - الرأسماليين" الذين انتقلوا ليقبلوا أهم استنتاجاتهم يحققون شعبيّة لأنهم يمضون مع ما يغدو على نحو متزايد أثروذكسيّة كل من وسائل الإعلام الغربية ومستشاري الحكومات الشرقية: القائلة بأن رأسمالية السوق من الطرز الغربي أكثر فعالية ودينامية من الناحية الجوهرية من أيّ بديل.
الأرثوذكسية الجديدة

مزاعم هذه الأرثوذكسية الجديدة واسعة الانتشار بحيث أصبحت إدراكاً عاماً تقريباً عند اليسار واليمين في الشرق والغرب على السواء. النقطة أحياناً تجريدية تقريباً ويمكنك أن تقرأ أن "لا شيء يعمل" في أوروبا الشرقية (هل قارن هؤلاء الكتاب أبداً ركوب مترو موسكو مع ركوب مترو الألفناق في لندن؟)، وأن "النقود لا قيمة لها" في البلدان الشرقية (لماذا إذن يرفع العمل في هذه البلدان مطالب خاصة بالأجور عندما يُضخرون؟)، وأن الأزمة البنية أسواق هناك من أي مكان في العالم الرأسمالي (المامر الذي يجعل المرء يتفاعل عمداً إذا كانت غابات الأمازون أو أعمال الصلب في جاري-إنديانا في الشرق أم في الغرب!). الإيكولوجيا، التي يُراجع لها أن تكون مجلة أعمال ذكية، مضت في 1988 إلى حد زعم أنه لم يكن هناك أي نمو اقتصادي في الاتحاد السوفيتي على مدى 20 سنة(1)، في حين أساء مارتين ووكر من الجاردين اقتباس جورباتشوف بما مثابره أنه "عند مدى 20 سنة، إذا استبعدت عائد الدولة من الثروة وتصدير البترول، لم يكن هناك أي نمو في الاقتصاد السوفيتي"(2).

أكثر المزاعم رواجاً هو أن دول أوروبا الشرقية كان يمكنها أن تكون الآن في مستوى تقدم دول أوروبا الغربية لو أنها اتبعت سياسات السوق المفتوحة طوال ال 30 سنة الأخيرة. وإذا كانت لم تفعل، فيما يقال، فذلك بسبب "العقبة الماركسية" (وجهة نظر الجناح اليميني) أو بسبب "لا عقلانية اليسوتروقاطية" (وجهة نظر تيكتين، وفولرتدي، وأخرين). وأمام هذا يتعين على أي تحليل جاذل للدول الشرقية أن يأخذ في اعتباره بعض الحقائق الأولية.
أولاً، كما يكشف المصدر الذي يصعب تماما اعتباره "معقولا" فيما يخص
الشيوعية، أعنى وكالة المخابرات المركزية، كان الاقتصاد الاتحاد السوفيتي ينمو
إلى وقت قريب بسرعة تضارع سرعة نمو اقتصاد كثير من دول غرب أوروبا -
بمعدل وسطي يبلغ حوالي 2,6 في المائة سنويا خلا السبعينيات (1970). ويخبرنا
أشمل تاريخ صدر حديثا لاقتصادات أوروبا الشرقية أنه في سنوات 1968-1970,
كان نمو أقل بلدين تطورا" من بلدان أوروبا الشرقية، بلغاريا ورومانيا، بمعدل 6
في المائة سنويا. وبين 1950 و1970 كانت الاقتصادات الأخرى المخططة
مركزيا تدور حول معدل نمو يبلغ 5,4 في المائة (1970). كان هذا المعدل يضارع
ذلك الخاص بأوروبا الغربية، حيث بلغ معدل الاقتصاد البريطاني 3 في المائة،
والفرنسي 5 في المائة، والإيطالي 6,5 في المائة، والألماني الغربي 7,5 في
المائة (1970). والواقع أن الاقتصاد الألماني الشرقي نما أسرع قليلا جدا من الاقتصاد
الألماني الغربي طوال عقد ونصف بعد أن أوقف بناء سور برلين نزوح عمّل
الشباب والعمل الماهر: نمت ألمانيا الشرقية بمعدل 4,5 في المائة، وألمانيا الغربية
بمعدل 3,8 في المائة (1970).
ربما كان وثيق الصلة بذلك أكثر واقع أن كل اقتصادات أوروبا الشرقية
كانت أكثر نجاحا بصورة ملحوظة في عقدين الأولى كاقتصادات أواخر مركزية
ما كانت في سنوات ما بين الحربين كرأسماليات "سوق حرة":
كان متوسط معدل النمو المتحقق في هذه المنطقة خلال العقود الأولى من
التنظيم المركزي (1970-1975) أفضل من معدلات النمو التي ظهرت في
أفضل سنوات ما بين الحربين (1949-1969). كان نمو البلدين الأعلى تطورا
بجري بنفس سرعة نمو اقتصاد بلدين نمو با في أفضل فترة خمس سنوات فيما بين
مهمة كانت إدارة الاقتصاد البولندي فيما بعد الحرب خالية من اللفائهة، لا
يمكن لأحد أن يزعم أنه لم يشهد نموا كبيرا بين 1948 و1980. على النقيض من
ذلك: "لا يبدو مطلقاً أن بولندا ما بين الحربين قد عادت إلى حجم إنتاج 1913 على أراضٍ قابلة للمقارنة، أما الارتفاع المتواضع الذي تحقق في ألبانيا فكان مختلفاً تماماً عن معدل نمو السكان.

لم يكن النظام الشرقي شكلاً لعقلاني تماماً للتنظيم الاقتصادي. كان شكلاً استطاع أن يكون حافزاً لنمو الاقتصادي هائل حتى نقطة بعينها، لكنه وقع في أزمة."
رأسمالية الدولة


لا يمكن للبرجوازية أن توجد دون أن تقوم على نحو متواصل بتشويه أدوات الإنتاج وبالتالي علاقات الإنتاج ومعها علاقات المجتمع بأسرها. على العكس من ذلك، كان بقاء أساليب الإنتاج القديمة في شكلها الأصلي، النمط الأول لوجود كل الطبقات الصناعية السابقة. هذا التطور المتواصل للإنتاج، والاضطراب المتواصل لكل الشروط الاجتماعية، والشكا والقلق الدائم - كل هذا يميز المعهد البرجوازي من كل العوائد السابقة. إن كافة العلاقات الثابتة، البالغة الجمود، بمسا
يلازمها من تحيزات وأراء قديمة ومجلة يجري اكتشافاتها، وكافة العلاقات الجديدة تخضع عريقة قبل أن نجد الوقت الكافي للتشكيك والروض.

كما يوضح ماركس بجلاء أنه لم يكن من الممكن أن تبرز مسألة تراكم إكراه في تصويره للاشتراكية. التراكم الإكراهي هو التعبير الملحم عن الاغتراب، عن سيطرة منتجات البشر عليهم والاشتراكية هي التغلّب على هذا الاغتراب. وهكذا يكتب في البيان الشيوعي قائلاً:

في المجتمع البرجوازي، ليس العمل الحي سوى وسيلة لزيادة العمل المتسراك.
في المجتمع الشيوعي، ليس العمل المتسراك سوى وسيلة لتوسيع، وإشراء، وتحسين، وجود العمل.

أما واقع أن هناك إكراها على التراكم مثالاً في صميم عمل الاقتصادات الشرقية فهي من الصعب إثباته. ذلك ما بينه كامل تطور اقتصاد الاتحاد السوفيتي منذ 1929. وهكذا، على سبيل المثال، قترر الصحفي الاقتصادي الروسي Selyunin سليونين أن "صندوق الاستهلاك يصل إلى 40 في المائة من الدخل وصندوق المدخرات إلى 60 في المائة"(11). وهو يلاحظ أن "مثل هذا التركيب المرتفع للمدخرات هو، من الناحية الجوهرية، مستوى زمن الحرب" ويقدم أرقاماً كشف أن نسبة الناتج القومي المخصصة للتراكم ارتفعت على حساب تلك المخصصة للاستهلاك.

روسيا: السلع الاستهلاكية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الناتج</th>
<th>النسبة من إجمالي الناتج</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1928</td>
<td>6,5%</td>
</tr>
<tr>
<td>1940</td>
<td>11%</td>
</tr>
<tr>
<td>1960</td>
<td>17,5%</td>
</tr>
<tr>
<td>1985</td>
<td>25,2%</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ويشير أخيرًا إلى أن:

التحول إلى تصنيع السلع الإنتاجية وضعنا في وضع ينطوي على مفارقة حيث لا تنتمي معدلات النمو المتسارعة ولا النمو الأسر في الدخل القومي سوى تأثير طفيف للغاية على مستوى المعيشة. إن الاقتصاد يعمل بصورة متزايدة من أجل نفسه، وليس من أجل الإنسان.

أو كما عبر ماركس ذاته:

في حالة دول أوروبا الشرقية كانت نسبة الناتج القومي التي تذهب إلى التراكم تبلغ عادة، حسب الأرقام الرسمية، 25 في المائة أو أعلى (١١١). فإذا أعيد حساب الأرقام لتؤخذ في الاعتبار التسهيلات التي في آلية الأسعار الرسمية، يمكن أن ترتفع النسبة حتى إلى 50 في المائة (١١٢). مثل هذا الإندفع إلى التراكم يؤثر في حياة المجتمع بأسره، وهو يعني أن مستويات المعيشة يجري خفضها بصورة متواصلة بطريقة أو بأخرى لتوفر الموارد للنراكم، وهو يعني أن الطبقة الهاكمة قد حاولت عن طريق القمع عرقلة أي تنظيم مستقل من جانب الطبقات المستغيلة (نفتح الغبن): الأساليب "اللغوية" بمستوى مماثل من التراكم (تيانان، كوريا الجنوبية) كانت في أكثر الأحيان ديكاتوريات بأطر الحزب الواحد الخاصة بها وأخيرا، وهذا هو الذي يفسر سمة ملحوظة كثيرا لإثارة "التخطيط": وقائع أنها تصووق خططاً "محكمة" تحاول اعتizar موارد من الاقتصاد غير موجودة ببساطة في كثير من الأحيان، ثم تنتمي إلى طرق مسدودة تؤدي إلى توقف العمل في نسبة عالية من المشروعات الاستثمارية، لتفضي إلى فوضى اقتصادية واسعة النطاق، وبطريقة مماثلة إلى حد كبير تمثل رأسمالية "السوق الحرة" الكلاسيكية في الغرب.
الواقع التجريبي الخاص بالتراكم الإكراهي لا يمكن فصله عن سمة أخرى للاقتصادات الشرقية: الطريقة التي يرتبط بها تطورها بتطور النظام العالمي الأوسع من حولها. ويؤكد بعض الأشخاص في كثير من الأحيان أن الدول الشرقية لا يمكنها أن تحصل رأسمالية لأنه ليست هناك أي منافسة داخلية بين المشروعات. كانت هذه المنافسة هامة في عهد ماركس للرأسمالية لأنها كانت تدعم كل مشروع فردي على خفض تكاليفه إلى حد أدنى عن طريق إبقاء معدلات الأجور منخفضة ودفع سرعات العمل إلى أعلى. وكانت تجرب المشروع على أن يستمر أقصى ما يمكنه من أرباحه على المعدات الجديدة وعلى التجديد. وقد أدى تطور الرأسمالية ذاتها في القرن الـ20، كما رأينا، للدخول إلى التدخل لخفض المنافسة الداخلية إلى حد أدنى. لكن ذلك، كما أوضح لينين وبوخارين، بعيدا عن إلغاء المنافسة بين الرأسمال، نقلها إلى مستوى أعلى، إلى منافسة على نطاق عالمي. ثم بدأت هذه المنافسة تتخذ أشكالا جديدة، بما في ذلك النزاع المسلم بين الدول الرأسمالية بالإضافة إلى، وأحياناً بدلاً من، المنافسة الاقتصادية الخالصة من أجل الأسواق. وقد تبعت المنافسة الداخلية إلى ما يقترب من مستوى الصفر -أما المنافسة الخارجية فتأخذ مجراها.

لم يحدث قط أن تم عزل الدول السטלينية عن بقية العالم. والواقع أنه في الخمسينيات في المجر تم تحقيق حوالي خمس الدخل القومي عبر وساطة أسواق "111"؛ بعد ذلك بـ15 سنة كان الجانب الأكبر من دخلها القومي يعتمد على التجارة الخارجية. وفي حالة تشيكوسلوفاكيا بلغ مستوى نصيب الفرد من التجارة الخارجية في 1965 - 275 كروان تشيك. وبمقارنة هذا مع متوسط عالمي هو 424 كروان ومتوسط لكل البلدان المتقدمة هو 275 كروان "111". وبين تقدير آخر عن 1965 أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية في كل من المجر، والدنمارك
الشرقية، وبيلاروسيا، وتشيكوسوفاكيا، كان أكبر منه في إيطاليا، وأقل بصورة طفيفة فقط منه في فرنسا(121).

مثل هذا المستوى من التجارة الخارجية له بالضرورة تأثير هائل على التوجه الداخلي للاقتصاد. وهو يعني أن أولئك الذين يسيطرون على الدولة والاقتصاد لابد لهم من أن يعتمдают بصورة متواصلة بشأن كيف يتم مقارنة تكاليف الإنتاج داخل البلاد مع متوسط التكاليف في بقية العالم: أي لا بد لهم من أن يحتفظوا بالأجور منخفضة، وأن يواصلوا بلا انقطاع ضغطا مستمراً لفرض التسريع على العمال، وأن يستهدفوا مستويات استثمار من شأنها أن تجعل الاقتصاد القومي قادرًا على أن يجري جهود الاصطدامات في أماكن أخرى من العالم.

وبكلمات أخرى، رغم أن المشروعات الفردية قد لا تكون معنية مباشرة بالمنافسة مع المشروعات الأخرى، فإن الاقتصاد القومي ككل عنيف بذلك.

لكن ليست المنافسة على الأسواق الأجنبية فقط هي التي لها أثر عميق على السير الداخلي للدول الشرقية. فهناك أيضًا مثل هذا الأمر لمشاركة هذه الدول في المنافسة العسكرية بين الكتلة الشرقية والغرب والصين. وهذا هو الأمر في حالة الاتحاد السوفيتي حيث يبلغ الإنفاق على الأسلحة ما بين 12 في المائة (التقدير السوفيتي قبل الجلاسنوست)(122) و16 في المائة (تقدير وكالة المخابرات المركزية)(123) من الدخل القومي. وهذا يشكل حوالي ضعف المستوى الأمريكي، وحوالي أربعة أضعاف متوسط المستوى الأوروبي الغربي، وحوالي 14 ضعف المستوى الياباني.

وأغلب الأسلحة ليست سليما بالمعنى النقي للمصطلح. فهي لا تتبع لمشتر مجهول من خلال التنافس مع بائعين آخرين، بل تذهب مباشرة بالأخرى إلى الحكومة التي أشرفت على إنتاجها(124). لكن الأسلاحة تشترك في شيء واحد هام للغاية مع السلع المصنوعة من أجل السوق. فهي لا تتوقف قيمتها لمن بحوزتها أياً كان على خصائصها المادية الفعلية (قيمتها الاستعمالية) بل على كيف يتم مقارنتها،
من حيث الأسعار والفاعلية، مع تلك التي يحوزها المنافسون. إن بلدين يصنعان دبابات للحرب ضد بعضهما يرتبطان ببعضهما من إحدى النواحي، بنفس العلاقة التي بين البلدين يصنعان سيارات يقومون بمحاولة بيعها منافسين ضد بعضهما. ويتوقف النجاح على الإبقاء على الأجور منخفضة، وعلى دفع الإنتاجية إلى أعلى. يقدر الإمكان، وعلى استخدام الأرباح في الاستثمار لرفع مستوى الاستثمار في التجهيزات والتجديدات.

هذا هو ما يفسر المستويات المرتفعة جدا للتراكم في الاقتصاد الروسي في عهد ستالين: كما نظنت البيروقراطية الروسية إليه، كان التراكم هو الطريقة الوحيدة لإرسال قاعدة الصناعية الثقيلة اللازمة من أجل الاستعداد العسكري. وهو يفسر أيضا على سبيل المثال، أوجه التشبيه في نموذج التنمية الصناعية في فترة ما بعد الحرب في ألمانيا الشرقية، أو المجر، أو تشيكوسلوفاكيا مع نموذج سنوات زمن الحرب عندما كانت هذه البلدان جزءا من اقتصاد الحرب النازي. والحرص والاستعداد للحرب - المنافسة العسكرية - تجرب الطبقات الحاكمة الحديثة على أن تفرض على اقتصاداتها نفس دينامية التراكم الرأسمالي كما تفعل منافسة السوق. وهي تزعم هذه الطرق على أن تنظم اقتصاداتها "المخططة" في ظاهر الأمر حسب عقلانية الإنتاج السلمي. وهي تجبرها، على وجه الخصوص، على أن تعامل قوة العمل بوصفها سلعة، وعلى أنها تدفع لعمالها أكثر من الحد الأدنى المحدد ثقافيا وتاريخيا والضروري ليهم ليكونوا قادرين على العمل ورغبين فيه. وبكلمات أخرى، تقوم طبقة رأسمالية الدولة الحاكمة، باندفاعها إلى التراكم، بخلق طبقة العمال(10).
رأسمالية الدولة كمرحلة في التطور الرأسمالي

باستخدام نظرية رأسمالية الدولة، من الممكن فهم فترة ستالين والسنوات الأولى من الحكم الساتاليتي في أوروبا الشرقية، فالطبقة الحاكمة لدولة متأثرة اقتصاديا والتي كانت عاقبة العزم على الانخراط في منافسة عسكرية - اقتصادية مع دولة أخرى تقدمت، أن تقوم بذلك عن طريق نسخ الأساليب التي كان قد تم تصنيع الرأسماليات المتقدمة بها. كانت الرأسمالية البريطانية قد استخدمت الأسيرة لطرد الفلاحين من الأرض، وكانت قد استخدمت العبودية في الأمريكيتين لِتراكم الثروة، ولمدّ نفسها بمواد خام رخيصة، وكانت قد ألقت ونهبت نصف أسيا، وكانت قد استخدمت قوانين النشر والعمل الإيجاري لنظام الورشة لإجبار أولئك الذين طردوها من الأرض على عرض خدماتهم بوصفهم شغيلة مأجورين، وكانت قد استخدمت قوة عسكرية وشبكة من الجواسيس ضد أولئك الذين حاولوا أن يقاوموا، وكانت قد تغاضت تماما عن صحة الغالبية العظمى من السكان حينما ربحت من عمل الأطفال من الخامسة أو السادسة من عمرهم فصاعدا. سارت الطبقات الساتاليتي الحاكمة على نفس الدرب مع "التجمع، والجحول، وإطلاق الرصاص على المصريين والمتظاهرين، والقوانين ضد "الطيفية"، وشبكات مخبرية الشرطة السرية المنتشرة في كل مكان. كانت الطبقات الساتاليتي الحاكمة ترغب في أن تحقق خلال عقدين اثنتين ما استغرق من الرأسمالية البريطانية ثلاثة قرون. كانت التجربة الساتاليتية بربرية أكثر تركيزا، مؤدية إلى عشرة أو 20، أو حتى 30 - حسب تقديرات متطرفة - من ملايين الوفيات.(16)

و على أساس التجربة البريطانية، كان إنجلس قاد تنبأ: 

Engels

109
ما دامت روسيا البلد الأخير الذي تغزوه الصناعة الرأسمالية الكبيرة كما أنها في نفس الوقت بلد ذو سكان رائعين أضخم بما لا يقاس... لأي التغيير الثوري الذي مستحدثه الثورة الصناعية أن يكون أكثر عمقا، وأكثر حدة من أي مكان آخر. ولا يمكن تحقيق عملية إحلال ما لا يقل عن 50000 من كبار ملاك الأرض و80 مليون فلاح على وجه القريب إلا مقابل معاناة مفزعة واضطرابات عنيفة...

فوق جبال من الجلاد!"'

لم يكن بمستطاع إنجليز، بطبعية الحال، أن يبتعد بأن يكون التصنيع الرأسمالي والمعاناة التي تلازمه مفروضين من جانب بروقراطية حاولت أن تُخفى طبيعتها الطبقية وراء شعارات ماركسية. أما الناس الذين فنوا حياتهم في سياق هذا التطور فقد فقدوها في غضون مسافة زمنية لا تزداد عن 25 سنة. لكن من غير المحتمل أن تكون نسبتهم إلى إجمالي السكان أعلى من نسبة أولئك الذين ماتوا من الآثار المركبة للأسيجة وقوانين التشرد في عهد نيوبرور، والـ250 سنة من تجارة العبيد عبر الأطلسي، وبربرية نظام المزارع الكبيرة، وحملات تنظيف الأراضي من الفلاحين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وشحن الغلال من أيرلندا أثناء المجاعة، والقرن الذي رفضه الحكم البريطاني على مناطق بأسرها في الهند، وأثار تجارة الأفيون في الصين. حاول حكام بريطانيا أن يبرروا ببربريتهم باسم الدين والحضارة. أما ستالين فقد برز بربريته باسم الاشتراكية. لكن الأساليب والغاية كانت نفس الشيء من الناحية الجوهرية.

في الوقت ذاته، لم يكن الميل إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد كله شيئا إنفردت به السلافتينية. كان ذلك شيئا حدث بدرجات متفاوتة في كل مكان في العالم الرأسمالي، ووجه حاص في عناصره القومية الأضعف، في الفترة التي امتدت من الحرب العالمية الأولى وأزمة 1932-1933 حتى السبعينيات.

لقد وجد أولئك الذين رغبوا في إقامة صناعات جديدة في بلدان كانت الرأسمالية فيها متأخرة في نموها أن الطريقة الوحيدة التي يمكنهم أن يحققوا بها
ذلك في مواجهة المنافسة من جانب القوى الرأسمالية الراسخة تتمثل في استخدام قوى الدولة لتركيز الموارد المتاحة. وقد لعبت الدولة فعلاً في منعطفي القرن دورة رئيسية في نمو الصناعة الكبيرة في اليابان وروسيا القصيرة. وقادت الحربان العالميتان وأزمة الثلاثينيات إلى درجة هائلة من الاندماج بين الدولة والمشروعات العملية في الرأسماليات المتقدمة: كانت هذه هي النقطة الرئيسية التي لاحظها منذ 1916 بوخارين ولينين في دراساتهم الإمبريالية.

مع أواخر الثلاثينيات كان نطاق سيطرة الدولة على النشاط الصناعي في ألمانيا النازية كبيراً إلى حد أن أقنع اقتصادي الماركسية النمسوية الشهير هيلدرنجل بأن الرأسمالية كان قد حلّ محلها أسلوب إنتاج جديد. وتحت في أكثر البلدان الغربية تميزاً بالسوق الحرّة، الولايات المتحدة، أقامت الدولة وسيطرت على معظم القدرة الصناعية خلال سنوات 1940-1944.

في الثلاثينيات والأربعينيات كان الحجم الأكثر فعالية للوحدات الإنتاجية من الضخامة بحيث كانت حكمة من الشركات المحلية تسيطر على السوق في السلع المصنعة في كل بلد من البلدان المتقدمة اقتصادياً وقد جعل ذلك من المفهوم إدماج هذه الشركات في بنية واحدة وحيدة، موحدة مع الدولة الرأسمالية، مع استبعاد المنافسين الأجانب من خلال التعريفات الجمركية والحصص. حتى حيث واصلت شركات منافسة وجدوها داخل القطاعات الرئيسية لاقتصاد، فهمت الحكومات مهمة أن تكون تتمثل في التحقق من أن الشركات المؤسسة محلياً كانت تغطي السوق بالنسبة لمعظم مجموعات السلع: سعى كل بلد رأسمالي إلى امتلاك صناعته للصلب وصناعةه لبناء السفن، وصناعةه للطائرات، وصناعةه للسيارات وحتى صناعته للألبان وللسلع البيضاء. كانت رأسمالية الدولة منسجة مع مرحلة تطور قوى الإنتاج التي كان ذلك فيها هدف يمكن التفكير فيه.

---

(1) السلع البيضاء: اليدولات كالغوض والملابس والمتارش إلخ... والأجهزة المنزلية كالثلجات والغسالات والمواقف إلخ... - المترجدة.
وقد مضى هذا الاتجاه إلى أبعد حد في بلدان كان التطور الصناعي فيها أضعف ما يكون. ففي ثلاثينيات والأربعينيات انتقلت الدولة إلى مكان الصدارة في التنمية الاقتصادية لبلدان متباينة تابعة إيطاليا موسليني (حيث كانت أكبر كتل اقتصاديين مملوكتين للدولة)، وأرجنتين بيرون، وبرازيل فارجاس، وهند نهرو (حيث كانت العائلات الصناعية الرئيسية قد انتهت، قبل الاستقلال، على برنامج اقتصادي يقوم على أساس من الخطط الخمسية حماكة للنموذج الروسي)، والصين في ظل كل من تشانج كاي تشيك وماوسي تونج، ثم بعد ذلك سنوات قليلة- مصر عبد الناصر والنظامينبعثيين المتضامنين في العراق وسوريا، وزجائر وموريتانيا، والنظام العسكري في بورما.

كان الأساس المنطيقي لمثل هذه التحولات بسيطاً: في هذه المرحلة من مراحل الرأسمالية بدأ من الممكن إرساء أساس للتنمية الصناعية عبر تدخل الدولة بطريقة لم تكن ممكنة بغير ذلك. وقصص النجاح الاقتصادي في "العالم الثالث" كانت تلك التي حدث فيها تدخل قوي للدولة، وليس حيث ترك كل شيء للسوق، وهذا هو السبب في أن الأيديولوجيات السائدة، كينزية كانت أم شتراكية، ديمقراطية أم ستابلينية، سلمت بتدخل الدولة.

لم يحدث في أي حالة من هذه الحالات أن كان هناك انتقال من "أسلوب إنتاج" إلى آخر. ففي كل حالة قام أولئك الذين كانت لهم السيطرة على جهاز الدولة القائم باستخدامه لإعادة تنظيم الصناعة، مع خفض المنافسة الداخلية إلى حد أدنى بحيث يمكن تحقيق التراكم في مواجهة الضغوط الخارجية. ولا يعني ذلك أنه لم تكون هناك أي معاناة لمثل هذا التحول - وكثيرا ما اتخذت إجراءات "بوليسية" من أنواع ثبت ضد المصطلح الرأسمالية "الخاصة" الجديدة التي قاومتها التغييرات. لكن هذه التغييرات كانت ممكنة بدون تعبئة جماهير السكان من أجل ثورة اجتماعية حقيقية، والواقع أنها كانت في بعض الحالات بدون أي تعبئة على الإطلاق لغالبية السكان.
أصول رأسمالية الدولة في أوروبا الشرقية

قدمت أوروبا الشرقية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية أمثلة حية لأبنية دولوية قديمة تتجسد شروطًا قياسية على تدارك رأسمالية الدولة.

كان لأزمة 1929-1934 العالمية نتائج مدمرة في كل مكان. وكانت كل البلدان الشرقية باستثناء تشيكوسلوفاكيا تعتمد على تصدير المحاصيل والمواد الخام. خفضت الأزمة ما كان بإمكانهم أن يكسبوها من هذه الصادرات بما بين 30 و50 في المائة (1933) ودعت بغالبية السكان المعتمدين على الزراعة إلى الفقر المدقع. كانت النتيجة نشوء تناحات مزدوجة بين الطبقات وبين جماعات إثنية مختلفة، وظهور حكومات سلطوية بعينها. وحتى في البلد الأكثر تطورًا، تشيكوسلوفاكيا، كان لا بد لهبوط في الناتج القومي الإجمالي بنسبة 14% في المائة بين 1929 و1933 أن يعني مسارات عالية جدًا من البطالة بين الأقلية الكبيرة الناطقة بالألمانية من السكان، دافعة أغلبيتهم إلى التنقل إلى ألمانيا النازية كعمال وأصاب إفراز شديد الناطقين بالسلافية في النصف الشرقي من البلاد، معنًى نزعة قومية معاصرة للتشيك.

لم يعرف حكومات أوروبا الشرقية في فترة ما قبل الحرب سوياً طريقة واحدة للسيطرة على مثل هذه التوترات - التضاريس عن سياساتها الاقتصادية "الليبرالية" السابقة. وحتى قبل 1929، استخدمت الدول "ضوابط غير مستخدمة لإطلاقا، أو لا تكاد تُستخدم في البلدان الغربية" (1930). وقامت أزمة الثلاثينيات دولة بعد أخرى إلى التدخل مباشرة لضمان على التجارة الخارجية، وتنظم مباشرة صفقات تجارية ثنائية مع الدول الأخرى (خاصة ألمانيا النازية، التي كانت بدورها...
قد فرضت احتكار الدولة على التجارة الخارجية، وتخفّض بشدة مستوى الображات، وتحديد أسعار صرف تفاضلية لمختلف المعاملات التجارية، وتسيطر على البنوك والمؤسسات الصناعية المتجهة إلى الإفلاس. هنا أشرت حكومة الكولونيلات اليهودية في بولندا سندات دولة في أضخم شركة صلب لتحول دون إفلاسها وكانت أوز من شرع خارج الاتحاد السوفيتي في تطبيق خطة استدارية طويلة الأمد.

زات الحرب العالمية الثانية من الميل إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد زيادة هائلة. أولًا، تم إدمان اقتصادات أوروبا الشرقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في اقتصاد الحرب الألماني، الذي فرض ضوابط مباشرة على مستويات الناتج، والأسعار، وتخصيص المواد الخام، والأغصان، ثانيا، دمرت "الألمانية" [من: ألمانيا] والتدابير المعادية للسامية القاعدة الاقتصادية لكثير من الطبقة الرأسمالية المحلية القديمة. ثالثا، شوهدت الحرب تماما التطور الاقتصادي لكل بلد. وتم نقل موارد هائلة إلى الآلة الحربية الألمانية على حساب مستويات المعيشة والاستثمار الأساسي. وفي ألمانيا الشرقية، والمجر، والقسم الشرقي من تشيكوسلاڤيا كان هناك تطور متسارع للصناعة التقيلة دون اهتمام باحتياجات السكان المحليين. وكان هناك تمدد خالص أحدثه الحرب ذاتها في البلدان التي وقع فيها قتل تقول في بولندا، والمجر، وألمانيا الشرقية، ورومانيا. هكذا كان الناتج المجري في 1947 أقل بنسبة 27 في المائة من مستوى 1937، وفي رومانيا بما بين 40 و 40 في المائة، وفي بولندا لـ 17 في المائة. وفي تشيكوسلاڤيا 17 في المائة. أما في بولندا فقد كان اليوتو بحوالي 22 في المائة عن مستوى كان هو ذاته أدنى من مستوى 1939.

ازداد المأزق الاقتصادي لبعض البلدان سواء بسببات المنتصرتين في الحرب. وقد أجبرت تلك البلدان التي كان حكامها التقدمي يؤدون هتار (ألمانيا الشرقية، ورومانيا، والمجر) على دفع تعويضات (أساسا للاتحاد السوفيتي). وفي
ألمانيا الشرقية استفادت هذه التوعيكات ما يقرب من نفس مقدار الموارد التي دمرتها الحرب الشاملة: تلقت مبانى ومعدات أضخم مصنع في البلاد، مصنع لويزنا بالقرب من هاله، دمرته الحرب، وتلت آخر نقلت قوات الاحتلال الروسية إلى الاتحاد السوفيتي. وحتى في أوائل الخمسينيات، وصلت التوعيكات بالإضافة إلى المطالب السوفييتية بشأن تطوير اليورانيوم وتكاثف الاحتلال إلى أكثر قليلاً من خمس النتائج القومي الصافي بتكلفة العوامل (13).

ومع ذلك، في حالة ألمانيا الشرقية، ألحقت الحدود القومية التي فرضها المنطقتين خسارة اقتصادية كبيرة: أصبحت صناعاتها مقطوعة عن المصدرين التقليدية لوقودها - فحم الأنتراشيت - بسبب تسليم سيليزيا إلى بولندا وتأسيس دولة ألمانية غربية متلائية. وهذا هو السبب في أن محطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد تعمل اليوم بأشكال النيابات المعذب محددة والمجهدة للتنويع.

كان أولئك الذين وجدوا أنفسهم يوجهون أوروبا الشرقية بعد الحرب بدورهم بلدانيا كانوا في الواقع أكثر تحتا بكثير من أوروبا الغربية قبل الحرب، وكانت قد تأثرت بصورة أسوأ بالحرب وأثارها، لكن الأحداث كانت قد منحت الدولة فيها سلطة إدارة تنظيم الإنتاج دون عرقلة تذكر من جانب المصالح الرأسمالية الخاصة. فلا غرابة إذن في أن زعماء كافة الأحزاب السياسية - البرجوازية والإشتراكية الديمقراطية وكذلك الستالينية - سلموا بأن الطرق الواحدة السير إلى الأمام بالنسبة للاقتصادات كانت تتمثل في استخدام قوة الدولة تلك.

في تشيكوسلوفاكيا، حيث كانت نسبة 80 في المائة من الصناعة في يد الدولة فعلى سبيل المثال، في فبراير 1948، كانت لجنة التخطيط Stalinisation للدولة فعلى سبيل المثال، في فبراير 1948، كانت لجنة التخطيط في Zbrojevka من قبل (13). في بولندا وال مجر كان الاشتراكيون الديمقراطيون وكذلك الشيوعيون منخرطين في تخطيط الاقتصادي. وكانت النتيجة أن النازي أدار
اقتصادات الأوامر الخاصة بزمن الحرب والتي انقلت مباشرة في أكثر الأحيان إلى تخطيط "الديمقراطيات الشعبية"، أكثر من علاقات السوق التي كبحتها ضوابط السعر والكمية في 1945-1946. تم تعاون الظروف قتال (131) وكما اعترف، الأشراف الاشتراكي في الديموقراطي الذي تحول إلى "Oscar Lange"، الاشتراكي الديموقراطي الذي تحول إلى شيوعي هم ساعد في وضع الخطط البولندية:

أساليب التنظيم الإداري بصورة بالغة التمركز والإدارة التي تستخدم الإكراه فعلى الاقتصاد على نطاق واسع ليست سمة مميزة للإمبراطورية، بل هي بالأحرى أساليب مميز بوجه خاص لاقتصاد الحرب (132).

والواقع أن زعماء الأحزاب الشيوعية أصبحوا حقا الأنصار الأشد تصميما لاقتصاد الأوامر بعد اندلاع الحرب الباردة وتكوين الكومنوفورم (منظمة ستالين لتنسيق أنشطة الأحزاب الشيوعية الحاكمة). ومنذ منتصف 1947 فصاعدًا ضغط هذه الأحزاب من أجل معدل للتراكم أعلى كثيرًا مما فعلت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والبرجوازية (133). مرة أخرى، لم يكن هذا نتيجة لأيديولوجية ما لاعتلائية، بل بسبب التزام هذه الأحزاب بناء القدرة الصناعية- العسكرية للكلتا الروسية بأسرها. والأمر البالغ الدلالته أن أولئك الذين عارضوا نظرية هذه الأحزاب لم يكن بإمكانهم تطوير نظرية بديلة متماسكة خاصة بهم. هذا هو السبب في أنه حتى في تشيكوسلوفاكيا، حيث لم تكن في ذلك الوقت قوات روسية، لم يكن بإمكان الأحزاب البرجوازية الاشتراكية الديمقراطية إعداد أي مقاومة حقيقية للانقلاب الشيوعي في فبراير 1948. وكلما احتاج إلى الحزب الشيوعي لانهيار هذه الأحزاب تركز قوات حدوت في براغ، واستعراض أغلبها في قلب المدينة، وتنظيم إضراب عام لمدة ساعة واحدة (وهذا مستوى للتعبئة من المحتمل أنه أدى من ذلك الذي أدى إلى انهيار حكم الحزب الواحد في نوفمبر 1989). وكانت البرجوازية التشيكوسلوفاكية تقترب إلى بدلات إلى حدّ أن رئيسياً بيني "Benes"، وافق على التغييرات التي طالب بها الزعماء الشيوعيون، وبقي ابن...
مؤسس الدولة، مازاريك، وزيرا (وإن كان قد سقط ميتا وربما قتل، بعد ذلك بقليل).

مفهوما من وجهة النظر هذه، ليس ما حدث في أوروبا الشرقية شيئا مختلفا اختلافا كافيا عما حدث في غيرها، لكنه ببساطة التعبير الأكثر تطرفا من الناحية الكمية عن اتجاه عام. من هنا سهولة الانتقال من التنظيم الاقتصادي لما قبل الحرب ولزمن الحرب؛ ومن هنا أيضا سهولة الانتقال اللاحق الذي نشهد في هذه اللحظة.
تناقشات الرأسمالية

أن نحلل مجتمعا على أنه رأسمالي لا يعني فقط أن نشير إلى الطرق الاستغلالية والبربرية التي تعامل بها حكمه بقية السكان - رغم كل شيء، مثل هذا السلوكي نموذجي للكافة المجتمعات البشرية. إنه يعني أيضا أن نرى أن الطرق الحاكمة، المجبرة على التراكم فيما كان الثمن، لا يمكنها أن تتفادى تقويض أساس حكمها هي. كان هذا صحيحًا دون شك فيما يتعلق بالطبقات الحاكمة الشرقية. فهذه الطبقات لم يكن بإمكانها أن تتفادى ما كان، بالنسبة لها، عددا من النتائج السلبية للتراكم.

1) حفر القبر. بدأت الأساليب السنتالية تخلق بالضرورة قوة اجتماعية قادرة على تحدي حكم البيروكراطية. فعندما استولى سالين على السلطة المطلقة في الاتحاد السوفيتي، كان 80 في المائة من السكان العاملين فلاحين. وخفقته الخطط الخمسينيات الأولياء هذا الرقم إلى 50 في المائة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستمرت العملية بعد الحرب. وعند وفاة سالين في 1953 كان نصف السكان الروس تقريبا حضريين ومع 1985 كان ثلاثة السكان حضريين وثلث واحد فقط ريفيا، وكان تميزهم فقط مصنفة على أنهما مزارعون جماعيون (خلفاء الفلاحين). وفي دول أوروبا الشرقية في فترة ما قبل الحرب كان 30 في المائة من السكان العاملين يعملون في الزراعة وكان 14 في المائة فقط عمالا. ومع 1980 كان 60 في المائة عاملين بالأجر.

وجدت الأنظمة السنتالية من السهل نسبا أن تقوم بإخضاع السكان الريفين في السنوات الأولى، باستخدام القوة المسلحة عند الضرورة، كما حدث خلال
حملات التجميع التي قام بها ستاليين ذاته. في الوقت ذاته، تمثل الأثر الأولي لل تصنيع الإكراهي في إضعاف قدرة الطبقة العاملة على أن تُبدى معارضة للنظام. واستناعت أقلية هامة من العمال "القدامي" تحقيق انتقال إلى أعلى خارج طبقتهم كمشرفين وبيروقراطيين: تَبيّن أرقام الستينيات أن 29 في المائة من الأشخاص المولودين في أسر الطبقة العاملة في تشيكوسلاوڤاكيا قد صعدوا إلى أعمال غير يدية وفي المجهر وفي بولندا فعل 17 في المائة نفس الشيء (144). أما من تبقى من أولئك العمال "القدامى" فقد وجدوا تقاليدهم الخاصة بالعمل الجماعي يُضعفها اكتظاظ المدن بجامه الفلاحين السابقين. وكما لاحظ عالم الاجتماع زيمونت باومان فيما يتعلق ببولندا:

مجموعة ضخمة نسبة من العمال الصناعيين من فترة ما قبل الحرب، والذين ظلوا عملاً رغم كافحة فرص التحول الاجتماعي... عانوا من تدهور متوسط تقريباً في مستويات معيشتهم. لكنهم ذاروا في جمهور غفير من المهاجرين الفلاحين الذين كانت شروط المعيشة التي وجدوا تغذيتها تم تحسينها في مستويات المعيشة التي كانوا قد عرفوها من قبل (145).

لكن عندما انتقل الترتكب الرأسمالي، بدأ يُغيّر هذا الوضع للأمور. فالهبوط في نسبة السكان العاملين في الزراعة أدى بالضرورة إلى هبوط في عدد الناس الذين يدخلون المدن القادمين من الريف. في الوقت ذاته، تقلّست فرص فوز العمال بالتحوّل إلى أعلى إلى مواقع الياقات البيضاء والمحور البيروقراطي السابقين، معارضة للنظام. يقام بها ستاليين ذاته.

كانت نسبة متعاظمة من العمال من أبناء العمال ولم يكونوا قد مروا بأي تحوّل اجتماعي خلال حياتهم. هناك تُبنى دراسة لصناعة الأخطاب في سيبرادوفسك في أواخر الستينيات أن 60 في المائة من العمال الذين في بداية العشرينيات من أعمارهم كانوا من أصل عمالي بالمقارنة بأقل من 40 في المائة من أولئك الذين فوق الـ 40. وأجريت دراسة أخرى، لمجموعة تُعد في
كلماس، أن 80 في المائة من أولئك الذين في بداية العشرينات من أعمارهم انحدروا من الطبقة العاملة بالمقارنة مع الربع فقط من أولئك الذين فوق 40.  

أيضاً مستوى الثقافة المطلوب للقوة العاملة يتغير مع التراكم الرأسمالي. في الثلاثينات والأربعينيات كان بإمكان التمديدات والعقود الفظة أن تقنع كتلة الفلاحين السابقين في المصانع، والمناجم، ومواقع البناء، بأن يتقنوا المهام غير الماهرة وشبه الماهرة المطلوبة للتصنيع الأساسي. وعند وفاة ستالين في 1953 كان هذا يتغير فعلا. كان مستوى وسطى أعلى من المهارة ومبادرة أكبر مطلوبين من العمل. وفي 1955 كان العمل غير الماهر يصل إلى 40 في المائة من العمل في الصناعة و20 في المائة في البناء؛ ومع 1979 هبطت النسبة إلى 40 في المائة و30 في المائة على الترتيب.  

مثل هذا العمل الماهر لم يكن من الممكن الحصول عليه دون قدر من التعليم الثانوي على الأقل بالنسبة للأغلبية الساحقة من العمل، والمزيد من التعليم من نوع ما بالنسبة لقليل هامة. هكذا هبط عدد العمال غير الحاصلين على تعليم ثانوي كامل - في إقليم جوركي- من 87 في المائة في 1925 إلى 52 في المائة في 1979، و20 في المائة فقط بين أولئك الذين تحت الثلاثين من عمرهم. وبين العمال الشبان في مجمع كاما الصناعي كان ثلثاهم يشعرون أن مستواهم التعليمي أعلى من ذلك الذي يتطلبهم عملهم. وكان احتمال تدفوق هؤلاء العمال من جانب رؤسائهم أقل بكثير مما كان الحال مع الفلاحين السابقين في سنوات مبكرة، وكما لا يلاحظ أحد معلقي الديوانا في 1983:  

تواصل مشروعات كثيرة في إقليم سيماستوبول بعدد ملء وطائفتها بأشخاص ريغيين بدلًا من سكان المدينة، حتى إن كان عليهم أن يدفعوا مقابل هذا بناء عناصر نمو، ودفع مقابل شفقة خاصة. إذ لم يكن مدير المصانع يؤكدون أنهم يحصلون على شيء ما مقابل ملؤهم: العمال يعملون بجد أكثر، ويبقى كثير منهم في المصانع، وهم أقل ميلا إلى تغيير أعمالهم.
(2) أتجاه أشكال الاستغلال القديمة إلى الزوال. كلاً من تطلق التراكم أكثر، صارت الأساليب القديمة في تحقيق أقل فاعلية. أمكن تحقيق الطور الأول من التصنيع السائليني باستخدام أكثر الأساليب بدائية لإجبار الفلاحين السابقين غير المهرة على العمل. لم تكن إنتاجية العمل المنخفضة تؤثر في ذلك كثيرا، مادام ملايين الناس كانوا يتركون الزراعة بحثا عن أعمال صناعية وكان بإمكان عملهم أن يبني ويشغل المصانع حيث لم يكن يوجد أي مصنع. كان التصنيع الضخم ممكنا على أساس "انتشاري".

لكن في نهاية المطاف بدأت الاحتياطات القديمة من العمل والمواد الخام تستفيد. عندئذ كان على التطور الصناعي اللاحق أن يكون من خلال التنمية "التكيفية": إعادة بناء وإعادة تنظيم الصناعة القائمة بحيث يتم استخدام العمل والمواد الخام بفاعلية أكثر بكثير. ويتوقف هذا على ممارسات أكثر بكثير للعناية المبادرة من جانب العمال. وكان لابد من القيام بهجوم لرفع الالتزام العمال بعملهم بأن يقدّم إليهم طعام أفضل، وقت فراغ أطول، وعرض أضخم من السلع الاستهلاكية.


122
لزيادة الوضع سوءاً بتأثير إخطار الاستهلاك للإنتاج في الماضي. وفي الاتحاد السوفيتي في ظل ستالين أدى "تجميع" الزراعة إلى هبوط في إجمالي الناتج الزراعي. أكثر من ذلك، لم يحدث سوى استثمار ضئيل للغاية في البنية التحتية الريفية (الطرق، السكك الحديدية، تسهيلات تخزين الغذاء). لم يرعي ستالين شيء من هذا، حيث حقق التجميع هدفين - أجر ملايين الفلاحين على البحث عن عمل كشغيلة مأجورين في المدن - وسمح للدولة بأن تضع أيديها على قسم كبير بما فيه الكفاية من المحصول الذي تناقص لتوفر مستوى حد أدنى من الإمداد بالطعام لأولئك الذين كانوا يكدبون في صناعاتها الجديدة.

واجتبت أثار هذه السياسة جميع خلفاء ستالين بمشكلات لا يمكن للتغلب عليها تقريباً فاستثمار مبالغ ضخمة في المخصبات الصناعية، والآلات الزراعية، وأجور العمال الزراعيين المتزايدة لتقرب من المستوى المدني ليس مربحاً تقريباً كما ينبغي أن يكون. وتبتعد نسبة عالية بلا ضرورة من المحصول بسبب هزاز النقل وتسهيلات التخزين. كما أن السكان الريفين، في المتوسط، أب荤ت وقلًّه مهارة من أن يستجيبوا "الحافز" مستويات معيشة أعلى، وقد تمثل رد فعل أجيب متعاقبة من الشبان والشابات على الشروط المعيشية القياسية في الريف في الإطلاق إلى المدينة في اللحظة التي تعلم فيها بعض المهارات القابلة للتسويق (مثل قيادة الورى أو إصلاح آلات).

ترتفع مستويات المعيشة حقة، لكن ليس بما يكفي تقريباً لرفع الإنتاجية إلى المستويات السائدة في البلدان الغربية المتقدمة. وإذا لم ترفع الإنتاجية بسرعة كافية، ستكون الطريق ال�ك الحكمة أمام أولئك الذين يديرن الاقتصاد مركزيًا للحصول على مستويات التراكم العالمية التي حددوها هي تحويل المصانع التي تنتج سلع استهلاكية إلى إنتاج وسائل الإنتاج. لكن هذا يدور يعني أن المقدار الذي يدفعه المديرون في شكل أجور يتجاوز إجمالي قيمة السلع الاستهلاكية والناتج الغذائي. وهناك عجز في كثير من السلع الاستهلاكية الرئيسية وميل للأسعار إلى الارتفاع.
بعد النمو في سنواته المبكرة بمعدل أعلى من الاقتصادات الغربية بدأت رأسماليات الدول الشرقية تنمو بنفس السرعة فقط (أو حتى أبطأ). كما بدأت تعاني من أزمات حادة في الوفاء بمجموعات كاملة من السلع الاستهلاكية.


(4) الإنتاج الاجتماعي واستجوذ الدولة القومية (163). وأخيراً، فإن نفس الشيء الذي جعل رأسمالية الدولة تبدو مخزناً من المشكلات التي تواجه بلداناً عند مرحلة بعيداً في تطور النظام العالمي - النمو المتواصل لقوى الإنتاج - يجعل رأسمالية الدولة تبدو عقبة أمام الكفاءة الاقتصادية في مرحلة تالية. فالتطور التالي لقوى الإنتاج على مدى أربعة أو خمسة عقود بدأ يصطدم بأي طريقة كهذه في تنظيم الإنتاج.

أصبحت أكثر المشاريع نجاحاً في الغرب تلك التي بدأت ليس فقط في أن تبيع على نطاق العالم، بل كذلك أيضاً في أن توزع الإنتاج على نطاق العالم، بدأت الرأسمالية المتعددة الجنسيات في غرس رأسمالية الدولة كطويلة للنظام. أما الطبقات الحاكمة القومية التي حاولت أن تحفظ بالسوق المحلي للكامل مجموعة السلع التي في أيدي الشركات المؤسسة قومياً فقد بدأت تكتشف أن هذه الشركات كانت عاجزة ببساطة عن تعبئة مستوى الموارد المطلوب لمباراة المشروعات
الأكثر تقدماً في النظام العالمي. والإنتاج الذي كان محصوراً في الحدود القومية
الضيقة أصبح عديم الكفاءة بصورة متزايدة ومتفصلاً من الناحية التكنولوجية.
كان هذا صحيحاً حتى بالنسبة لأضخم اقتصاد في العالم، اقتصاد الولايات
المتحدة. في 1948 بلغ إجمالي التجارة الخارجية 12.8 في المائة فقط من ناتج
البلاد وحتى في 1965 بلغ 13.7 في المائة فقط. لكن مع 1979 ارتفع الرقم إلى
31.7 في المائة(1). كانت المنافسة لا تكاد توجد في عدد من الصناعات الرئيسية
على مدى 30 أو 40 سنة؛ وكانت الشركات الرئيسية قد سلمت بتقسيم مستمر
للسوق بينها وأهملت التجديد طالما ظلت أرباحها تدفق(2). فجأة، في السبعينات
والثمانينيات، تتغير هذا عندما بدأت الشركات الأجنبية، خاصة اليابانية، تتذکر
الشركات الأمريكية الوطيدة في مجالات رئيسية كالصلب، والمحركات،
cالإلكترونيات.

فيما يتعلق بالرأسمالية الأمريكية هناك جانب آخر لهذه العملية. في نفس
الوقت الذي فقد فيه نصيبها في السوق على أرض وطنها ظلّت بعض الشركات
الأمريكية القائمة قادرة على إبقاء وتوزيع دورها المسيطر كمنتجين داخل
رأسماليات قومية أخرى. وتنتج بوينج ما لا يقل عن 80 في المائة من الطائرات
المدنية في العالم؛ وخلال الـ 20 سنة الأخيرة فرضت فورد وجنرال موتورز
سيطرة كاملة على الشركات التابعة لها في أوروبا، واشتهرت بالجميل شركات
محلية أخرى، ودمجت عملياتها التي تتم على نطاق القارة. وهما الآن أفضل
استعدادًا من معظم الشركات الأوروبية للنجاح بعد 1992. بل إن واحدة من أصغر
وأضعف الرأسماليات الغربية، أيرلندا، تملك شركتين متدفقتين للشركات في
نواحيهم في الفوز بكمال لفسهما في كل أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية.
والانتقال من الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية متعددة الجنسيات لا بلغ
الدور الاقتصادي للدولة القومية في دعم الشركات القومية. فلا يمكن لبوينج أن
تسيطر على صناعة الطائرات المدنية في العالم إلا بسبب العون الذي تلقاه من
الطلابات العسكرية الأمريكية؛ وقد استخدمت فورد وجنرال موتورز الدولة الأمريكية في توفير بعض الحماية لنفسهما ضد سيطرة يابانية كاملة على "سوقيهما القومي" في الوقت الذي كانا توسعان عملياتهما المتعددة الجنسينيات وتعقدان بعض الصفقات مع الشركات اليابانية. ورغم كونها ذات اتجاه متعدد الجنسيات بصورة متزايدة، فإن بريتش إيرسوس التي تحولت إلى قطاع خاص ظلت معتمدة على طلبيات ونفوذ الحكومة البريطانية في الحصول على ما يقارب 80 في المائة من أعمالها. وفي مجالات الاتصالات الملكية واللاسلكية البعيدة المدى السريعة التوسع والمرحية، تتوقف مقدرة الشركات على عدد صلات متعددة الجنسيات على مدى قدرتها على الفوز بدعم الحكومات عندما يصل الأمر إلى الحصول على طلبات بإعادة تجديد أنظمة التلفون القومية.

كيرت الرأسمالية العالمية على مرحلة رأسمالية الدولة. لكن سيكون من الخطأ أن نصف ما حل محل السؤال "أين رأسمالية خاصة أو حتى رأسمالية سوق؟"، وكان دور الدولة قد اختفى. ما يُوجد الآن هو جمع بين رأسمالية الدولة والرأسمالية المتعددة الجنسيات. وأنا أسميها "الرأسمالية المتعددة الجنسيات" اختصاراً، لكن مكوناتها تتطور من أسس رأسمالية الدولة القومية ولا تنفصل عنها بصورة كاملة أبداً.


Che Guevara

126
والواقع أن تكاليف الشروع في إنشاء سلسلة كاملة من الصناعات القادرة على الصعود أمام تلك القوى الصناعية الوظيفة صارت الآن أكبر من أن تتوفرها الموارد المحددة للطبقيات الحاكمة القومية في البلدان الأخرى فقراً. هذه النقطة تم إيضاحها بصورة نابضة بالحياة عندما قرر أن إنتاج القنبلة الهيدروجينية الصينية قد استُنفدت حتماً بين ربع ونصف إجمالي ناتج البلاد من الكهرباء(120). وكان الوضع "أن الحد الأدنى من كلفة الدخول في السوق العالمي يرفع كل يوم. أما الموارد التي يمول منها ذلك في البلدان المتلفة فلا تتفوق (130). وكانت النتيجة:

وضع هذا للعبد الذي كان من الممكن فيه التفكير في أن تنمية لرأس مالية دولة من الوضع الروسى ممكنة بالنسبة للبلدان المتلفة... التي يمكن فيها التفكير في سيرى قدرية دموية غيرية غير داعمة عبر التصميم على أنها تشكل تقدماً يعنى ما ضيق...(131).

أما أولئك الحكام الذين حاولوا منذ هذه المرحلة فصاعدًا أن يحققوا حلم تنمية رأسمالية الدولة القومية فقد اكتشفوا أنهم طبقو سياسة أفضت، في الواقع، إلى الأزمة القومية وحتى الانهيارات القومية. النظامان اللذان أعقبا هزيمة الاستعمار البرتغالي في أنجولا وموزمبيق تم إجبارهما على تراجع مرير في اتجاه القوى الغربية بهذا المنظور؛ ويتمنى النظام الثيبيتاني أن يقوم بهذا التراجع لكنه يجد أن العناصر الأمريكية يتعرض سبباه؛ أما محاولة نظام الخمير الحمر في كمبوديا أن يشك طريق "خطط التنمية" القديمة الطرافة فقد أفضت إلى كل القيادة القديمة الساتانية بدون التقدم الصناعي الذي صاحبها في الاتحاد السوفيتي.

ربما لا يكون ذلك نهاية التنمية الاقتصادية في "العالم الثالث"(130). لكن من ذلك الحين فصاعدًا لم تعد "التنمية" ممكنة إلا لرأس مالية دولة ركزت مواردها على اقتحام مجموعة ضيقة للغاية من الصناعات، عادةً بالتعاون مع الشركات المتعددة للجنسيات الراصعة الأقدم، على أن اقتحام قطاع أو قطاعين من السوق العالمي - كما فعلت بنجاح بعض البلدان الصغيرة نسبيًا على "حافة المحيط
الهادئ". كثير من البلدان التي حاولت السير على هذا الدرب سقطت على جانب الطريق. وفي بلدان أخرى، كالهند والصين بعد مار، كان النمو الحقيقي في بعض القطاعات والأقاليم مصحوبا بالركود في مكان آخر كما كان يعمق التوترات الاجتماعية. فقط في حفنة من البلدان، مثل كوريا الجنوبية، كانت القطاعات المتقدمة قادرة على جذب بقية الاقتصاد معها إلى الأمام.
أزمة رأسمالية الدولة

الفترة من الوقت بدأ أن لرأسماليات الدولة التي تأسست قديما مستقبل أكثر
إشراقة من تلك القادمة متأخرة والتي حاولت أن تحاكيها. وكانت سلسلة
الاضطرابات العنيفة قد اجتاحت الكتلة الشرقية برمتها في 1956 عندما قام
الشعب الإرهاب، والمعسكرات العبودية، والهبوط الشديد بمستويات الاستهلاك
الเศรษฐي المميدة للعهد السابقي من التراكم البذائي لرأسمالية الدولة. وفي الاتحاد
السوسيتي كانت هناك إضرابات في المعارك العبودية الكبرى. وفي ألمانيا
المثيرة وبرلين في تشيكوسلوفاكيا في 1953 وفي بولندا أدت
الإضرابات إلى صدامات مريرة مع الشرطة وقوات الجيش. وفي المجر كنت
انتفاضة قوية الحكومة القديمة من السلطة ولم يتم إخمادها إلا بعد قمع شديد قامت
به القوات الروسية.

لكن زعماء أوروبا الشرقية وكروشوف في الاتحاد السوفيتي كانوا قادرين
على احتواء تلك التمردات بمزيج من القمع والإصلاح. كان عبد التراكم البذائي قد
خلق اقتصادا كافيا لتقديم تنازلات إلى جماهير السكان وإجراء
استرخاء للاستمالة القديمة الخاصة بالتعبير الشاملة من أجل التراكم، وبحلول أواخر
الخمسينيات كانت كافة هذه الأنظمة قد استعادت استقرارها وكانت تحقق مستويات
نمو اقتصادي تضارع تلك الخاصة بمنافسيها الغربيين.

بدأت تكتشف أعراض حلقة جديدة من الأزمة في منتصف الستينيات.
عجزت محاولات كروشوف المتباينة للإصلاح داخل الاتحاد السوفيتي عن رفع
معدل نمو البلاد إلى المستوى المطلوب ليس فقط لتعزيز نفسه بوصفه القوة
الظلم الثاني، بل "اللحاق بـ" وتجاوز " الولايات المتحدة. واتخاذ قادة مختلف أقسام البيروقراطية على الإطاحة بخروسوف في 1964. في تشيكوسلوفاكيا أدّى تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى الكساد في 1963-1964. وأدت مشاجرات بين مختلف الأقسام داخل البيروقراطية وضغوط من أجل الإصلاح الاقتصادي، في بداية Novotny 1968، إلى عزل زعيم الحزب العجوز ورئيس الجمهورية، نوفيتي.

Alexander Dubcek وإلى فترة من التحول الليبرالي في ظل ألكسندر دوبتشيك ولم يُوضّع حدّ لهذا إلا باختراق روسيا للبلاد في أغسطس. وفي بولندا أعقبت الاحتجاجات الطلابية في مارس 1968 مظاهرات وإضرابات عمالية في المدنتين البلطيتين جدانسك وشتشين في شتاء 1970-1971 أدت إلى إخلاء جيريك محل جومولكا(16). كانت أحدّات تشيكوسلوفاكيا وبولندا منذرة بوجّه خاصّ لكافحة حكام أوروبا الشرقية. كانت بولندا هي كبرى دول أوروبا الشرقية وكانت تشيكوسلوفاكيا أكثرها تقليداً صناعياً. وإذا كان قد أمكنهما الدخول فجأة في طور جديد من الأزمة، فإنّ أن احتمالات الأزمات طويلة في غيرهما كانت قائمة. أما أولئك الذين كانوا يؤمنون من بيننا بنظرية كلاسيكيّة الدولة فقد كانوا قادرين على أن يستنتجوا بعد قمع ربيع براغ أنّ

البيروقراطية أصبحت واقعة في شرك دائرة شريرة. فأيّ طريقة تحاول أن تحلبها بعض مشكلاتها من المحتمل أن تفاقم مشكلاتها الأخرى. سوف يتجلّى بصورة مترادفة أن قادة الجهاز المركزيّ محتهض أمام إنتاج كفاءة... والبيروقراطية عاجزة عن تحقيق إصلاحات بأيّ قدر من النجاح بدون إحداث صدع بالمستويات التي ميزت المجر في 1956 ولتشيكوسلوفاكيّا في أوائل 1968. ومن شأن صدع كهذا أن يكون مقدماً لأزمة هائلة في كل مكان في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية تحتشد فيها الطباع وغير البيروقراطية خلف مطالبها هي.


كان لحكم أوروبا الشرقية ما يبرز أن يكونوا فخورين بأنفسهم ... إلا أن أرقام النمو الاقتصادي أخفت عدداً كبيراً من المشكلات. وأصل الاستثمار نموه
أسرع كثيراً من الناتج الاقتصادي. كما انتقل التقدم التكنولوجي على مستوى عالمي اعتماداً، بصورة متزايدة، على تعبئة الموارد تجاوزت الحدود القومية. وكان إدراك هذه المشكلات الطويلة الأمد قد قاد إلى خطط متعلقة بالإصلاح الاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية الرئيسية. وفي كل مكان، غير المجر ويوغوسلافيا جرى التغيير تماماً عن هذه الخطط في أعقاب 1989. لكن هذا لم يستأنف كل تغيير في إدارة الاقتصادات. وكان قياس مدى تحقيق المشروعات للخطة - وكيفيات مدير المشروعات - يتوقف أكثر بكثير مما كان في أيام ستالين على الرقابة على تكاليف العمل والجودة، وإن كانت رقابة غير فعلية في أكثر الأحيان: لم يعد الاقتصاديون يتوقعون أن قانون القيمة، قياس إيراد الناتج على أساس المقدار الوسطي للعمل اللازمة لإنجاحه على مستوى عالمي، ينبغي أخذه في الحسبان، وازداد عدد الصلات المباشرة للمشروعات مع بقية النظام العالمي دون انقطاع.

كان هذا هو الحال بكل وضوح مع بلدان مثل بولندا والمجر اللتين اقترضتا قروضاً ضخمة من البنوك الغربية لتمويل الازدهار الاستمراري. وفي ظل خيرية كان كل مشروع رئيسي يرتبط في الواقع بالتقنية والأموال الغربية: مصنع جرارات أوروس فارغ وارسو موقعة باركليز وأقامها ماسي فيريجسون؛ مصنع بولسكی في يبسيليا صممته الشركة الإيطالية ووزود مصنعاً بريشي سالونو بقطع غيار؛ قام كونسوريتيوم لشركات ألمانية بقيادة كروب بإعداد المصنعين الكيميائيين بما قيمته نصف مليار جنيه من التجهيزات وخطط لعمليات تسويق مشتركة مع الحكومة البولندية؛ واعتمد توسع إنتاج النحاس البولندي على صفقة قيمتها ثمانية مليار جنيه مع كونسوريتيوم من البنوك الغربية(11).

سمحت سلسلة من تعديلات القانون المجري بنتكون مئات من المشروعات المشتركة مع الشركات الغربية وباقتراض ضخم من البنوك الغربية. هناك دول شرقية أخرى كان أكثر إنجازاً في تعاملها المباشر مع الشركات والبنوك الغربية. لكن كانت هناك معاملات مع ذلك. كانت هناك شركات غربية منخرطة في تشييد

---

132
مصانع السيارات الروسية العملاقة عند تولويتشجراد ونهر كاما؛ وفي سنة 1976 وحدها اشترى الاتحاد السوفيتي ما قيمته 3.6 مليار دولار من الآلات الثقيلة والتجهيزات من شركات ألمانية غربية (1361)؛ وكان تшинد خط أنابيب الغاز الضخم من شمال روسيا إلى جنوب أوروبا، بمساعدة غربية، أساساً للتنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي في أوائل الثمانينيات؛ وكان هناك تعاون متزايد بين المشروعات الألمانية الشرقية والألمانية الغربية فيما يتعلق، على سبيل المثال، بتصنيع محركات السيارات لفولكسفاجن في ألمانيا الشرقية بترخيص خاص.

وبحلول منتصف أكتوبر 1989 كان هناك 2000 من المشروعات الاستثمارية المشتركة المسجلة في الاتحاد السوفيتي، والمجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وبلغاريا (1362).


والاجرتين تماماً: بدأت تكلفة سداد الاقتراض السابق تقضي على فرص المزيد من الزيادة في الناتج بولونيا: في 1989-90 دخلت بولندا فترة طويلة من الركود الاقتصادي، والتي تخلّلها فترات من الانكماش؛ أما المجر، التي لا يزال معظم المعلقين الغربيين المؤيدين للسوق يتعاملون معها على أنها "اقتصاد المعجزة" في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات، فقد سيطرت عليها، على نحو كان قابلاً للتنبؤ، مشكلات ديونها بعد ذلك بنصف عقد من الزمان.

اجتمعت الخوف من محصلة كهذه مع الجمود المحافظ في دول أخرى مثل التشيكوسوفاكيا، وألمانيا الشرقية، والاتحاد السوفيتي في ظل برخينف لتقيد حجم الإنتاج على السوق العالمي؛ وانقلت رومانيا في ظل شاوشيفسكو من النقيض إلى النقيض، فجبلت ديونها ضخمة في السبعينيات ثم خفضت بشدة الواردات من أي نوع (باستثناء السلع الرغبية) لأن حاكمية الديكتاتور) لسداد تلك الديون.

كان الطريق المحافظ يتمثل في محاولة التشبث بالنمذج القديم لرأسمالية الدولة المكتفية ذاتها قوميا في وقت كان ركود 1967-1980 يقتظى دافعا إضافيا كبيرا في الغرب والعالم الثالث لإعادة بناء الصناعات القومية لتنافس مع ضرورات الإنتاج المتعدد الجنسيات. وبصوره محدمة بدأ تقدمات هامة من الاقتصادات الشرقية تتخلّف عن المستويات العالمية الأكثر تقدم من التكنولوجيا. وفي الخمسينيات كان الاتحاد السوفيتي قادرا على الاحتفاظ بالولايات المتحدة من ناحية التكنولوجيا النووية وعلى النفوذ عليها، بعد فترة وجيزة، في سباق الفضاء. ومع أواخر الستينيات كان يبدأ بكل وضوح في التخلف في القطاعات الرئيسية مثل الكمبيوتر.

كانت محاولات عدم التخلف عن التكنولوجيا الأكثر تقدمًا عالمياً تدوم، بصورة متزايدة، باهتمام التكاليف وفي كثير من الأحيان غير فعالة. شرکة روبوترون الألمانية الشرقية، على سبيل المثال، بلت جهداً في محاولة للتفاف مع الغرب في تكنولوجيا الكمبيوتر وبرامجه. وكانت إنجازاتها كبيرة حقاً، لكنها لم تكن
كافية تقريباً لأن تجاري قيام بعض الشركات الغربية المتعددة الجنسيات بتركيز موارد أكبر في مثل هذه المجالات. وواقع أن الشركات المتعددة الجنسيات ذات الأساس الأمريكي كان يجري طردها خارج إنتاج كثير من أنواع الميكروشيب (3) الأساسية في هذه الفترة من جانب الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات لأنها كانت ببساطة لم تعد تملك الموارد اللازمة للتنافس. ولم يكن أمام صناعة دولة صغيرة كألمانيا الشرقية أي فرصة للتنافس في وضع كهذا.

على نحو مشابه، كان هناك مشروع تشكيكي قادر على صنع المجموعة الكاملة من سلسلة كهربائية كان يجري إنتاجها في الغرب - من الهواتف وخلاطات الطعام إلى أجهزة الكمبيوتر. لكنه فعل ذلك بالضرورة بتكاليف إنتاج أكبر كثيراً على دورات إنتاجه القصيرة من الشركات الغربية العملاقة المتعددة الجنسيات، التي كان ي주시 كل شركة منها أن تركز على جزء فقط من مجموعة الإنتاج. مرة أخرى، ربما لم يكن بإمكان صناعي السيارات التشيكية والألمانية الشرقية، الذين لا تنتج الواحدة منهم سوى مائات قليلة من آلاف السيارات في مجموعة كل سنة، أن تحصول على التطور والتجهيز التكنولوجي المفتوحين أمام أعلى عشر شركات غربية متعددة الجنسيات، كانت كل واحدة منها تنتج ملايين السيارات سنوياً.

كان للتَّخَّلف المتزايد في التكنولوجيا آثار هامة في ثلاثة مجالات. أولاً، حدثت عوامل إجهاد عندما وصل هذا التخلف إلى أكثر وسائل الإنتاج فصيرة متزايدة كان لم يعد من الممكن الحصول على أجهزة الكمبيوتر والمعدات الهندسية المتقدمة إلا بشرائها من الغرب. لكن ذلك يعني الحصول بطريقة أو بأخرى على العملية الأجنبية لشرائها بها - بافتراس أنها ليست واردًا في قائمة "كوكوم" الخاصة بالقوى الغربية بالصادرات المحظورة.

(3) الميكروشيب microchip قطعة صغيرة جدا من السلكون في الكمبيوتر يمكنها حمل مقدار هائلة من المعلومات أو القيام بعمليات رياضية أو منطقية -المترجم.
ثانياً، كان من الصعب بصورة متزايدة تحمل عبء إنتاج الأسلحة المتطورة.

وقد نجح الاتحاد السوفيتي، حتى منتصف الثمانينيات على الأقل، في أن يُجري التكنولوجيا العسكرية الغربية، لكن فقط عن طريق الإغارة على بقية الاقتصاد من مخزون Zaichenko.

أجل الموارد. وكما أشار الاقتصادي السوفيتي زايشنكو:

من بين أكثر من 100 بلد توجد عدائها إحصاءات موثوقة هناك خس أو ست دول شرق أوسطية فقط تتفق على الدفاع أكثر من الاتحاد السوفيتي. وقد رفع الكفاح الطويل لجعل بلادنا أكثر نفوذا في الحلية الدولية القدرة الدفاعية إلى مستوى لم يكن من الممكن تأمينه إلا باعتصار كافة الجهود المالية والاقتصادية إلى أقصى حد.

كان الاتحاد السوفيتي قادرا على إنتاج الطائرات والدبابات، والمدافع، بجدود ما ينتج منها في الغرب، لكن فقط عن طريق استنزاف الموارد الضرورية لتنمية ناتج عالي الجودة في بقية الاقتصاد.

وأخيراً، حتى حينما نجحت الأنظمة في إثبيت الاحتفاجات المادية الأساسية للعمال (الطعام، الخس، المشروبات الكحولية، الإسكان)، كما في ألمانيا الشرقية وتشييكوسلوفاكيا، لم يكن بإمكانها أن تمنع الاستيائها المعتظم بشأن كلفة وجودة السلع الاستهلاكية المعمرة (17).

جُعلت نظرية رأسمالية الدولة من الممكن أن نفهم، حتى منذ منتصف السبعينيات، أنه لا الانتفاج على الغرب ولا محاولة تقريب مثل هذا الانتفاج بوسعهما من أجل منح الدولة الشرقية نحو الركود الاقتصادي والأزمة السياسية (18). وقد جعلت أحداث بولندا في أوائل الثمانينيات الصورة أكثر وضوحًا أيضاً.

بحلول 1981، كان الاختيار بين الاحتفاظ بالاقتصاد المغلق والانتفاج على بقية العالم قد أصبح حما اختباراً بين المثلاء والنار. كان الخيار الأول يعني تعزيز الركود، والتبديد المتزايد، والعجز عن إشباع مطالب غالبية السكان، والخطر
المتواصل لثورة الطبقة العاملة. وكان الخيار الثاني يعيّن الارتباط بـ إيقاع الاقتصاد العالمي يتعرض بصورة متزايدة للركود والكمساد - والتخلي عن الوسائل الإدارية لوقف الكمساد الذي يتضمن احتكاك الاقتصاد المحلي. ذلك هو السبب في أن أزمة 80-81 في بولندا كانت صرامة شديدة لكافة حكام أوروبا الشرقية. لقد أثبتت أنه لم يكن هناك أي حل سهل للمشكلات التي تحدى بلدان أوروبا.

137
"ما قبل الأزمة" والهيسترويكا

يخبرنا قادة الاتحاد السوفيتي الأثنين أنه عندما مات برجيٹيف أخيرًا في 1982 كان الاقتصاد في الواقع في حالة "ما قبل-أزمة". كان التقدير الرسمي لمعدل النمو قد هبط من 5.7 فالمائة في النصف الأول من السبعينيات إلى 4.3 في المائة في النصف الثاني من السبعينيات و 3.6 فالمائة في بداية الثمانينيات. تقدر الحسابات الغربية هذا الهبوط بـ 3.1 في المائة إلى 2.7 في المائة إلى 1.8 في المائة. وفي أي من الحالتين، كان الاقتصاد السوفيتي، بعيدا عن اللحاق بالاقتصادات الغربية الأكثر تقدمًا، قد بدأ يتخلف عنها. لكن الضغوط الخارجية عليه كانت تتزايد - من تعاظم تكديس الولايات المتحدة لأسلحة خلال سنوات ريغان الأولى، ومن الهبوط في الأسعار العالمية للبترول الخام وفي الإيرادات التي كان يمكن للاتحاد السوفيتي أن يشتري بها الحبوب والآلات المتقدمة من الخارج.

لم تكن أعراض "ما قبل الأزمة" في الاقتصاد فحسب. كان الجيش قد غاص عميقًا في مستنقع حرب في أفغانستان لم يكن مستطعنه أن يكسبها. وكانت الالتباس والفساد منتشرين داخل البيروقراطية، بما في ذلك أفراد أسرة برجيٹيف ذاته. وكان الكوادر الحزبية قد فروا أخيرًا بقايا ذلك الالتزام الريادي بقيادة رأسمالية الدولة والذي كان لا يزال يمكن أن نلقيه في أيام خروشوف. ويتبعون عمق اغتراب غالبية السكان من الاستهلاك المتضخم للحمور ومن الأنصار المتزايدين، بين أنشط أفراد الجيل الأصغر، لموسيقى الروك العدمية بمرارة. وقد اعترف بالأخطار التي ينطوي عليها هذا الوضع آنذاك رئيس المخابرات السوفييتي، أندرويف، الذي تولى السلطة بعد برجيٹيف في 1982. وهذا هو .
السبب في أنه جلب جيلا جديدا من رجال الجهاز الحزبي من الأقاليم إلى قيادة الحزب في موسكو، أصبح جورباتشوف أبرزهم.

وإذنما تولى جورباتشوف السلطة في 1985 كانت أعراض الأزمة ملحوظة أكثر من أي وقت مضى. وكان من الصعبية بمكان أن يتفادى النظر بأس إلى ما وصفه الحزب في الحال بأنه "الطابع الدراسي" للوضع الذي وجدت البلاد نفسها فيه في أبريل 1985 (١)。

في المركز وفي المحليات على السواء وصل كثير من القادة العمل بأسلوب عنيفة وأثبتوا أنهم غير مهتمين للعمل في الأوضاع الجديدة. تهدد الانضباط والنظم إلى مستوى لا رطاق. وأصبحت الممارسة الشريعة المتمثلة في خفض أهداف الخطط واسعة الانتشار (٢).

ووصف الحزب عيد بريجينيف بأنه عيد "الركود" الذي كان قد وصل بالبلاد إلى حالة أزمة اقتصادية. وقد كان نظام محدد رفع الأسعار إلى الارتفاع لتبسيط القائمة، ورسخ نظام الفائدة. وأصبحت بنيته ومحترفته المتخصصة متعارضة مع المتطلبات الحديثة... وكفّ الإنتاج، والكافءة، ومستويات المعيشة عن النمو... (٢).

في عامها الأول حاولت قيادة جورباتشوف الجديدة تحقيق "إعادة البناء" الاقتصادية مستخدمة نفس الأساليب التي كان أندرويف قد استخدمها - حملات حازمة موجبة من القمة، تستخدم الجهاز القائم فحسب في محاولة لدفع الناس إلى أن يكونوا أكثر جدرا ومثابرة. كانت هناك حملة ضد الأثر الضار المزعوم لل الفورم على الإنتاجية شملت رفع الأسعار، وإغلاق ثلاثة مناطق للبيع، وتدمير آلاف الأكرات من الكروم. وكان هناك هجوم ضار على الفساد بين الكثيرين من الجيل القديم من بيرورقراطي الحزب الذين كانوا قد استمروا في السلطة طوال عقدي حكم بريجينيف. وكان هناك إنشاء هيئة مركزية لفحص جودة نتائج المشروعات، ولنخفض أجور أولئك الذين يعملون في مشروعات ذات جودة منخفضة. بل كان
هناك نداء من جورباتشوف إلى الشعب يطالب بهيال الاقتصادية بصورة جذرية لا تتجه. وخلال 1986، أصبح أغلب المجموعة التي تحيط بجورباتشوف مقتنيين بأن الطرق الوحيد لتعزيز الاقتصاد تتمثل في تحقيق تحرير كلي في البيئة البيروقراطية-الإدارة ذاتها. وقد أدركوا أن هذا لا يمكن تحقيقه دون إدخال تغييرات ذات طبيعة سياسية وكذلك اقتصادية. كان البيروقراطيون المحافظون، كما قيل، يعرقلون البيروتريوكا، وكان لابد من مقاومة محاولاتهم بالسماح لوسائل الإعلام بإلقاء الضوء على نشاطاتهم من خلال الجلاسنوست.

البرنامج الاقتصادي للبيروتريوكا، كبداية، على ثلاثة اتجاهات مترابطة للتفعيل. أولاً، إعادة بناء الإنتاج بعد عُد التجهيزات والآلات القديمة لإحلال تجهيزات وآلات جديدة محلها. وكان تحقيق هذا يقتضي إغلاق مصانع وطرد عمال من جهة وإدخال العمل بنظام الثلاث وربما من جهة أخرى. وأخيرًا كان المقصد بهذا أن يستثبع فصل 16 مليون من الخدمة. وحتى ذلك الحين كان هناك أكثر من ثلاثة ملايين حالة فصل (%1). ثانياً، الخفض التدريجي لحجم الجهاز البيروقراطي الذي يسيطر على الصناعة وإيدال البيروقراطيين والمديرين غير الملائمين أو غير الأكفأ أو الفاسدين. وكان من شأن حرية النقد المتزايدة في وسائل الإعلام أن تساع به على ذلك. أخيراً، إحلال الجهود القائمة على قوى السوق محلّ الجهود البيروقراطية لجعل الصناعة ذات كفاءة. وحلّ استخدام أساليب "الأوامر" لتنسيق "الرأسي" لجهود مختلف المشروعات كان ينبغي إحلال الصلات "الأفقية" حيث تتواصل المشروعات بحرية إلى تعاقدات على ناتج بعضها الآخر.

وكان من شأن السعي وراء أقصى الأرباح أن يقود مدير كل مشروع، كما زعموا، إلى تشجيع الاستخدام الفعال للموارد والتقنيي السريع لتكنولوجيات جديدة.
كان من المستهدف أن تكون العناصر الثلاثة معتمدة على بعضها. فالانتقال
من التنسيق بالأوامر إلى التنسيق بالسوق كان من شأنه أن يكشف أي تجهيزات
هي الأكثر كفاءة وأن يعطي المديرين حافزاً على تركيز الإنتاج فيها. وكان ضرب
طبقات السيطرة البيروقراطية شرطاً مسبقاً للانتقال إلى الصلات الأفقية، التي كان
من شأنها بدورة أن تُحكي الضوء على كفاءة أو عدم كفاءة المديرين الأفراد، ولكن
الأمور لم تنته إلى ما هو مأمول. ولم يفد الإهلاج الجزئي للصلات الأفقية محل
الرأسية في 1988 إلى أيّ ارتفاع سحري في مستوى الكفاءة.

مشكلة إنشاء المكان بالطعام ازدادت سواء.. كل شيء في الاقتصاد يعاني من
نقص الإمداد، كما استنتج تقرير في يناير 1989 في التليفزيون من اجتماع
لمجلس الوزراء. وتحدث التقرير عن عدد متزايد من السلع التي تعاني من نقص
الإمداد، وعن نقص مليوني متر مربع عن مساحة الإسكان المستفيدة في الخطة،
وعن هبوط في عدد ما افتتح من منشآت الأطفال الجديدة لمرحلة ما قبل
المدرسة(186).

وكانت الأسعار تواصل الارتفاع. لا المصانع ولا الدكاكين لها أي مصلحة
في توفير سلع رخيصة --لا فائدة من ذلك. (177). وكان كثير من المديرين قد
اكتشفوا أن بإمكانهم أن يزيدوا أرباحهم، وعلاقاتهم الخاصة، ببساطة عن طريق
رفع أسعارها. وحينما كانوا غير قادرين على أن يفعلوا ذلك مباشرة، كانوا
يتطلعين من إنتاج المجموعات الرخيصية البسيطة من السلع إلى أخرى أعلى. لكن،
مادامت السلع التي ينتجها مشروع لازمة بشدة، كمدخلات في مشروع آخر، فقد
أدى هذا إلى الفوضى في كل اتجاه.

والأهم من ذلك أن العلانية، التي رآها جورباتشوف ضرورية إذا كان
له أن يُجزي إعادة البناء، زادت من المشكلات الاقتصادية. وفي ربيع وأوائل
صيف 1988 كان جورباتشوف قادراً على أن يستخدم شعار الجلاسنوست
كسلاح ضد المحاولات المحافظة للحد من البيروتستاسيا. وخلال الإعداد
السريع للكونفدرال الحزبي الخاص منح جورباتشوف وسائل الإعلام في موسكو حرية التصرف في كشف الفساد، والوحشية، وعدم الكفاءة. وقد أدى هذا الضغط إلى إعادة انتخاب قليل من المنذونين إلى الكونفدرال. وأدى بآخرين كثيرين إلى التظاهر بالحماس لإعادة البناء. وخرج جورباتشوف من الكونفدرال، بينما أصبحت مجموعة ليجاتشييف المحافظة في المكتب السياسي تعتمد على رضاه - كما تبين بصورة نابضة بالحياة بعد ذلك. بشкол اثنين عندما أخرجتهم اللجنة المركزية من المناصب الرئيسية ومنحت جورباتشوف نفسه رئاسة الدولة.

كان نجاح جورباتشوف السياسي بكماله ضمن إطار البيروقراطية السياسية الإدارية. وقد صعد خلال سنوات خروشوف وبريجنييف عن طريق تعلم كيف يفز بالحظة عند أولئك الذين فوقعهم، وكيف ينارى ضد أولئك الذين إلى جانبه، وكيف يخضع بالإرهاب أولئك الذين تحته. وكانت هذه مهارات استخدامها جورباتشوف إلى أقصى حد طوال شهور الريبي والصيف - بالإضافة إلى مهاراته الكبيرة في الدعاية. وقد مكنته هذه المهارات من أن يقوم بمناورة ضد خصومه الأبرز، وركز سلطة ضخمة في يده وهو وأرستي، كما اعتقد، أساس هجوم جديد ضد أولئك الليبراليين الذين تحت والذين كان بإمكانهم أن يعرقلوا إعادة البناء.

على أن تلك المهارات لم تهيئه لشيء آخر - كيف ينبغي التعامل مع رؤساء أفعال ملايين الناس خارج البيروقراطية الحاكمة مادامت الجلاسنوست قد منحتهم، للمرة الأولى منذ أواخر العشرينيات، إمكانية مناقشة الشروط التي يعيشون في ظلها. وكان الوعود الباهرة بالجلاسنوست من فوق كابا لإطلاق موجة ضخمة من الجلاسنوست من تحت.

في بداية الأمر بدا هذا وكأنه أساسا ظاهرة محصورة داخل إنجلنديا موسكو، وكان هؤلاء مميين بقدر ما كانوا يؤثرون في محتويات الصحف، ومحطات التلفزيون والإذاعة، وسياسات دور صناعة الأفلام السينمائية، في عموم
الاتحاد. لكنهم أيضا مجموعة متميزة نسبيا ومعزولة تماما عن غالبية الشعب حتى
في موسكو، إذا تركنا جانبا كل أنحاء بقية الاتحاد السوفيتي. وقد بين حادث الا
سوفيتيسكايا راشا كيف أمكن إخضاع معظمهم بسهولة: تم إجبارهم فجأة على
ثلاثة أسابيع من الصمت من خلال تحرّك معاذ من قسم واحد فقط من القيادة.
وقام جورباتشوف بتحرّكاته هو لتفتيخه بعد نجاحاته في كونفرنس الحزب.
وطالب العضو "الليبرالي" المزعوم في المكتب السياسي، ياكوفيتش
وـYakovlev، رؤساء وسائل الإعلام بأن يؤمنوا تغطية صحافية "مسؤولة"
ويمنعوا "محاولات إلهام المشاعر، وإثارة الانفعالات، وبذر بذور الشك
القومي والاجتماعي، ودفع مختلف المجموعات الاجتماعية إلى التصادم".
وتحت على مقاومة "المعالجات الأتية من مواقع غير واقعية، ومنظرية" والتي
كانت "شکلا خطيرا للغاية من أشكال الطفيفة الاجتماعية".188 واستخدمت
مفرزة شرطة تشكلت حديثًا لوضع حد لمظاهرات مثل تلك التي نظماها
الاتحاد الديمقراطي في 7 أغسطس، ومكّن مرسوم جديد السلطات من سجن
منظمي "المظاهرات غير المصرح بها". ثم استخدم "نقص ورق الصحافة"
كذرية لتقييد مطبوعات القسم الإصلاحي من الصحافة، مثل مجلة أوجانيك
الأسبوعية.

كانت هذه محاولات للحدة من تأثير الرأي العام الراديكالي في موسكو، وليس
لإيقافه حيث هو. أحسن جورباتشوف بكل وضوح أنه لا يمكنه أن يفعل ذلك دون
تشجيع درجة من إحياء خصومه المحافظين. كان لا يزال يحتاج إلى أن يمشوه
سمعتهم بالحقيقة البشعة الخاصة بهمulating ستالين وبريجنيف. وكان ذلك يعني السماح
لوسائط الإعلام بنشر المفاجأة حول ما كانته الحياة في الاتحاد السوفيتي في
واقع الأمر - حول الإبعادات ومعسكرات العمل، حول تهجير الشعوب
واللمعانيات، حول الحكومات السلكية، والإبعادات بالجملة في عهد ستالين، حول
الفساد بالجملة وانعدام الكفاءة في سنوات بريجنيف.
الأكثر أهمية، مع ذلك، ما كان يحدث خارج موسكو في الحواضر والمدن في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي. كانت آلاف المجموعات الصغيرة غير الرسمية تنظم نفسها فعلاً في أوائل 1987، وكانت تتحرك في كثير من الأحيان حول أفراد مسجونين أو وقعوا ضحايا بتهمة "الانشقاق" في السينيتيADE السبعينيات. وسوف تعرّض هذه المجموعات حول قضايا محلية - التلوث من مصنع مصري، الخطر المتوقع من محطة طاقة نووية، فساد مفوض سياسي محيي، التمييز ضد لغة محلية، مصير أشخاص محليين خلال سنوات ستالين. وفي بعض المناسبات جذب هذه الجماعات مئات أو حتى آلاف الأشخاص إلى الشوارع وأجبرت الصحافة المحلية على الاعتراف بوجودها.

وفجأة قدمت المجادلات التي دارت في سياق الإعداد للكونفرنس الحزبي الخاص فرصة لهذه الجماعات للنشاط الجماهيري الحقيقي عندما أعلنت أقسام من الجهاز الضوء الأخضر لشن حملة ضد تعيين شخصيات فاسدة أو غير شعبية بوجه خاص كنواب. وفجأة أمكن لتلك المجموعات الصغيرة التي استغللت هذه الثغرة أن تجد نفسها تقود مظاهرات احتجاج تصل قوتها إلى آلاف. وكما لاحظ المعارض اليساري كاجارليتسكى (1984) "اجتاحت البلاد موجة من المظاهرات". وفي كل مكان تقريباً بدأ المحتجون في طرح أسئلة تجاوزت مسألة شخص المندوب، وعلى سبيل المثال، في اجتماع ضم 5000 شخص في باروسلاف.

بدأ أن تيار النطح الذي تلقى في الاجتماع الجماهيري الحادي بلا نهاية. كان الناس يتحدثون ليس فقط عن الإجراءات الانتخابية للكونفرنس الحزبي، بل أيضاً عن الإدارات الهزيلة في المدينة، وحول العجز الحاد في المستشفيات والإسكان، وحول حالات انتهاك مبدأ الإنصاف الاجتماعي. كما غُرضت على الملا مظالم شخصية. وأخذت كومة طلاب الإعداد بالكلام ناول، ونابى (1971).

وقال كونفدرال الحزب للكونفرنس أنه ينبغي أن تكون هناك "آلية دائمة لمقارنة الأراء للنقد والنقاد الذاتي في الحزب والمجتمع" سارعت إلى إضافة أن
"المشاكلات... لا ينبغي أن تقوم إلى مواجهة سياسية، إلى شقاق بين القوى الاجتماعية".111. لكن المواجهة كانت قائمة فعلاً بالإضافة إلى اتفاق السخط بين القوميات غير الروسية كان هناك اندفاع متواصل إلى الاحتجاجات في طول البلاد وعرضها. كما وقع هنا وهناك قليل من الاضرابات غير المعلنة عادة، والقصيرة للغاية عادة، حول الأجور وشروط العمل.

وفي غياب يد حازمة من المركز سيطر على الجميع تماماً، أحسن البيروقراطون الذين يديرون المشروعات والحكومة المحلية بأن السبيل الوحيد للاحتفاظ بسيطرتهم على أولئك الذين تحتيمن هو التسليم ببعض هذه الضغوط على الأقل. قطعت الوعود بمنح حقوق قومية أسوأ، وإغلاق المصانع الأكثر تلوثاً، ورفع الضرائب على الأجور، وال穿透، والتعليم، والصحة.

وهذا ففي حين فشل الإصلاح في رفع ناتج الاقتصاد، ارتفع فجأة مقدار إتفاق الحكومات والمشروعات. وفي 1988 ارتفعت الدخل بحوالي 8.5 في المائة، والناتج الصناعي بـ 3.5 في المائة فقط. وتم إبلاغ اجتماع لمجلس الوزراء في أوائل 1989 بما يلي:

على مدى ثلاث سنوات من ميزانية الخطة تجاوز الإتفاق الدخل بـ 8000 مليون روبل. بلغ عرض النقود أيضاً حريحاً، تضاعفت حجمه بالمقارنة مع السنة السابقة، تجاوز بآربعة أضعاف الرقم الوسطي للخطة الخمسية الحادية عشرة... وكان هناك ارتفاع في عجز ميزان المدفوعات...112.

حدث مثل هذا الاحتفاد المفاجئ للأزمة الاقتصادية تشوشًا بين صفوف أولئك الملتزمين بالإصلاح. فمن جهة، هناك ضغط من جانب البيروقراطيين الكثيرون جداً من ذوي العقلية المحافظة في الحكومة والصناعة من أجل إعادة العمل بالأساليب القديمة للرقابة المركزة، باستخدام البلطة من أعلى لجعل المديرين في كل مشروع ينتجون المدخلات التي يطلبها المديرون في مشروعات
أنفسهم. وقامت قيادة الحزب بتحولة محدود في هذا الاتجاه عن طريق فرض ضوابط سعرية جديدة على سلع كثيرة وحذر تصدير سلع استهلاكية بعينها.

من جهة أخرى، كان هناك ضغط من أجل مزيد من الإصلاح من جانب الاقتصاديين الذين زعموا أن منافسة أكبر بين الشركات والمشروعيات ومنافسة مباشرة في نهاية المطاف، بين الشركات داخل روسيا وتلك التي في أماكن أخرى في الاقتصاد العالمي يمكنهما وحدهما إجبار المديرين على أن يكونوا أكثرا وعلى أن ينتجون الأشياء المطلوبة.

لم تعرف القيادة في أي اتجاه تسير لكونها استطاعت أن ترى مشكلات هائلة في كل من المقربين. كانت تعترف أن نظام البلطجة المركزة أدى من قبل إلى وضع ما قبل-الأزمة. لكنها كانت تعترف أيضا أن القيام بالععطاط جذري في اتجاه السوق يمكن أن يدمر أقساما بأكملها من الصناعة. وحتى سبب "السوق" المحدود أكثر والمتمثل في السماح لكل الأسعار بالإرتفاع واجتية عقبة هائلة: أدت ارتفاعات أسعار كهذه في بولندا في 1970، و1972، و1980، إلى ثورات عمالية ضخمة. وكما عبر مستشار جورباتشوف، أجابيتشان، في أوائل 1989:

"إصلاح أسعار القطاعي... ضروري" لكن بسبب "النتائج الاجتماعية" ينبغي تأجيله لمدة ثلاث أو أربع سنوات.

لم يعود إيدال البيروقراطيين القدماء، وغير الأكفاء، والفاسدين، حتى إلى تغيير جوهر في أداء البيروقراطية ككل. وكما اشتكى جورباتشوف ذاته:

حوالي 22 في المائة من وزائنا، و11 في المائة من السكرتيرين الأوائل للجان الحزبية في المناطق الإدارية ومن روساء اللجان التنفيذية السوفيتية في المناطق الإدارية، و32 في المائة من السكرتيرين الأوائل للجان الحزبية في المدن والأقاليم أهمون جدد... لكن الماضي ترك آثره عليهم... فاتهمهم الأول

ينصب على خط تأليف حكومي مباشر، ومنبج جيدة، وسيارة وهلمجها...
وبعدها كثير من الناس وراء مصالحهم الذاتية الأنانية الخاصة، لكنهم يريدون تسليط لمخبئين في القناوع الملائم المشترك في الاهتمام بالشعب والاشتراكية!".

بعد ذلك بثمانية عشر شهرا لم يكن شيء قد تغيّر. فأولئك الذين عينتهم جورباتشو夫 بنفسه نصبوا له وانضموا في لجان هيئة المركزية لأنه لم يوفر "الاستقرار". ومن أجل وقف الانهيار الاقتصادي، أدخل ريجكوف تدابير ريزهكوف طوارئ للسنتين الأولى من الأمر الذي منح المركز سيطرة ضخمة على الخطط الاستثمارية للمشروعات، وسلسلة التسعير، والتجارة الخارجية. وسرعان ما اتّهم الاقتصاديون المؤيدون للسوق بالعودة إلى الأساليب "الرأسمالية" والأوامرية في الإدارية الاقتصادية!".

١٤٨
التفاوت الداخلي

عندما تفقد العناصر التي تكون أي آلة بيرقراطية كبيرة تقتني بزعمائها فإنها تستدير لتهاجم بعضها. وعندما تفعل هذه العناصر ذلك فإن أولئك الذين سيطرت عليهم في الماضي يبدأون بما بعد في بداية الأمر طريقة مشوهة ومرتبكة، في الإلحاح في المطالبة بحقوقهم. ظل هذا يحدث في الاتحاد السوفيتي على مدى السنتين الأخيرتين، والواقع أن أقوى عرضا من أعراض فقدان الثقة بجورباتشوف هو النزوع إلى التفاف الداخلي للاتحاد السوفيتي- المسألة القومية.

إنها مسألة نجد اليسار مشوشا بشأنها عالميا في أكثر الأحيان بصورة تدعو إلى اليأس. على سبيل المثال، أكد إيريك هوبسباوم أن كافة الأجزاء الأخرى من الإمبراطورية الروسية أفضل حالا بوجه عام من روسيا ذاتها وأن النزعة القومية لدى شعوب كالآرمن "لاعقلانية بكل معنى الكلمة" (149).

ويعني هذا تجاهل الطريقة التي وصل بها ستالين بصورة منهجية سياسة تروبس للشعوب غير الروسية كجزء من عملية تعزيز قيصة البيروقراطية المركزية، الناطقة بالروسية. وقد طرّح ستالين قوميات الأقليات من مواقع السلطة، إلى حد أنه في أواخر الثلاثينيات كان 17 فقط من 1310 موظفين في القوقاز الشمالي من المواطنين المحليين (147). ووصف ستالين جسدياً متفقى هذه القوميات وقام بتهجير أمم بأكمالها آلاف الأملاك. وكان خروشوف أقل وحشية (147)، لكنه فصل كثيرا من القادة الحزبيين المحليين بتهمة "النزعة القومية البرجوازية الصغيرة" (147). وفي ظل بريجينيف سُمح لقادة بعض الجمهوريات بأن يلعبوا على سمات ثقافية بعيدا للقومية المسيطرة محليا لكن دون مناشقة للسيطرة الشاملة على

149
الاتحاد السوفيتي من جانب البيروقراطيين الروس، والتي يعبر عنها محليا وجود السكرتيرين الحربيين الثانيين الذين كانوا دائما تقريبا من الروس. أما حق استخدام اللغات غير الروسية فقد داسوه بالأقدام منذ أواخر العشرينات فصاعدا، ولا شك في أن التسامح إزاء لغات الأقليات في ظل بريجنيف لم يرجع هذه اللغات إلى المسواة مع اللغة الروسية: أعلن أغلبية سكان العاصمة الأوكرانية، كييف، أن لغتهم القومية هي اللغة الأوكرانية، ومع ذلك لم يكن يدرّس بها سوى خمس المدارس؛ وفي غير غيابا ليست هناك روضة أطفال واحدة تستخدم اللغة المحلية في المناطق الحضرية؛ وفي مولدافيا تم إجبار الناس على أن يكتبوا ويقرأوا اللغة مستخدمين حروف الهجاء الروسية، وليس حروف الهجاء الرومانية التي كانت سائدة حتى أواخر الثلاثينيات والتي كانت لا تزال مستخدمة لنفس اللغة في رومانيا المجاورة.

لكن النزعة القومية فعلت أكثر من مجرد توفير وسيلة للناس للاحتجاج على الاضطهاد القومي. لقد أدت أيضا إلى تعميق مشاعرهم بالاغتراب عن أولئك الذين كانوا يديرون الدولة المركزية والمشروعات العملاقة، والواقع أن مؤسسات عموم الاتحاد والتي تهيمن على البلاد تتكون بأغلبها الساحقة من روس، أو - إلى مدى أقل - من بقية السلافين. فعضاوان فقط من أعضاء المكتب السياسي من غير الروس. ويتوزع الروس أقل قليلا من نصف السكان لكنهم يشكلون 59.7 بالمئة من عضوية الحزب الذي يبلغ 18 مليونا أما غير الروس الذين يريدون أن يحققوا نجاحا لأنفسهم فإن عليهم أن يفعلوا ذلك عن طريق التكيف مع القومية المسيطرة وقبول ما هو، في نظرهم، لغة أجنبية.

علاوة على ذلك فإن الأوضاع أسوأ في المتوسط في معظم الجمهوريات - لكن ليس في البلطيق- منها في روسيا نفسها. وفي السبعينيات كانت مستويات المعيشة تمثل 76 في المائة فقط من متوسط الاتحاد السوفيتي ككل في أذربيجان، 75 في المائة في أوزبكستان، و 91 في المائة في كازاخستان (1980). ورغم أن معدل
وفيات الأطفال كان أدنى في لاتفيا مما في جمهورية روسيا، فقد كان أعلى 80 في المائة في أذربيجان و 40 في المائة في أرمينيا. وكان المعدل أعلى بنسبة ضعف في تبليسي، عاصمة جورجيا، مما في يلينجراد (100).

في ظل هذه الظروف، من السهل جدا أن ينظر الناس إلى المشكلات الاجتماعية وكأنها ناتجة عن التمييز القومي. والأهم من ذلك أن وجود مؤسسات "إثنيّة" على مستوى الجمهورية يقدم مركزا سهلا للتحريض. ربما استطاعت مظاهرة محلية أن تكِّنلت للضغط مجلس سوفيت في جمهورية محلية أو لجنة مركزية للشروع في العمل بطريقة لم تكون ممكنة قبل السلطة المركزية في موسكو.

والمواقع أن مجئ المظالم القومية والاجتماعية معا هو الذي أدّى إلى وجه الدقة إلى التعبير الأشد مرارة عن النزعة القومية في أرمينيا وأذربيجان. فيما يتعلق بالأوضاع في كاراباخ، وفي أذربيجان ككل، وفي أرمينيا فإنها كلها أسوا إلى حد كبير من المتوسط الخاص بالاتحاد السوفيتي ككل. وفي يوليو 1988:

روت إسميا أن احتجاجات كاراباخ بدأت كاحتجاجات ضد سياسة الإدارة الكارثي والأوضاع الاقتصادية اليائسة. ولم تتخذ وجهة قومية إلا فيما بعد...

وقالت الصحيفة إن الحم والزلز تم توزيعهما بالحصص لفترة طويلة. وذلك رغم أن كاراباخ إقليم زراعي. ونصف الأسر الفلاحية لا تملك أي أبقار، وثلثها لا تملك أي حيوانات على الإطلاق... ولا يمكن الناس في ستيابانكوبرت مواصلة جارية 

إلا لمدة ساعة واحدة في اليوم، بسبب الإمدادات غير الكافية (101).

ووصف تقرير أبناء موسكو الأوضاع المعيشية لأولئك الذين اشتركوا في أعمال الشغب المعادية للأرمن في سومجاي في فبراير 1988 كنها بعيون إما في بيوت شباب أنتبه بالكنى أو على طريقة العالم الثالث في مدن الأوكاخ.

كان هناك 50 بيتا من بيوت الشباب في مدينة واحدة صغيرة. وكانوا هم المحطرين، لأن الآخرين كان عليهم أن يقطعوا بمدن الأوكاخ المصنوعة من
ألواح الصيف القديم، وأصداف [حيوان] الكوكب، وكل الأسمنت المسلح التي فيها عيون، بجوار مصانع يقفز الدخان، والشاحن، والرمال... ولولا التضليل المشترك على الحيل والمواقف المتلاژة البارزة من الأرض ما كان بإمكاننا مطافأ أن نتخيل أن أساسا يعيشون هناك...

أشارت صحيفة في باكو إلى أن هناك 20000 شخص في أذربيجان كل "غير منخرطة في عمل نافع اجتماعيا" [أي أنهم عاطلون] (2001). ونقل راديو باكو عن كونفرنس حزب رسمي حول التمييز ضد اللغة الأدبية لصالح الروسية ما يلي:

"والتعبيرات كثيرا في حق اللغة، وال üret، والثقافة، وللذين يروجون للشبه، مهينة لفترة طويلة من الزمن... وكان هناك تقدم قاس بالمعارض والبيئات السوفيتية التي تقلص بصورة مفتعلة مجال استعمال اللغة الأدبية. والواقع أن إعداد الأوراق الرسمية باللغة الأدبية وتنظيم مواسيد الأعمال مهملة... كما أن أكاديمية العلوم، وفروعها، والنقابات الإبادية، وزوايا التعليم، والثقافة، ومجلس الإدارة الرئيسية وأقسام الخدمات، تُبدي إسماء في تطبيق معايير عملية... (2001).

لم تكن الاحتجاجات الأولى في أرمينيا في 1987 تخص كاراباخ بل كانت ضد التلوث المروع في يريفان والذي يُحدثه مصانع كيماويون ويسرب عن محطة طاقة نووية مجاورة. وفي أرمينيا ككل، أبلغ اجتماع للحزب الحاكم أن استيلاء الفرد من اللحم ومنتجات اللحم أقل بنسبة 24 في المائة من مستوى الاتحاد واستهلاك كافة منتجات الألبان يبلغ في مجموعه 50 في المائة من المعتل الغذائي المنصوح به. "وربما، وأنا مسالك أقل بـ 10000 عن تلك اللازمة كانت تُبنى كل سنة، وأن إنتاج السلح الاستهلاكية كان أقل من أهداف الخطة بما قيمته 80 مليون روبل" (1986). وتكشفت حقيقة مواصفات البناء في الجمهورية بالطريقة الأشد ترويحا من خلال الدمار الذي أحدثه الزلزال في ديسمبر 1988."

152
ومع ذلك، فإن بيئة العمل في الأراضي المنخفضة بالبلدان الخاصة بالبلدان العربية. كشفت الدراسات أن أحد الأرقام (عن 1986) بين أن نسبة العاطلين بلغت 27.6% في البلدان في أذربيجان و18% في البلدان في أرمينيا - وكان ذلك قبل أن يؤدي "الانقلال إلى الاستقلال المالي" إلى أن يفقد ثلاثة ملايين شخص في الاتحاد السوفيتي ككل أعمارهم (128). وبوجه الإجمال هناك ستة ملايين من الشباب بدون عمل في جمهوريات أسيا الوسطى وكازاخستان (130).

ولما يكاد يدهشنا أن الحركات القومية ازدادت أتباها وجدارية عندما فقد الناس في الأقليات الأخرى فرأوا أيّ أوهام بأن البيروقراطيا يمكن أن تحسم أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. أما في الجمهوريات الأكثر غنى فكلما بدأت مشكلات الاتحاد السوفيتي ككل صعوبة العلاج، بدأ الانفصال، أو الاستقلال الاقتصادي على الأقل، أشبه بطرق نجاة للإلفات من السفينة الغارقة.

لكن النزعة القومية لم تكن مجرد تعبير عفوي عن الخط الشعبي. لقد قدمت أيضاً للأقسام المحلية من البيروقراطيا الحاكمة سبيلا إلى محاولة حرف النقد بعيدا عن أنفسهم، نحو جماعات إثنيّة أخرى. وفي فترة مذيبة سوميجيت في أوائل 1988، أشارت تقارير في الصحافة الروسية إلى أن قادة حزبيين محلّيين وقيادات شرطة قد شجعوا أشخاصاً على عدم على الاعتداء على السكان الأرمن في المدينة؛ وفي بداية 1990 استشهدت صحف غريبة بزعماء الجبهة الشعبية الأذربيجانية حيث يعانون أن موظفي الحزب المحليين، وليس هؤلاء الزعماء، هم الذين كانوا يحرضون على الهجوم على الأرمن - وهو زعم قيله اليسار الراديكالي في موسكو (202). وفي جمهورية تضاعفت فيها مشكلة البطالة ومشكلة أوضاع الإنسان المروعة بوصول 2000000 لاجئ؛ لم يكن بإمكانهم أن يجدوا إلا المنازل ولا الأعمال، كان من السهل تماماً توجيه الغضب ضد عشرات الآلاف من العمال الأرمن وبعد عن امتيازات البيروقراطية المحلية.
كان ستالين قد وطّد سلطته بسياسة فرق تُسمى ابتداء في القومية السائدة في كل جمهورية باضطهاد قوميات الأقليات في الوقت الذي تعاني فيه هذه القومية السائدة ذاتها على أيدي البيروقراطية المركزية الناطقة بالروسية. والآن يتخذ استباق الأقليات المضطهدة (فتح الباب) بسهولة صورة توجيه هذه الأقليات مشاعر اهتمامها ضد بعضها، كما يحدث عندما قاتل القوميون الجورجيون لدعم الأخباريّين في الوقت الذي كانوا يحتون ضد أضطهاد موسكو لهم، أو عندما شن الأوزبك مذابح ضد المسلمين الذين كان ستالين قد هجرهم إلى أوزبكستان.

ولم يحدث في أذربيجان فقط أن سعت أقسام من الجهاز الحزبي المحلي إلى استغلال هذه الخصائص. لقد قبضت مسألة اللغة بوجه خاص إمكانية للقيام بذلك. فقد أمكن لتلك الأقسام من البيروقراطية والناطقة باللغة المحلية أن تبتني القضية، وأن تحصل على التأيد الشعبي بمحاربة شكل حقيقي جدا من الأضطهاد، وأن تحوّله بعد ذلك إلى سلاح لتعزيز نجاحاتها على حساب أولئك الذين لا ينطقون باللغة المحلية، سواء أكانوا ناطقين بالروسية أو وثيقها من لغات الأقليات المحلية. وكان بإمكان هذا بدوره أن يعود بالفائدة على البيروقراطيين الناطقين بالروسية.

وكانت هناك أقليات ناطقة بالروسية في كل الجمهوريات تقريبا - ورغم أن هذه الأقليات كانت تشتمل على رجال أجهزة حزبية ومدبري مشروعات متميزة للغاية وكان بوسيعهم أن يستبوا بأولئك الذين تحتهم والذين ينطقون باللغة المحلية، فقد كانت تشتمل أيضا على كثير من العمال الناطقين بالروسية والذين يتولون عددا من أكثر الأعمال بوسا في الصناعة الثقيلة.

والواقع أن قدرة البيروقراطيات المحلية على استغلال النزعة القومية لأهدافها الخاصة قد أدت ببعض الأشخاص اليساريين إلى أن ينظروا إلى ذلك ووصفه العام الفعل الرئيسي (1930). ويمكن أن تكون النتيجة النهائية لحجة كهذه معارضة حق قوميات الأقليات في تقرير المصير على أساس أنه إذا حدث أن تقتبت الاتحاد السوفيتي إلى قومياته المكونة فإن ذلك سيخلق وضعا أسوأ بكثير من
الوضع الحالي حالياً ... وسيطلق العنوان لعملية بلغة وسيوشون النضال البيروقراطي (8)،
أو على أساس أن المحصلة الوحيدة يمكن أن تكون حمامة بم لا نهاية لها (9).

هذه الحجة مقلوبة تماماً رأساً على عقب. فالبيروقراطيون المحليون يمكنهم أن يستغلوا مشاعر الحزن القومي لأن هذه المشاعر موجودة. ولم يكن حكام الجمهوريات المحلية هم الذين بدأوا الحركات القومية في دول البلطيق. وكما سبق أن رآين، كان على جورباتشوف أن يُبذل الحكام القدامى الذين لم يكونوا ليقفوا
تنازلات إلى الحركات القومية التي كانت مزدهرة فعلاً آنذاك! وفي بيلاروسيا، أو أوكرانيا الغربية، أو أرمينيا، أو مولدافيا، أو أوكرانيا، أو جورجيا، لم يضمن البيروقراطيون إلى هذه الحركات إلا بعد أن انطلقت فعلاً. وصحيح أنهم حالما
انضموا إليها حاولوا توجيهها بعيداً عن الخيار المتصلب الممثل في المواجهة مع
 الكرملين نحو الخيار المعتدل المتمثل في إزجاع قوّميات الأقاليم المحلية.

والواقع أن المسؤولية عن خطر إرقة الدماء فيما بين الطوائف يجب إقاضها
على أولئك الذين شجعت أعمالهم طوال 60 سنة على الخصومات القومية -
البيروقراطية المركزية، وبصفة رئيسية الناطقة بالروسية. وإذا كان الأرمينيون والآذريجانيون قد هاجموا بعضهم فذلك لأن البيروقراطية الحاكمة لم تكن لتمح أيّاً من الجماعتين الإثنيتين الحقوق القومية الكاملة (بما في ذلك حق أذربيجان في الانفصال عن الاتحاد السوفيتي وحق ناجورنو كاراباخ في الانفصال عن
أذربيجان) ولم يكن بإمكانها حلّ واحدة وحيدة من المشكلات الاجتماعية الملحة
التي تنفّض على الناس حياتهم.

شيء واحد في سلوك جورباتشوف ظلّ ثابتاً بعند عبر كل انعطافاته وتقلباته
فرغم كل حديثه عن "المقترحة نظر إلى محاولة إحراز تطور حركة إقتصادية في
منطقة بكو الهامة صناعياً على أنها أهم شيء منفرد، معتقداً أن الجرافياء ستمعن
دائمًا تحوّل الحدث الإقتصادي بين الأرمن الغاضبين إلى عمل. وهذا يفسر لماذا
كان قمعه موجهاً لوقت طويل ضدّ المطالب الديمقراطية للغالبية في كاراباخ. وهو

155
يفسر أيضًا لماذا وَجَّهْ مَرَّةً أُخْرَى قَمَعَهُ الدموي إلى الأذربيجانيين في اللحظة التي تطورت حركة انفصالية حقيقية بينهم. كانت المراكز الحدودية مع إيران أهم لبيروقراطية عموم روسيا من أيّ حديث عن الديمقراطية أو الحقوق القومية. ولن تكون هناك حكومة يختار شعب قوميات الأقليات بحرية أن يعيش في ظلها، قبل أن تكون هناك في الاتحاد السوفيتي حكومة مستعدة لأن تترك الناس يهدمون مثل هذه المراكز الحدودية إذا شاّعوا - وستكون هناك حاجة إلى ثورة اجتماعية لتحقيق ذلك.
لماذا تتجه البيروتريوكا إلى الفشل

لست إخفاقات جورباتشوف نتاجاً لوقائع شخصية. لقد كانت ماثلة منذ البداية في صميم المهمة التي حذوها لنفسه.

من الناحية السياسية، ارتكزت البيروتريوكا على المناقشة. كان لا بد من إعادة تنظيم جغرافية لأضخم بروتاجرافيا في العالم، ولم يكن من الممكن أن يحدث ذلك دون السماح بالضغوط عليها من خارج صفوها. لكن هذه البيروتراجفيا كان لايزال مستمرة منها أن تفرض مطالب الحكومة المركزية على بقية السكان. ولا بد أن ندرك أن جورباتشوف قلب رأساً على عقب كلاً من صفو البيروتراجفيا وصفوف الجماهير التي بدأت تتظاهر، وصولته في أيديها، قبل ذلك بستينات. كان جورباتشوف يحذو هذه النموذج الحكومات الإصلاحية في أوروبا الشرقية في الخمسينيات والستينيات:

فشل الاقتصاد... يؤدي إلى تقاسم في الجهاز. قم ببدا في الدالبة بإصلاح شامل... وعند نقطة بعينها تستدعى البيروتراجفيا الإصلاحية شريحة غير بروتاجفية بعينها (المثقفين، الصحفيين، الطلبة) لمساعدتها في شنّ الجهاز وتدعوها تستولى على السلطة. لكن هذا يسمح لطبقات غير بروتاجفية (عمال في المقام الأول) بتعين نفسها بل شجعها على ذلك، في البداية خلف أقسام من البيروتراجفيا الإصلاحية، لكن بصورة متزايدة لمصلحتها الخاصة...

والإصلاحيون... حاولوا ركوب العاصفة. لكنهم لا يمكنهم أن يفعلوا ذلك إلا بإعادة تأكيد البنية الطبقية الأساسية للمجتمع. وهذا يعني تحطيم أيّ مكاسب يكون العمال قد حققوها. وفي البداية تجري حرب الأسلوب "البارد" المتمثل في الهيئة الأيديولوجية (مثل جومولغا بنجاب، وناجي، بدون نجاح كبير في 1956،
وذهبنا إلى شيك في 1968، وإذا فعل هذا فإن الأسلوب الساخن المتمثل في القمع
المسلح... يتلاءم حينئذ (كادار في 1959، هوسك في 1969)... وعلى أي حال فإن القسم الإصلاحي من الجبهة مجرد على التفاهم
مع أعداءه الداخليين والخارجيّين، ومع أساليبه إذا كان له أن يقتاد التحـّل
الكامل على أيدي القوى التي أطلقها بنفسه من عقباتها. إنه مجرد على أن يعيد
فرض علاقات الإنتاج المناقضة، رغم التحدي مع النمو الأكـّـم للاقتصاد
الترمي (11).)

لكن المشكلات التي تحيط بجورباتشوف - أو أي شخص قد يحل محله-
أسوأ من ناحيتي من تلك التي أحدثت بأسلابته الأوروبيين الشرقيين. أولاً، كان في
متناول هؤلاء سلاح خارجي جبار. إذا اختاروا طريق القمع: القوة الضخمة لقوات
الاتحاد السوفيتي المسلحة. وهذا سلاح لآزال موجودا، كما بين الانتقاض على
بافو في يناير بكل قوة. لكن هذه القاطع تأكل بالهزة في أفغانستان
وبالجلاسست إلى بعض صفوف هذه القوى. وليس من المحتمل أن يكون من
الممكن استخدام هذا السلاح بصورة فعالة لإعادة فرض النظام في كل أنحاء
الاتحاد السوفيتي إلى أن يبدأ الاضطراب في المجتمع بوجه عام. ولم يحدث ذلك
إلى الآن.

ثانياً، لا يمكن فشل الإصلاح الاقتصادي مجرد فشل في التنفيذ. هناك خطأ
في صميم فكرة الإصلاح ذاتها. فالهدف هو إعادة بناء الاقتصاد السوفيتي. بحيث
تتسع أسماه القدرة على تكيف نفسها مع المستوى العالمي الراهن لقوى الإنتاج
في حين تتوفّق أقسام أخرى. لكن من المؤكد أن يكون هذا مشروعًا مؤلمًا إلى
أقصى حد، ليس فقط فيما يتعلق بأولئك العمال الذين يعانون في هذا السياق بل
كذلك فيما يتعلق بأغلب الأعضاء الأفراد في البيروقراطية.

وقد اقتصت إعادة بناء الاقتصاد البريطاني بين منتصف السبعينيات
ومنتصف الثمانينيات إغلاق مصنع من كل ثلاثة مصانع تقريبا وتدمير الرأسمال

ومن المشكوك فيه للغاية أن إعادة البناء كانت ستتواصل بسلامة لو لم يكن لدى الرأسمالية البريطانية تلك الإضافة السعيدة المعتملة في عائدات برزو بحر الشمال.

واقتصاد الاتحاد السوفيتي أضخم كثيرا من الاقتصاد البريطاني، وكانت مشروعاً أكثر انعزالاً بكثير عن بقية العالم طوال ستين سنة. والسبب، التي سيدمرها انفتاح فوري على المناقشة العالمية أضخم بصورة مماثلة.

وكان بمستوى هذا، بدوره، أن يلحق أضراراً كبيرة بالمشاريع التنافسية الباقية عندما فقدت موردين للمواد الخام والسلع الورقية كما فقدت مشتررين لناجحاً.

إعادة بناء كهده، بعيداً عن تقديم مجال "المشروع ليزدهر" (كما يعتبر أصادر السوق)، يمكن أن تفتح بكل بساطة ثقوباً سوداء في ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ومن شأن ذلك أن يغذي السخط الاجتماعي والقومي على نطاق أوسع كثيراً مما شهدناه إلى الآن - ما لم يكن ذلك مصحوباً بنطاق للقمع أقرب ما كان في عهد ستالين منه إلى ما كان في عهد بريجنيف.

لم يكن لدى المصالحين في الاتحاد السوفيتي أي خيار سوى أن يحاولوا إدخال آليات السوق الداخلية في حين يحتفظون بالحماية ضد المنافسة الخارجية.

لكن ذلك ترك المشروعات السوفيتية العملية في مركز احترافي أو شبه احترافي، قادرة على إمالة أواخرها على السوق، وعلى إنتاج ما تريده إنتاجه، وليس ما يحتاج إليه الاقتصاد ككل، وعلى رفع الأسعار. وقد أفسدت محاولة الإصلاح بصورة لا يمكن تفاديها إلى التضخم، وإلى عجز يزداد استفحاً، وإلى تقلص إداري للإنتاج.

كتب ماركس ذات مرة قائلاً إن البشرية لا تطرح على نفسها إلا مشكلات تستطيع حلها. لكن ذلك ليس صحيحًا فيما يتعلق بالبشر الأفراد أو فيما يتعلق بالطبقات المستغلة (بكسر الغين). فهؤلاء مدفوعون إلى محاولة تحقيق غايات لا يملكون القوة على بلوغها. كان هذا هو الحال مع جورباتشوف ورأسمالية الدولة.
الروسية. فالطبقة الحاكمة لا يمكنها لا أن تتخلى عن الإصلاح الاقتصادي ولا أن تجعله ينجح. هذا هو السبب في أن البيروتوريكا تغيّرت من إيلام إلى نكبة في نظر كافة الطباق داخل الاتحاد السوفيتي، وهذا هو السبب أيضاً في أن البيروقراطية الروسية، بعيدة عن أن تكون قوية، أضعف في الواقع مما كانت خلال عيد "الركنود".
المراوحية في نفس المكان في أوروبا الشرقية

كان من المتوقع أن يقال في منتصف الخمسينيات إنه عندما تصاب روسيا بالإنفلونزا، تصاب دول أوروبا الشرقية بمرض الصدر. إصلاح معتدل في الاتحاد السوفيتي أفسح المجال للثورة المسلحة في بودابست. وفي 1968 بدأ الأمر تسير في اتجاه مختلف تمامًا، فالاضطرابات المريرة في كل أنحاء الاتحاد السوفيتي، والتي خلفت مئات القتلى كانت مصحوبة بإصلاح سلمي في بولندا، والمجر، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا. وحالما نفهم طابع رأسمالية الدولة لهذه المجتمعات، يصبح من الممكن أن نفهم سهولة الانتقال السياسي في كثير من أنحاء أوروبا الشرقية.

كانت الأحزاب الحاكمة في كافة البلدان أحزاب البيروقراطية الإدارية. وكان في المائة فقط من عمال براغ أعضاء في الحزب في 1970، وبعد ذلك بثلاث سنوات كان عضو حزبي واحد من ثمانية يشغل عمل بدو (11). وانتهت دراسة سوسيولوجية في أواخر السينينات إلى القول إن أعضاء الحزب هم أساسا موظفون أو ينتمون إلى مهن مستقلة (13).

وحتى حينما كانت أقسام من الإنجليزية الثقافية المعارضية، فإن ما يسمى أحيانا "الإنجلزية التقنية" التي كانت تدير جهاز الحزب، والدولة، والمشاريع، كانت محافظًا عميقًا (14). وكانت نزعتها المحافظة عاملا رئيسيًا في السماح للأحزاب الحاكمة القديمة بأن تعود وتوظف سيطرتها بعد صمدة 1956. وكان هذا هو الحال أيضا في تشيكوسلوفاكيا بعد 1968.
ومع ذلك فطول تلك الفترة كانت ضرورات التراكم الرأسمالي تدفع أعضاء الأفراد في مشروعات وحكومات أوروبا الشرقية إلى إقامة صلات أوتوق مع الشركات والدول الغربية. وبدأ رجال الأعمال الأوروبي الشرقي الناجح يشبه ويفكر مثل رجل الأعمال الغربي الناجح، حتى إن بقيت الأيديولوجية الرسمية مختلفة، والواقع أن رجال الأعمال، الذين كانوا يديرن المشروعات الضخمة التي كانت تحت مركزا اختراعيا داخل اقتصادات صغيرة نسبيا، كانوا يعزوون بصورة متزايدة ما كان يقترن "المخططون" المركزيون، ويخبرنا وصف للاقتصاد التشيكوسلوفاكي، اشترك في تأليفه وزير المالية الجديد في البلاد، كيف أنه منذ الخمسينيات فصاعدا:

"بُدِّأت شركات اختراعية ضخمة تستخدم سلطتها المكتسبة حديثا لإسلال الخطط على المخططين الرئيسيين... وطول أكثر من عقدين من الزمن عرقت تشيكوسلوفاكيا مجرد "لعب بالخضوع"." (1)

لم يكن رجال الأعمال الأوروبيون الشرقيين شديدي الاهتمام بالأيديولوجية، بشرط أن يديروا مشروعاتهم بنجاح، فبرامجو الرأسمال لحماية امتيازاتهم الخاصة الضخمة للغاية. وكان بوسعهم أن يحملوا بطاقات الحزب لأن عضوية الحزب كانت تساعدهم في النجاح - ولأن الحزب كان يستخدمهم في فع الانتقال في صفوف القوة العامة. لكنهم لم يأخذوا المعينات الحزبية المعلنة مأخذًا الجد. وقد روى المشقك السلوفاكى السابق، سيميكا، كيف أنه كان من الممكن حتى قبل 1968 العثور داخل الحزب التشيكوسلوفاكي على "معادين ملتزمين للشيوعية، ومعجبين متحمسين بالمجتمع الاستهلاكي الغربي." (2)

هذه الطريقة تمّ ببطء إرساء الأساس لتحول مفاجئ في وراءات الكوارث الرئيسين في بروتوكولات الحزب الحاكم والحكومة في اللحظة التي دخل فيها المجتمع في أزمة سياسية عميقة. ولم يحدث مطلقًا أن اشترك كبار المديرين في المعارضة، ولا يوجد، في حدود علمي، حالة واحدة من هذا القبيل في أي مكان في
أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفيتي. لم يكن البيروقراطيون هم الذين خرجوا إلى الشوارع، وكان أنهم دائماً أن ينحزوا إلى النظام عندما كان العمل يضربون، كما حدث في بولندا في 1980-1981. لكنهم أخذوا بصورة متزايدة ينظرون سراً إلى الأيديولوجيا السالتيانية الجديدة الحاكمة على أنها شيء غير مألوم لا ينبغي أن يقذفوه له أكثر من ولاة فظي.

غير أنه كان هناك قسم صغير من الإنجليسيا تمثلته وظيفته في أن يبسط بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد - المستشارون الأكاديميون، الاقتصاديون والموسيقى، للنظام. وفي الخمسينيات والستينيات كان هؤلاء قد قبلوا نماذج هذا النظام للتنمية الاقتصادية. وفي حين أن الاتجاه العالمي الواسع كان للازول نحو درجات متباينة من رأسمالية الدولة، كان كافة المستشارين الاقتصاديين ينظرون إلى "التخطيط" وملكية الدولة على أنها من الأشياء المسلّمة بها. أما أولئك الأبعد نظراً فقد رأوا أن البنية القائمة عرضة لضرائب تتزامن الأزمات (وبوجه خاص الأزمة المتكررة التي ترجع إلى فضيّ التراكم ودورة الاستنمار) والفافد. وتمثل حلهم في إصلاح اقتصاد الأوامر، واختيار "شيوعية الإصلاحات"، وعدم الاندفاع في اتجاه رأسمالية غريبة كانت بدورها تستخدم بصورة متزايدة لغة "التخطيط".

مع مضيّ الوقت بدأت المواقف تتبدل. ظهرت مجموعات من الاقتصاديين الذين عثروا عليها وعبروا عن الاتجاهات الجديدة الناشئة في النظام العالمي. وقد رأوا أن ما يهم طبقة حاكمة ناجحة هو قدرتها على مقاومة المنافسة المتعددة الجنسيات برأسمالية الدولة. واتبعت نظريتهم إلى عبادة للسوق غير المقيّد. ومن النموذج السالتياني للمجتمع انطلقوا إلى ما كانوا يسموه "الاشتراكة السوق"، وسرعان ما ألّحوا على أن "الاشتراكة" (أي رقابة الدولة من أي نوع) هي ذاتها عقبة.
لم يكن يستطيع المستشارين الاقتصاديين أن يحسبوا كيف ينبغي أن
تتصرف الطبقة الحاكمة. لكنهم استطاعوا أن يمتصوا بهبارات من شأنها تمكنها
من أن تكون على مستوى التطورات عندما تكون أزمة اقتصادية واجتماعية قد
انفجرت فعلا. كان الاقتصاديو المؤسسة المجرية جميعا أشارار متطرفين "الشراكاتية
السوق" منذ منتصف السبعينيات فصاعدا. ودفعت أزمة أواخر السبعينيات
الاقتصاديين البولنديين، الذين كان من بينهم من قبل أنصار بارزون للتخطيط مثل
كالينيكي ولانج، في نفس الاتجاه. حتى تشيكوسلوفاكيا، التي كانت قد قُدِّرت بقيادة
أيديولوجية تقبل منذ أحداث 1988، كان تحت تصرفها معهد للتبو ناب تابع لأكاديمية
العلوم التشيكوسلوفاكية لتقديم طريق بديل إلى الأمام من أجل مدير البلاد.

هذا هو السبب في أن الأمر لم يكن بحاجة إلى أكثر من ضغط خارجي
ضئيل للغاية ليتم صرح "الشيوعية" الأوروبية الشرقية. أما الأشخاص المسئول
 الذين في القمة، الكادرات، الياكيسات (3)، الهويتاركت، الأشخاص الذين ظلوا طوال
حياتهم متفقين في الأساليب القديمة للتركاز والتي تقوم على اقتصادات الأوامر
المحصورة قوميا، فقد أبرعوا وأرعوا حول الخيانة بل داعبتهم أحيانا فكرته أن
يأمروا شرطتهم بفتح النار. لكن الياكيسات الرئيسية التي تحتزم كان يديرها فعلا
أشخاص كانوا قد قيلوا، سرًا على الأقل، الإدراك العام الرأسمالي الجديد الذي
يشيره الاقتصاديون. وكان كل ما هو مطلوب احتمال الأزمة الاقتصادية مقتضبة
بدرجات متباينة من الاحتجاج الجماهيري السلمي حتى تقوم اللاقات المركزية
المجتمعية على وجه السرعة بفصل الحرس القديم - وحتى تقوم اللاقات الحزبية
الإقليمية والقومية بعد ذلك بفصل أعضاء اللجنة المركزية.

والواقع أن المبادرة الشجاعة والنشاطة للطلبة، والمثقفين، والعمال في المقام
الأول، والذين خاطروا بالتزعم لإقامة الشرطة بالخروج إلى الشوارع، قد عُجلت
بتمرد سلبي وجبان، لكن حاسم، قامت به الطبقة الحاكمة ضد حزبي الحاكم القديم.

وهذا ما جعل غالبية الشعب يشعرون بأنهم كسبوا كل شيء، وبكل بسهولة. لكن
السلطة المركزية للطبقة الحاكمة لم تمس.

والطبقة الحاكمة والحزب الحاكم لا يكونان أبدا شيئا واحدا تماما. فالحزب
الحاكم يمثل الطبقة الحاكمة، رابطا أعضاءه معا في انضباط مشترك يساعدهم في
تحقيق غاياتهم ضد بقية المجتمع. لكن الطبقة يمكنها أن تحتفظ بالمصدر الحقيقي
لسلطتها وامتيازاتها، أي سيطرتها على وسائل الإنتاج، حتى عندما ينهار الحزب.

هذا ما تأكد في ألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، بعد سقوط نظمها الفاشية. فقد
تحطمت الطبقة الرسمية التي كانت تربط معا قيادات الشرطة، وضبط الجيش،
وزراء الحكومة، ورجال الصناعة. لكن الطبقة غير الرسمية بقيت كما بقي الدافع
إلى التراكم وهذا ما منحهم هدفاً طبقياً مشتركا ضد أولئك الذين تحتتمهم. ولم يمض
وقت طويل حتى كانوا قادرين على بناء حزب حاكم جديد قادرة على الدفاع
عن مصالحه تماما كما كانت الأحزاب القديمة.

وفي أوروبا الشرقية شهدنا طوال الأشهر الستة الماضية الانتهاب التراكمي
للأنزليات، والجزارات، وحتى معظم قيادات الشرطة، ظلوا في مكانهم. لم تستمتع التغييرات،
وهما ينتقدون مسألة أي حزب جديد ينبغي مساندتهما والسيطرة عليها، محالين
تأمين حصولهم على حكومات جديدة لمواصلة نماذجهم الجديدة للترامك الرأسمالي.
الانتقال السلمي من شكل الحكم الرأسمالي إلى شكل آخر لا يوقف أبدا بصورة كليّة على موقف الطبقة الحاكمة. هناك ضغط قويّ من أجل هذا الانتقال لأن أزمة أشكال الحكم القديمة تخلق سخطا شعبيا هائلا: علاؤه على ذلك يقتضي الانتقال ذاته تمرز الآليات التي احتفظت بالضغط مكبوحا في الماضي - الأجهزة السياسية والأيديولوجية للطبقة الحاكمة. وكما كان مستوى الترّاكم ومستويات القمع المطلوبة لتعزيزه أكبر، كانت هناك إمكانية أكبر لأن تستغل غالبية الشعب هذا التمرز لتعزيز المرارة المتراكمة بانفجار ضخم للغضب والعمل يقذف إلى الفوضى بكافة مخطّطات مصلحة الطبقة الحاكمة. وهذا هو السبب في أنهم في لحظات حاسمة يأملون في الحصول على مساندة أقسام من نفس المعارضين التي اضطهدوها من قبل. لأن المعارضين وحدهم هم الذين يملكون النفوذ الشعبي اللازم للسيطرة على الجماهير ولتأمين أن يكون الانتقال سلميا.

وقد أوضح عضو قيادي في الحزب الحاكم القديم في بولندا، ليزيك ميلر، إيضاحاً لا يس في منطق ممّاح مقاآ حكومية لمنظمة تضامن:

سيكون على حكومة تضامن أن تتعلق بعض المؤسسات الكبيرة حينما تكون منظماتها هي قوية، وسيكون هذا إلى احتجاجات حادة من جانب العمال، وفقد حاولنا أن نفعل ذلك مرات عديدة، لكننا تركنا جانبنا في كل مرة خوفا من رد الفعل. وسيكون على مازوتسكي أن يكون على مستوى المشكلة.

وقد يدعو الموقف في الاقتصاد أسماً، فالانعاس المطررة ستستقر على السلع، وأعمال الشعب ستبدأ، والبلاد ستتحب بالشلل، والعنف سيكون المخرج
ويؤكد المصلح المؤيد للسوق، كليامكين، أن الحكم السلطوي الموصل للازيال ضروريا لأنه لا يوجد أطر بديلة قادرة على السيطرة على انفجار من تحت: "ليس لدينا ما يسمى مجتمع مدني، أي مجتمع منفصل عن الدولة... وليذا فلا مكان تنقل إليه السلطة".(171) وبكلمات أخرى، ليس كافيا تماما للطبقة الحاكمة أن يخترقها أشخاص متزعمون بالشكل الجديد للحكم الرأسمالي؛ فالجماعية أيضا ينبغي أن تتخترقها أطر معارضة، غير رسمية، ملتزمة بالأهداف ذاتها. إن الأيديولوجية التي غزت طبقة رأسمالية الدولة الحاكمة ينبغي أن تضخ أيضًا أولئك الذين ظلوا أذى أعدائها. ومن هنا التغيرات في الأفكار السائدة داخل التجمعات المعارضة في الدول الشرقية بين السينيتيات والثمانينيات.

في تمردات منتصف الخمسينيات كانت قوى المعارضة بقيادة أشخاص كانوا يتحدثون في إطار نوع ما من نموذج "اشتراكي" للمجتمع بديل عن النموذج الساتلاني. وفي الثورة المجرية لم يطالب حتى شخص واحد باستعادة أوضاع ما قبل الحرب أو بمحاكمات الأشكال الملكية الغربية. وكانت تلك القوى التي تجمعت تتف مع طبعة معطاة من النظام القائم، حول حكومة ايمري ناجي وكان مقاتلو الشوارع الأكثر راديكالية ومندوبو المجالس العمومية لا يرون بهذا النموذج. وقد طالبوا برقة الديمقراطية مباشرة على الدولة والمشروعة، ولم يتحدثوا عن الملكية الخاصة (بما فيها يتعلق بالأرض، من خلال تقسيم المزارع الجماعية على الكادحين). وفي "أكتوبر" البولندي في 1956، كان أنصار كل من حكومة جومولكا الجديدة والمعارضة "اليسارية" التي تواجهها، والملكية حول Po Prostu مطبوعة بو بروستو، يقفون مع "شيوعية بجري إصلاحيا". وحتى في تاريخ متأخر مثل 1968 تحدث الخصوم الأكثر جذرية للستالينية الجديدة في بولندا والتطلب "في تشيكوسلوفاكيا في إطار اشتراكية حقيقية بالمقارنة مع الاشتراكية الزائفة للنظام الحاكم".(172)
وبعد أن يُنظر في الناحية النهائية للاستراتيجيات الدولية، يقترب من التخطيط ودمج القوة الدولية لوسائل الإنتاج الرئيسية بشكل راديكالي من الديمقراطية. وكانت المحادثات داخل المعارضة الدور حول درجة الديمقراطية الراديكالية، حول ما إذا كانت المجالات العملية ينبغي أن تفتح أم أن تستر، أن تعمل إلى جانب الدولة القائمة أم أن تسعى إلى أن تحل محلها.

وقد تغيّر هذا خلال السبعينيات. في بولندا، عاد كورون ومورديليفسكي، بعد فترة طويلة في السجن، وفترة خمود مقروض، إلى السياسة الم nærضية لكنهما ارتدًا عن مواقفهم الثورية السابقة لصالح ثورة محدودة، وكتب أدم ميشينسك دراسة طويلة، الليبرالية والكابيتال، تحقق الإقامة بالتحلي عن مجالات اليسار-اليمين القديمة لصالح برنامج مشترك للدفاع عن الحقوق المدنية(21).

وفي المجر كان وجود "اليسار جديد"، وتدّ نفسه في التقليد الماركيزي- أموا رئيسيًا لظهور الانشقاق المكشوف من جديد في أوائل السبعينيات، لكن بعد ذلك سنوات قليلة ابتعد معظمهم ابتداءً حاسماً عن أيّ منظور اشتراكي ويمكن اليوم أن نجدهم أساسًا فيما يبدو في حزب الديمقراطيين الأحرار، الذي ينظر إلى اقتصاد سوق غير متقيد على أنه الاقتصاد الوحيد الذي ينسجم مع القيم الديمقراطية الليبرالية(22). وفي تشيكوسلوفاكيا، استمر اشتراكيون ثوريون أفراد في لعبة دور بارز في الحركة المعارضة حتى لحظة أنبياء حكم الحزب الواحد، لكن التحول في الموقف العام للمعارضة لخصه خير تلخيص فائض هائل، الذي يقول إنه كف عن النظر إلى "الاستراتيجية" على أنها عبارة ذات معنى في منتصف السبعينيات.

و سوف تترّر المعرّضة بتحولها الأيديولوجي بالإشارة إلى الأهوال السائلة بوصفها تثير مخاطر البرامج "الطوباوية"(23) أو الحاجة إلى أخذ حقائق الجغرافيا السياسية (أي القوة الروسية) في الاعتبار(24).
لكن لا هذه الحجة ولا تلك تفسر التغيير حقيقةً. فأهل كالستالينية كانت معروفة جيدًا في أوروبا الشرقية منذ منتصف الخمسينيات فصاعدًا. أما الحجة الخاصة بـ"حقائق الجغرافيا السياسية" فقد أعلنت مع تاكل قدرة القوات الروسية على التدخل. وكان ما حدث فعلاً هو أن قسماً ضخماً من المعارضة بدأ يتطلع إلى بديل جديد للنظام الاجتماعي القائم، وهو بديل كان من الممكن إقناع أقسام أساسية من الحكام القائمين بقبوله. وكان البديل، بطبيعة الحال، بديل يمكن فيه لأولئك الذين يديرون المشروعات أن يتناوبوا داخليًا وعالمياً بدون توسط بيرويراتيا الحزب والدولة. وكان المقصود - رغم أن أحداً لم يعبر عن ذلك بكل هذه الصراحة - أن أسلوب رأسمالية الدولة الخاص بالبيرويراتيا العليا القديمة في التراكيم كان عليه أن يفسح المجال لأسلوب السوق المتعدد الجسيمات الجديد.

كان يجري تمييز السبيل لمقارنة كهذه في الدوائر الفكرية في وارسو. وحتى في أيام 1981-82 المحمومة كان هناك لقاء للقونلى في صفوف المعارضين الفكريين الذين كانوا يقدمون المشورة لمنظمة تضامن وأولئك الذين كانوا يقدمونها للحكومة. وقد روت يانثيجا ستانيسكيIS Jadwiga Staniszkis في المفاوضات الأولى في جانفي 1980 بين الجانبين، كيف أن:

الخبراء على الجانبين... كانوا لذا الحد أو ذاك أعضاء في نفس الوسط في وارسو. وكان خبراء الحكومة اتفاقين في الواقع لكنهم كانوا من الناحية الأساسية محتفزين مؤالي لليونان. وكانا اتفاقين بصرف النظر، لكننا كنا لا نزال مقبولين داخل إطار ليبرالية [السكتير العام] شيريك "الديكورية". ولو كان الأمر مجرد مسألة مواقف سياسية كان لمستطاعنا بكل سهولة أن نتبادل الأماكن.(11)

مع إزدياد أزمة البلاد سوءًا خلال 1981 وافق الزعيم الأقوى نفوذاً لنظام تضامن، ليخ فاونسا، على فكرة التعاون مع "إصلاحات" الحكام القدامى. لكن الشخصيات الرئيسية في الطبقة الحاكمة فهموا أن أعضاء النقابة كانوا أشد مرارة وأكثر ثقة بالنفس من أن يقبلوا أعباء الجانب الاقتصادي لأتفاق كهذا عليهم. وفي
ديسمبر 1981 لجأوا إلى انقلاب عسكري لتحديد قوة النقابة. لكن الانقلاب عجز عن وضع حد للأزمة الاقتصادية، وبحلول 1987 كانت هناك قوى هامة داخل النظام وداخل المعارض على السواء تضغط من أجل "ميثاق مناهض للأزمة". على جانب النظام كان التعديل البراجماتي بعيدا عن رأسمالية الدولة نحو رأسمالية السوق المعتددة الجنسية. قد مضى بعيدا إلى حد أن وزير الصناعة كان مديرًا سابقا من البيروقراطية العليا كان قد تحوّل إلى صاحب مشروع ناجح. وعلى جانب تضامن كانت هناك قيادة للنقابة قدمت التحفظات القوية، احتمال أن يشرع العملاء الذين كانوا ذات يوم أعضاء في النقابة في النضال من جديد، وكانت مستعدة لذلك للنظر بجدية إلى صفقة كهذه ورغبوا خيارًا يقدمون إلى الاقتصاديين الذين كانوا يشرون باقتصاد صار جزء من النظام تجربة.

لم يفكر معظم أعضاء المعارض في الأوروب ممثل هذه الطريق السافرة أو الامبالية. وبين قراءة 200 من المنشقين المستقلين في كل بلد، كان معظمهم متفوقين ببراهية عميقا لانظام الحزب الواحد القمعي وكانوا يريدون، ببساطة، أسهل بدلا. وكان اقتصاد "السوق"، والضغط على رأسمالية البيروقراطية العليا لتحول نفسها إلى ملحق للرأسمالية المتعددة الجنسية بيدوان مبشرين بذلك. وكان صحفي غربي، تيموثي جارتون، آش حاضرا في المجتمعات التنظيمية اليومية للمعتددين المدني، التشيكي في النصف الثاني من نوفمبر 1989. وهو يروي كيف كانت تتخذ القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية.

معظم أولئك الحاضرين كانوا ينشطون في المعارض من قبل، وكانت كبرى المجموعات مأخوذة على حدة تتكون من الموقفين على مثاب 77. ومنذ عشرين سنة كانت صحفيين، أكاديميين، سياسيين، محامين، لكنهم يكونون الآن من أعمالهم كونقائيين، أو منظمي شبابًا، أو كتب، أو في أفضل الأحوال- ككتاب محظورين... وقد أرى قليل منهم من السجين مباشرة... وهم يترابطون من الناحية السياسية بين التروتسكي المحدث بين أول والكاتوليكي المحافظ بعمق... Vaclav Bena قاتل بيتا.
و눌 حضور، الذين ينظمهم أساساً أندراً ميلار، وهو تقني ممن مجمع سي كي دي الضخم لللات التثبيق في براغ... ثم هناك أولئك الذين يعدّتهم بالمتخصصين، أي أعضاء معهد التنبؤ التابع لأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية...

والمتخصصون الاقتصاديون في واقع الأمر. ويتبع كهنوتهم الخاص من معرفتهم أو اعتقادهم بعرفتهم، أو على الأقل دفعهم إلى الاعتقاد بهم، ما ينتهي عمله فيما يتعلق بالاقتصاد - وهو موضوع ساخن تماماً في عقول الناس الذين في الشوارع، وهو موضوع ليس لدى معظم الفلسفة، والشعراو، والموثوقين، والمؤرخين، المتجمعين هنا فيه سوياً خاها أقل قليلاً مما لدى العقول الإنسانية الذين يركزون ترامل فيسوكاني... ويؤيد الدكتور فاتسلاف كلاوس. Milton، المنتشر بقدر ما هو واضح، حكّول ملتون فريدمان. Klaus Tomas، زميله الأكثر تواضعاً، الدكتور توماس يشيك. Friedman. Friedrich von... Hayek.

ولم يمض وقت طويل قبل أن يقوم أحد الاقتصاديين بما نظر إليه الناس على أنه محاولة للحصول على منصب رئيس الوزراء في لقاء جماهيري بديوان فينسلاس:

تقلو طنانية رسالته من الطلبة طلبة فيها من الرئيس أن يستبدل كوماريك Pan بداميش. وهي تقول إن الدكتور يان دوشنت كوماريك - الدكتور في العلوم - له برنامج جاد - وهكذا يكون من الواضح لكل شخص يقف في الميدان أن الرئيس قد أقترح لنوعاً مرشحاً كرئيس للوزراء. لكن اذهبوا إلى القافاتس الساحلي، واستكشافاً أن المنتدي لم يقصد ذلك أبداً.
والشيء اللافت للنظر في هذه الذاكرة هو أن كل هذا حدث بدون أن يلاحظ أحد أن كوماريك كان عضوا لفترة طويلة في الحزب الحاكم - وهو شيء مستحيل في الواقع في تشيكوسلوفاكيا ما لم يكن مستعدا لسحب حركة 1968 الإصلاحية وشاهدت ذلك. والواقع أن أي شخص آخر لم يشتبه هذه الخلافة كان سيجري استقباله بارتياب هائل من جانب الطلبة، لكن ليس من جانب الاقتصاديين الذين بدأ أنهم يقدمون علاجا مهما للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والسياسية. لم يصل كوماريك إلى رئاسة الوزراء - إلى الآن. لكنه أصبح نائبا لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وهذا الموقع الذي يقول منه الليبراليين والمستقلين أن حل مشكلتهم الإسكانية يتمثل في نسخ الأساليب التي تنتهجها تأشير في بريطانيا(1)!

وعلى نحو مماثل، يشغل مستشارو تضامن من غلطة دعوة "السوق الحر" وزارات الاقتصادى في وارسو، ويتلقون المشورة من الاقتصادي الأمريكي جيفري زاكس - ويتكون لكورون ذي المبادئ الاشتراكية الديمقراطية وزارة العمل، التي تحاول منها أن يوقف المقاومة العمالية بين الفلبين مثل هذه السياسات.

في ألمانيا الشرقية كان أغلب أولئك الذين خاطروا في المظاهرات الأولى في أكتوبر 1989 قلقين الثقة إلى أبعد حد بالغرب. لكنهم كانوا يسلمون بأنه لا بد من اتخاذ خطوة في اتجاه اقتصاد السوق. وكان هذا مصدر بوضوح، حتى على بصر الحركة - تقول معظم الناس في اليسار المتعدد، إنها تحتاج إلى درجة من السوق وقبة رأسماليين أجانب. ويتار السوق الاشتراكية قوي جدا(2). وقد وضعهم أفكارهم في موقف أضعف جدا من أن يقارعوا الحجة بالحجة عندما قال اشتراكيون ديمقراطيون من ألمانيا الغربية، وأعضاء في أحزاب الجبهة القديمة، ورؤساء مشروعات ألمانية شرقية، جميعا، للعمال أن الاندماج في الدولة الألمانية الغربية سيقدم حلولا مسحورة لمشكلات الجميع.

173
احتمالات للتعيينات


وإن لم تكن الأهداف بين كلمة الطبني المستقلة (بعثة الغين) وقسم من الطبني المستقلة (بدر الغين). وقد منع أنصار الإصلاح داخل النظام التقدمي الجنود من فتح النار في لحظة حاسمة، فأثروا بذلك الخبير بدون إرادة الدماء. لكن الإصلاح الذي يريدونه يسمى باستمرار لأساليب الاستغلال القديمة، في حين تزيد غالبية الناس، كجزء مند، تحسنا تكتل الأساليب. ويفتح الانتصار العام في الأيام الثورية الأولى المجال للجدال المرير والتحرر العميق من الأوهام.

والمراة والتحرير من الأوهام يكونون أعمق ما يكونون، في بداية الأمر، بين أولئك الذين أقسموا على أعظم المخاطرات في معارضة النظام القديم. وهم يكتشفون أن أولئك الذين كانوا آخر من قفزوا في عربة الثورة قد أمسكوا بعجلة قيادتها، في حين يجري دفعهم إلى هواميش الحياة السياسية. وفي بولندا نجد المستشارين الفكريين لتصاميمهم الذين يؤثرون في الحكومة، وليس العمال الذين خاطروا بأحكام السجن الطويل وهم يشترون إضرابات 1988. وفي ألمانيا الشرقية يقوم بالتوجه السياسي أولئك الذين حققوا نجاحات كبيرة في أحزاب الجبهة في ظل النظام القديم، أو أولئك الذين كانوا تكتونو مرات أرسلهم الحزب الاشتراكي

175
الديمقراطي الألماني الغربي عبر الحدود، وليس المناضلون القدامى المتمركزون في المنذري الجديد أو اليسار المتحدد. وفي تشيكيولفاكي يدير الوزارات الاقتصاديين الذين لم يتركوا الحزب الحاكم إلى أن خُصمت المعركة، وليس الطلبة الذين كانوا يُضرمون بهراوات الشرطة في الشوارع. وفي رومانيا نجد الجنرالات ورجال الجيش الحربي السابقين الذين لم ينضموا إلى الثورة إلا بعد أن هرب شاوشيسكو بهدون الآن بالأحكام بالسجن لأولئك الذين يشتركون في مظاهرات غير مصرف بها.

من السهل تماماً في وضع كهذا أن يشعر المناضلون القدامى المعارضون بأنه قد خانهم ليس فقط القادمون متأخرين إلى الثورة، بل غالبية الناس. وأنت تستمع الآن مناضلين بولنديين وألمان شرقيين يحتشرون على ما ينظرون إليه على أنه الفرصة الكبيرة المفقودة لتحقيق ثورة حقيقية، وكأن فترة الاضطراب الاجتماعي والسياسي قد وصلت إلى نهايتها. مثل هذه المشاعر يمكن أن تقود إلى اتجاهين لا طائل تحتهما على حد سواء، نحو انسحاب مناهز المعنيين من النظام الجديد بأعمال ليس لها دعم جماهيري.

ما يُنَسَى، في كل من الاحتمالين، هو أن الطبقة الحاكمة لا تزال تواجه مشاكل ضخمة خاصة بها. ولذل هذه الطبقة حكومات تتكتب على تحقيق الانتقال من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية المتعددة الجنسيات، لكن مثل هذا الانتقال بعيد عن أن يكون سهلا. ومن الأرجح أن تكون فترة الانتقال حافلة بالمواجهات الاقتصادية والاجتماعية المتكررة، رغم أن جدية هذه المواجهات ستتبنا من بلد إلى آخر.

هناك مشاكل إقتصادية لا بد من مواجهتها مماثلة لتلك التي أحيثت بإصلاحات جورباتشوف الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي. فإنهما قطاعات صناعية كثيرة في كل بلد من بلدان أوروبا الشرقية لا يمكنها ببساطة أن تبقى بعد افتتاح كامل على السوق العالمي، وليس من المؤكد بحال من الأحوال أن تلك القطاعات...
التي تزدهر فعلا في الظروف الجديدة ستكون قادرة على أن تنمو بسرعة كافية لملء الفجوات في الاقتصاد القومي والتي خلقها انهيار القطاعات الأخرى.

ويطلع الاقتصاديون في الحكومات الجديدة إلى الاستثمار الغربي لمساعدتها. لكن هذا الاستثمار ظل، إلى الآن، ضئيل الحجم للغاية، رغم الدعاية الكبيرة التي أحيطت بها وعود الجماعة الأوروبية ورئيس الوزراء الياباني. وكما لاحظت فاينانشال تايمز مؤخراً:

"يُلحظ رجال الأعمال الغربيون من افتراض أوروبي شرقي بأن المال سيتحقق على هذه البلدان بمجرد فتح الباب. ورغم مستويات الأجيزة التي تبنت تلك السائدة في الغرب أو أقلً، لا يزال على بلدان الكتلة الشرقية أن تنافس مع أجزاء أخرى من العالم على الاستثمار. ووفقًا لمسؤول كبير لإحدى الشركات الألمانية الغربية المتعددة الجنسيات، ليس من السهل إقناع أعضاء مجلس الإدارة ب裨اية الوضع في أوروبا الشرقية.

والنتيجة هي أن المبلغ الإجمالي للاستثمار المتاح لإزالة من الأرجل أن يظل صغيرًا. ولا يمكن لعدد صغير نسبيًا من الصفقات الضخمة والمرتفعة القيمة مثل قيام جنرال إلكترود مؤخرا بشراء تونجسام: العجز مكلف 150 مليون جنيه إسترليني أن يخفق واقع أن معظم الاستثمارات الغربية في الكتلة الشرقية لا تشتمل إلا على مقدار صغيرة من الرأسمال".

والموقع أن المستثمرين الغربيين غير مقتنعين بأن فترة عدم الاستثمار السياسي قد انتهى، وهو يخشون من أن المصانع التي يمتلكونها في أوروبا الشرقية قد تواجه مصاعب بيع السلع التي تنتجها في الغرب - وهذا بالضبط ما حدث للاستثمارات الضخمة في بولندا في السبعينيات.

حتى الأجور المتذربي لا تمتل إغراء كبيرا كما قد يبدو. فهناك أماكن أخرى في العالم ذات أجور أدنى من ذلك أيضا. والأكثر أهمية أن القوة الشرائية
لمجموعات الأجور قد تكون متينة فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الإلكترونية، لكنها ليست متينة إلى هذا الحد عندما يتعلق الأمر بالبنود الأساسية كالطعام والمسكن، والتفوق، والوقود. كما أن جانبًا من الانتفاض على السوق العالمي يقتضي رفع هذه الأسعار في اتجاه الأسعار العالمية. لكن هذا بدوره يمكن أن يؤدي بالعمل على استغلال تحرّركم من سيطرة الحزب الواحد في فصول على زيادة الأجور.

ويمن كلاً فاونسا أن يقول للرجال الأعمال الأمريكيين إن بإمكانهم أن يستخدموا عمالًا بولنديين مقابل عشرة دولارات في الأسبوع، لكن هذا يرجع إلى أن الدولار يمكن أن يشترى في وارسو حوالي عشرة أضعاف ما يمكن أن يشتراته في نيويورك من الأغذية والخدمات الأساسية - وهذا وضع يعترض الأرامل الاقتصاديين البولنديين تغييره بسرعة.

والمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالانتقال سائدة في كل بلدان أوروبا الشرقية. لكنها أخذت في بعضها بكثير عن الأخرى. وتمثل المديونية السابقة عبنا هائلاً على الطبقتين الحاكمتين في بولندا والمجر. وسوف ينتج تسديد الفوائد معظم صادراتهم إلا إذا تمت هذه الأخيرة بمعدل سريع على نحو لا يمكن تصوره. كما أن جاناً كبيرة من "المساعدة" المعروضة عليها من الغرب يتخذ شكل قروض إضافية، سيكون عليها دفع فائدة إضافية عليها. وهذا لا يترك لها خيارًا آخر سوى الإعداد للانتقال إلى الرأسمالية المتعددة الجنسيات مع برامج تقشف تجرب معها معاناة ضخمة للغالبية العظمى من الناس. وحتى الآن منع الضعف السياسي الحكومة المجرية من وضع خططها موضع التطبيق بصورة كاملة. لكن الحكومة البولندية قد اتخذت فعلًا تدابير بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يسعى إلى رفع تكاليف الطعام، والإسكان، والوقود، إلى "مستويات اقتصادية" أعلى أضعافا مضاعفة مما كانت من قبل، لخفض الأجور بنسبة 25 في المائة وليخلق نصف مليون أو أكثر من العاطلين. وهناك فعلاً تقارير تقول إن الطوابير قد اخترقت من
الدكاين لأن الناس لا يقدرون على شراء ما فيها؛ وفي الوقت ذاته، يشكو المزارعون بقسوة من أن الطلب الأخذ في الهبوط على الطعام يدفع كثيرا منهم نحو الإفلاس.

عندما انهار حكم الحزب الواحد لم تكن على ألمانيا الشرقية دينو كذلك الخاصة ببولندا والمجر. لكن احتمال الأزمة الاقتصادية، التي كان قد تنبأ بها الاقتصاديون الروس فعلها قبل ذلك بـ 18 شهرًا (43)، سرعان ما تضيّح واقعاً مريراً عندما تدهورت الخدمات وظهرت العجزات مع رحيل 2000 من العمل المهرة بورما إلى الغرب. وانتهت الغالبية العظمى من الناس إلى النظر إلى الاندماج في ألمانيا الغربية على أنه الحل الوحيد، وهو موقف شجعت عليه الطريقة (المشروعات Kombinate العملاقة) في البلاد صلاتهم المباشرة مع الشركات الغربية. لكن التوحيد يمكنه فقط أن يخلق سخطاً هائلاً بين نفس العمال الذين يصرخون مطالبين به الآن. فالأسعار الألمانية الشرقية للطعام، والنقل، والوقود، والإسكان، سيكون عليها أن تضاعف عدة مرات لتصل إلى المستويات الألمانية الغربية، لكن الرأسمال الألماني الغربي لن يكون مضطراً إلى أن يدفع للعمال في المصانع الألمانية الشرقية التي ينظر إليها على أنها متخلفة ومنعدمة الكفاءة ما يكفي لمواجهة تلك الزيادات في الأسعار. وسيكون خياره المفضل ذبح تلك المصانع، تماماً كما فعل بمصانع ذات عمر مماثل في إقليم الروئر، محولاً قواها العامة إلى احتياطي للعمل الرخيص من أجل بقية البلاد. وهذا نجد تقريراً للجماعة الأوروبية:

يتوقع بطالة في السنة الأولى بنسبة 15% في المانيا. لكنه يضيف أنها قد تكون أعلى بكثير. وهو يحذر أيضاً من تفاقم مشكلات التكثيف في ألمانيا الشرقية نتيجة لموجة من الواردات من الغرب... وقد أمكن لمتوسط الأجور في ألمانيا الشرقية بعد الإصلاحات السعرية أن يصل إلى 1300 مارك ألماني غربي، بالمقارنة مع 2400 مارك ألماني غربي في ألمانيا الغربية. كما امكن لتحويل
دخل إضافي قدره 200 مارك ألماني غربي من الغرب إلى كل عامل بأجر أربع للأجر إلى 70 في المائة من المستويات الألمانية الغربية...

ومن شأن هذه التحويلات، رغم أنها ليست مرتبطة، أن يرتفع على نحو لا يمكن تقديره الموارد المالية الألمانية الغربية. [سيكون هناك خطر] مجازات جدية اجتماعية ومنطلقة بتمزيقية - لكل من الدولتين الألمانيتين والجماعة الأوروبية بسرها(3)!

حتى وزير المالية الألماني الغربي يعتقد أن "إدخال المارك الألماني الغربي في ألمانيا الشرقية من شأنه أن يزيد البطالة، ويجب على إغلاق مصانع، ويتطلب إنشاء نظام أمن اجتماعي(34).

فقلما يرد ذكر لرومانيا وبلغاريا في خططين مختلفين وعديدان عن الأسواق الرئيسية أكثر مما يسمح بأن تكون ليها أهمية كبيرة.

ويذيع بعض أولئك الذين يديرن الآن الوزارات الاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا أن مشكلات البلاد ليست قاسية على نحو يقترب مما في بولندا مثلا، وأن إعادة البناء تسنم مع الاحتفاظ بالتوظيف الكامل ونظام إنعاش اجتماعي كامل. ويقول مصلح بارز آخر على النقيض من ذلك، إن تشيكوسلوفاكيا تحتاج إلى مسح تأثير أخرى. ويعتقد أن تفهم أنهما على صواب. وهذا البلد قليل السكان نسبيا وقد يكون قدرا على أن يعد مواقع ملائمة داخل الاقتصادات الغربية يمكن لصادراته أن تمتد إليها. لكن حتى في هذه الحالة، سيعود رؤساء المشروعات التشيكوسلوفاكية بالضغط على العمال ليتحملوا تكاليف إعادة البناء، ومن المحتمل حدوث موجة من المناومة.

تدعم رأسماليات الدولة القومية في أوروبا الشرقية أمام المنافسة القادمة من العمالقة الجديد للنظام العالمي. لكن هذا لا يعني أن بإمكانها أن تحول نفسها
بنجاح إلى عمالة أو حتى أن تُخلِّف في تكليف أنفسها بنجاح للخدمة عند أقدام العمالقة.

وبصرف النظر عن الأوضاع في بلدان متفرقة، يبرز شيء واحد في كل فحص موضوعي لواقع النفوذ بين ما يتوافع الغالبية العظمى من العمالة من التغيّرات وما يُرجّح أن يحصلوا عليه فيما. إذا تناصح بلدان أوروبا الشرقية أكثر الدول الأوروبية الغربية رخاء. وقد انتهى الناس إلى مطابقة الشكل الغربي للرأسمالية مع مساليت المعيشة الإسكندنافية أو الألمانية الغربية. لكن مثل هذه المستويات المعيشية غير واردة أبداً وهنالك صدام حقيقي، عند نقطة ما، بين التوقعات المنتجعة والواقع القاسي.

ويشير الاقتصاديون الأوروبيون الشرقيون بأن السوق هو الحل السحري لكافة المشكلات، وأن عهد الرأسمالية المتعددة الجنسيات عهد توسع اقتصادي غير محدود ومترادد الإنتاج دوماً، جالياً الإزدهار -إن بدرجات متباينة- لكلطبقات. لا شيء يمكنه أن يكون أبعد من ذلك عن الحقيقة. فمنفعة الشركات العملاقة على نطاق عالمي تقولوا إلى التركيز في قطاعات بعيدة من الاقتصادات القومية وترك الأخرى تتهيّج. وهي تقولوا إلى نوبات دورية من إعادة البناء، تؤدي فجأةً إغلاق مصانع، وطرد قوى عاملة، ود并购 أقاليم بأكملها. وهي تقولوا إلى الانهيار في نوبات مسرورة من التراكم التنافسي (الرواجات) عندما تطوف بالعالم بحثاً عن المواد الخام والعمل الماهر، متنوعة صناعية متعددة، من الككسام (المصانع). تخف خلالها أحدث المصانع عاطلة عن العمل وتترك مشروعات تشبّه هائلة غير منتهية. وهي تقولها إلى أن تطبيق على المجتمعات الصناعية أساليب مناوبة الزراعة، فتخدام تحرق التجمعات القديمة للطبيعة العاملة في البحث الملائي عن مواقع أكثر رجباً يمكن لهذا كله أن يخلق مصاصب لا تحصى ولا تعد للقيادة السياسيين الجديد لأوروبا الشرقية. سيكون عليهم إلى حد ما أن يسعوا إلى استمالة العمال الذين لن
يصيرنا بعد الآن على الأشكال القديمة للاستغلال والاضطهاد ليقبلوا الأشكال الجديدة. وسيكون عليهم في كثير من الأحيان أن يفعلوا هذا عندما يواجه العمال أوضاعا من الحرامان الشديد، وليس من المؤكد بحال من الأحوال أنهم سيعجزون.

والبلد الذي نجد فيه المشكلات الموضوعية المائدة في إحداث الانتقال من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية المتعددة الجنسية أكبر ما تكون هو الاتحاد السوفيتي. فهو لا يمكنه حتى أن ينجذب التغييرات السياسية التي كانت متعلقة تلك السهولة في أوروبا الشرقية بدون أن تمزق البيروقراطية نفسها إربا في البلاد، والبيروقراطية بالتأليف، أضخم كثيرا من تلك التي في أوروبا الشرقية. وكانت مشروعاتها مهمة أكثر من المناقشة الخارجية المباشرة ولفترة أطول من الزمن.

وقد أدى هذا إلى تضافر معقد لأقلية من الشركات ذات الكفاءة بالمعايير العالمية مع أغلى عديمة القفاء. وكان حكام الاتحاد السوفيتي قادرين، في الماضي، على أن يعوضوا عن نقاط الضعف الاقتصادية بالقدرة العسكرية، وهكذا شيد قطاعا للمعايير العربية يضاعف ذلك الخاص بقيمة يبلغ ضعف اقتصاده ذلك الخاص بالولايات المتحدة. ومحاولات تفكيك هيكل كهذا تترك أجزاء من مرحلة، ببساطة، معقلة في الهواء. وتتفجر الأزمات الاقتصادية والسياسية في أن معاً.

والأزمة الاقتصادية يلخصه جدل جرى خلال السنة الأخيرة حول خطط بناء مجمع جديد للبتروكيماويات في سيريا الغربية خلال العشر سنوات القادمة:

دفعت الأزمة المتزايدة العمق في إنتاج وتوفير السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفيتي مجموعة من كبار العلماء السوفيت إلى الدعوة إلى التخلص من واحد من أضخم استثمارات البلاد -تتعدى خمسة مشروعات بتروكيماوية خلال العقد الثاني في حقول ينفول سيريا الغربية، مخططة كمشروعات استثمارية مشتركة مع شركات أمريكية، ويبانية، وألمانية غربية، وهمية.

وبقيام العلماء أن المشروع سيكلف ضعف الاستثمار المخطط والذ يبلغ 41 مليون روبل... وعندما يبدأ الإنتاج، [فبها سوف] يدفع السعر العالمي لمنتجات
البلاستيك والبوليمر إلى الهبوط... وهم يزعمون قبل كل شيء أن هذا الاستثمار سيحرم بقى الصناعة الكيماوية من الاعتمادات التي تحتاج إليها بشدة، ومعنى تبني استراتيجيات وفرة الطاقة، وليست أي إمكانية لإعادة توجيه الاقتصاد إلى الحاجات الاجتماعية(130).

والنقطة اللافتة للنظر هي أن منطق المشروع الكيماوي ليس منطق رأسمالية الدولة القومية القديمة، المكتفية ذاتياً، بل منطق السعي إلى إقامة إنتاج مرتبط بالرأسمالية المتعددة للجنسيات. وستكون النتيجة، فيما يقول النقاد، استمرار ضخم يشوه باقي الاقتصاد الداخلي لاتحاد السوفيتي ويدفع قطاعات الإنتاج الأخرى إلى الوراء، ويمزق الصلات بين مختلف الصناعات، ويؤدي إلى مزيد من ضغوط الهبوط بمستويات المعيشة - كل ذلك بدون أي ضمانة على أن التغييرات في أماكن أخرى في الاقتصاد العالمي لن تؤدي به إلى أن يعمل على نحو مرتبت.

كما يتأكد المأزق السياسي من الطريقة التي يتعاش بها الإطار الحربي القديم والإطار البرلمانيان الجديدان: مؤتمر النواب ومجلس السوفييت الأعلى، بدون أن يكون أحدا قادرا على أن يكون في مستوى المشكلات. ولا يزال الهيكل الحربي القديم مركز التنسيق الرئيسي لأولئك الذين يديرون المشروعات، والقوات المسلحة، والشرطة والمخابرات، والحكومة المحلية والقومية. وقد بين تقرير في عهد بريجنيف أن 40% في المالية من كبار رجال الجهاز الحربي كانوا مديرين صناعيين سابقين، وأن نسبة 25 أخرى في المالية كانوا رؤساء زراعيين سابقين، مقابل 15 في المالية صعدوا من صفوف بيروزفاطية الحزب وحده(130).

والزعاء الحربيون "المحافظين" ليسوا ديناصورات، معزولين عن واقع الحياة الإدارية، بل هم ممثلون لأولئك الذين يديرون المشروعات الكبرى. ونزعتهم المحافظة هي تلك الخاصة ببطيئة يعتمد أعضاؤها على صلاحتهم ببعضهم أكثر كثيرا مما يعتمدون على صلاحتهم مع الشركات الغربية المملوكة. ولهذا فإنهم لا ينظرون، كما هو الحال في جانب كبير من أوروبا الشرقية، إلى الانتقال إلى الرأسمالية.
متبعدة الجنسيات على أنه يقدم ضمانة سليمة ضد التغييرات التي يخشونها. ولا يمكن لحكومة مثل حكومة جورباتتشوف، التي ترمى إلى تغيير الاتحاد السوفيتي تغييراً كاملاً، أن تستغنى عنهم أو عن الهياكل الحزبية التي يسيطرون عليها. لكن هذه الهياكل تنتشر بصورة متزايدة إلى التأثير على القوى الجديدة التي أطلقها الجلاسوستوم تحت الحركات القومية، لجان الاضراب، الاحتجاجات البيئية.

وهم يجمعون على المناوبة بين تهديد وتهديد الحركات التي تظهر إلى الوجود. وفي هذا السياق نبدأ مختلف المصالح البيروقراطية في الانطلاقة في اتجاهات متباينة، مخصصة نوعاً من النفتنت الداخلي للحزب إلى أن يعجز عن ممارسة أي سيطرة دقيقة على النظام الاجتماعي.

يتمتع مؤتمر النواف والسوفييت بولاء من جانب الغالبية العظمى من الناس أكبر مما للحزب، ولكنهم ليسوا في وضع ملائم ليحلا محله كمركز لتنسيق أعمال مختلف أقسام البيروقراطية الحاكمة. ومن هنا الاختلاف الصارخ بين الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، مثلاً. ففي تشيكوسلوفاكيا انهر الحزب وواصل المجتمع سيره كما كان يفعل من قبل إلى حد بعيد، بمستوى متزايد من تكامل مشاريعها مع الغرب. أما في الاتحاد السوفيتي فلم يحدث انهيار الحزب إلى الآن، لكن المجتمع يعاني أكثر اختلافاً وفقدان اتجاه بصورة متزايدة.

ويؤدي هذا الآن إلى ظهور سلسلة غريبة من التفرعات الأيديولوجية بين المصلحين. وأظهر الزعماء الديمقراطيين الراذلاليين - مثل أولئك المتجمعين حول بلتسين في مؤتمر النواف يجدون هويتهم في السوق والديمقراطية. لكن بعض غلاة أنصار السوق ينتهون الآن إلى استنتاج أن هناك حاجة إلى حكم سلطوي.

وقد عبر عن هذا الرأي بكل وضوح أ. ميجراتيان و أ. ميغراتيان: كان سيكون أفضل لو أن قائدنا [جورباتتشوف] كان قد قوى بده

ويعتقد ميجراتيان: كان سيصبح أفضل لو أن قائدنا [جورباتتشوف] كان قد قوى بده
بطريقة إدارية، كما حدث في المجر في ظل يانوش كاذار. أما كليامكين فيتساءل:

"بلاعتماد على السوق، والطبع لا، حيث إن 80 في المئة من السكان لن يقبلوا ذلك، فالسوق يعني، رغم كل شيء، الانقسام إلى طبقات اجتماعية، والتمايز حسب الدخل... ولهذا لا يمكن لمصلحة جاد أن يعتمد في نجاحه على الجماهير."

لم ير بوريس كاجارليتسيك ذلك بـ "ستالينية السوق". لكن المظهر الأيديولوجي الذي تتبعه المحاولات الجديدة الرامية إلى حلول سلسطوية لا يرجح أن يكون مظهرا ستالينيا كاملا. فرد الفعل ضد النظام القديم ضخم للغاية. وهناك، على أي حال، طرق أخرى كثيرة يمكن بها لأنصار إعادة البناء السلسطوية أن يحاولوا بناء قاعدة لأنفسهم. فالماضي يجهم بثقة ككابوس على عقول الأحياء، والماضي ينطوي على تحيزات جماهيرية تحاول قوى سياسية مدمجة الضمير استغلالها - الشعور المعادي للأتراك في بلغاريا، الشعور المعادي للمجريين في رومانيا، الشعور المعادي "للغجر" في المجر، شوفينية الروس الكبير في الاتحاد السوفيتي، معاداة السامية في كل مكان تقريبا. وبهذا ظهرت حقا تركيبات سياسية جديدة، تبشير رسالة معادية للشيوعية، لكنها أيضا سلسطوية، ومستعده للعمل مع بقايا قوات الأمن القديمة لفرض "النظام".
بناء معارضات اشتراكية

في كل مكان في الدول الشرقية جعلت المطابقة الشعبية بين السطحية والاشتراكية من الصعوبة بمكان على الاشتراكيين الحقيقيين أن يجدوا آذاناً صاغية. والعمال الذين يرون العلم الأحمر يرفرف فوق معسكر اعتقال لا يلوحون به بابتهج بصورة آلية. والأهم من ذلك أن المعارضات الاشتراكية عانت عادة في ظل دول الحرب الواحد التقدم أكثر كثيراً مما عانت القوى الليبرالية التي تتلقى درجة من المساعدة والحماية من الغرب. وهذا، رغم أن جماعات الاشتراكيين الحقيقيين موجودة، تظل أعدادهم صغيرة ويظل تأثيرهم صغيراً في اللحظة الحاضرة.

على أن مقاومة اندماج رأسمالية الدولة والرأسمالية المتعددة الجماعات أمر لا يمر منه في كل مكان. وسوف تأتي هذه المقاومة من ثلاثة مصادر رئيسية.

أولاً، سيكون هناك مقاومة من جانب كثير من الديمقراطيين الراديكاليين الذين تحملوا وطأة تحدي أنظمة الحزب الواحد القديمة. ولن يكون هؤلاء سعداء بأن يروا أشخاصاً حصلوا على مراكزهم من خلال البيروقراطية العليا يحتفظون بها ببساطة بإسقاط مظهر أيديولوجي لصالح آخر. وسواصولون المطالبة بتسريح الشرطة السياسية ولن يكونوا سعداء بأن يروا البيئات الحزبية القديمة التي تسيطر على وسائل الإعلام تفسح المجال لهواكل جديدة يتحدد فيها مرشحو الحزب القديم مع الرأسماليات المتعددة الجماعات ليمارسوا سيطرة محكمة للغاية.

ولن يمضي وقت طويل قبل أن يكتشف أولئك الذين تأثروا بفرنسة معارضة الحرب وأفكار الخضر أن الشكل الجديد للرأسمالية سيكون محكوماً عليه بالتشبث بالجيوش القديمة ويثّوث البيئة في سبيل الرب.
في رومانيا وقعت فعلا صدامات مريرة بين أولئك الذين قاموا بثورة ديسمبر وأولئك الذين تولوا السلطة. وفي بولندا هناك صدامات متكررة في الشوارع بين الشرطة والشباب المتأثر بخليط من الأفكار المعارضة للحرب، والقومية، والخضراوات، والشخصيات البولندية، وفي تشيكوسلوفاكيا أخذ كثير من جمهور المناضلين المدني شعار الديمقراطية الراديكالية بجدية أكثر من أي وقت مضى. لابد من أن يتفقون معًا كلمات زعماء مثل بيتيرة بيهارت، الذي ناشد في برنامج تليفزيوني "المنتديات المدنية في أماكن العمل والمحليات أن يتجنبا أي أساليب ثورية زائفة" مثل "استخدام الضغط للحصول على الحق في توقع كافة التفاوضات الاقتصادية إلى جانب الموظف الإداري." وفي ألمانيا الشرقية يشعر المناضلون ضمن جماعات المعارضة القديمة مثل المنتدى الجديد بالمرارة وهم يرون البيروقراطية العليا تعقد صلات مع الأساليب الألمانية الغربي في حين يضطغط رأس الاندماج في الدولة الألمانية الغربية بمظاهرات الشوارع. وفي المجر كان رد فعل أنصار السوق الديمقراطيين الراديكاليين من حزب الديمقراطيين الأحرار مريرا عندما قامت أحزاب سياسية ذات أيديولوجيا مناصرة للسعود أكثر سلطوية بالتعاون مع الأعضاء السابقين في البيروقراطية العليا.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الظروف لدى الحزب الحاكم الديمقراطي لا يزال يسيطر، لأن الديمقراطيين الراديكاليين أقلية داخل الهايبداالي القومية القائمة لكل من الحزب ومؤتمير النواب. أما الصراع من أشياء فما يتعلق بجورباتشوف أكثر من أي وقت مضى فلا يزال يتخذ شكل مطالبة الشعب بتحول أكثر راديكالية نحو السوق. هذا موقف لكل من النواب المتبعين حول بنسيم وحزب المعارضة نبه الشرعي والاتحاد الديمقراطي. لكن حتى في هذه الحالات، لابد من أن يسأل الناس أنفسهم أيضا لماذا يميل أولئك الذين سيستفيدون أكثر من السوق، أي رؤساء المشروعات الكبيرة، إلى النزعة السلطوية، وليس إلى الديمقراطية، ولماذا يدخل الزعماء الغربيون قصائدهم في السلطة
ثانياً، سيكون هناك في كثير من الأحيان ردة فعل قومي بين جماعات الأقلية الإثينية على الشكل الجديد للرأسمالية. ولا يمكن لاتحاد رأسمال الدولة والرأسمال المتعدد الجنسيات إلا أن يؤدي إلى تفاوت النمو الاقتصادي داخل كل بلد. وتقتضي القدرة التنافسية الفعلية المتعددة الجنسيات تركيزًا للإنتاج في أقاليم جغرافية بعيدة - عادة تلك التي هي الأكثر تقدمًا فعلاً أو الأقرب إلى تسهيلات الإنتاج والأسواق الأجنبية - على حساب أخرى. ويمكن أن ترى النتيجة في الدولة الشرقية التي كانت مفتوحة أكثر على الصلات المتعددة الجنسيات، أي بيوغملافيا؛ نصيب الفرد من الدخل القومي في سلوفينيا، على الحدود الإيطالية والفرنسية، يصل إلى ضعفه في الصرب، وهو في الصرب ثلاثة أضعافه في كوسوفو في الجنوب. ويمكن أن يقود نفس منطق النمو الاقتصادي المنطقي الناقد بالسلوفاكية من تشيكوسلوفاكيا إلى المعاناة، جنباً إلى جنب مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي الجنوبية (في أرمينيا إلى كازاخستان) ومساهمات واسعة من إقليمه الهيوي الناطق بالروسية. كما يمكن أن يؤثر بعض دول أوروبا الشرقية إلى وضع أبساً بكثير، نسبياً، من الأخرى: المخصصون الغربيون للجماعة الأوروبية يضعون الآن علا تمييزاً بين تلك الدول المتقدمة نسبياً والتي قد تكون "مؤهلة" للانضمام إليها (عادة ألمانيا الشرقية، وأحيانا تشيكوسلوفاكيا) ولتلك التي يمكنها في أفضل الأحوال أن تطمئن، بوصفها مناطق بطيئة النمو، إلى وضع "العضو المنتسب".

وستكون النتيجة، حتماً، خلق مشاعر قوية من الحرمان القومي بين أولئك الذين في المناطق التي تقع في أقصى المؤخرة. ويمكن أن يكون هناك تحرر واسع من الأهرام المتعلقة بالسوق بين جماهير السكان؛ كما يمكن أن تكون هناك محاولات من جانب الأقسام المحلية من الطبقة الحاكمة والإنجلجية لاستغلال هذه المشاعر لتحسين مركزهم الخاص. وكما هو الحال مع موجة النزعة القومية السائدة اليوم في كل من الاتحاد السوفيتي وبوهيملافيا فسوف يقود ذلك كليهما إلى تمديدات قومية ضد السلطة المركزية وان هجمات طائفية على قوميات الأقليات.

كانت أهم الإضرابات هي تلك التي وقعت في مناجم الاتحاد السوفيتي في صيف 1989. وكانت المطالب الأولية في منجم شيليستروف في ميدوريشينسك، حيث بدأ الإضراب، مطالب اقتصادية عاجلة - من أجل خدمة كائنات ملامسة في المنجم، من أجل ملايين عمل أذنا في الشتاء، من أجل 800 جرام من الصابون شهرياً لكن مع امتداد الإضرابات صارت بؤرة لخط أي سبع ناطقاً بكثير. وقد نشأ هذا السخط من كل من حدود إصلاحات جورباتشو夫 والإتجاه الذي كانت تأخذه الإصلاحات. وكما عبر رئيس لجنة عمل كيموروفو، وهو كهربائي في منجم فولفوفر، مع أوضاع الإدارة الاقتصادية الجديدة لم تتحير شروط العمل بالنسبة للعمال ومع ذلك أصبح العمل أكثر شدة - أما الأجر الذي كان يفترض ارتفاعه مع العمل البدني المبذول فلم يرتفع بطريقة متاسبة كهذه... (1944). وجمعت الملصقات بين مطالب اقتصادية ومطالب سياسية أكثر: "يسقط البروتقلاطيون"، "منحوا لاونا" في المائة عن البالي، و 20 في المائة عن الأمسيات (1944). وسرعان ما برزت مطالب أخرى أيضاً: من أجل معاشات أفضل، من أجل إجازات إضافية، من أجل إجازة أطول لرعاية الأطفال. وكانت هناك شكاوى مريرة من جانب عمال المناجم.
الذين أجريت معهم أجادين في وسائل الإعلام الرسمية حول الاختلاف الصارخ بين أوضاعهم وأوضاع رؤسائهم: عمال المناجم لم يحصلوا أبدا على تصاريح سفر، بينما "الجهاز الإداري بأكمله كثير السفر جدا"(42). يقيم القادة الحزبيون على مستوى المنطقة في مبان رائعة، بينما ليس لدى عمال المناجم سوى "أحواش معرضة للتصريفات الكيمائية"(43). وبحلول الأسبوع الثالث كان بعض المضربين في الدنوبس يطالبون بالإنهاء الفوري لكافة الامتيازات الرسمية، مثل المحلات الخصوصية لمسؤولي الحزب، ودستور جديد وأكثر ديمقراطية للبلاد، وحقهم في تكوين نقاباتهم المستقلة.

سيكون من الخطا أن نعتقد أن المضربين توصلوا في الحال إلى نظرية واضحة وواجبة طبقية وقد نظر كثيرون إلى عمال المناجم على أنهم مختلفون بعض الشيء عن بقية العمال وأفضل منهم إلى حد ما. وكان المطلب المبكر والذي تلقى قدرًا من التأييد في الكورباست يتعلق بالاستقلال المالي للمناجم المنفردة أو مناطق التعدين المنفردة، بحيث يمكنها استخدام الأرباح مباشرة لتحسين الأجور والأوضاع - وهو مطلب حاول أن يتحدى الاستغلال الواقع عليهم لكنه أمكن أيضاً، جزئيًا، توجيهه ضد العمال في مشروعات أقل ريبًا وضد عمال المناجم في مناجم أقدم وأقل كفاءة في الدنوبس.

وقد قال بوريس كاجارليتسكي الذي اشترك في بعض اجتماعات لجنة الإضراب في كاراجاندا:

ينبغي أن لا تبالغوا في مستوى الوعي الطبقي لدى الطبقة العاملة. فنحن ن וכمح الظروف الأولى نفسح لحركة الطبقة العاملة. وأحياناً كان عمال المناجم محليين تماماً، بما يعني أن لجان الإضراب رفضت التضامن من جانب جماعات أخرى من العمال، على سبيل المثال، لكن من ناحية أخرى، ما أروع الطريقة التي كان يتعلم بها الناس!
ويعتبر أحد أهم الأمور في أن العمال الآن، بعد أن أضجروا، بدأوا يدركون أنهم أقوياء جدا وسيجعلون ذلك أقل فائلاً توضح، وأكثر فاقداً قرة على استخدام قوتهما سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

إنه تغيير كبير. فعلى مدى سنين طويلة كان أفراد الطبقة العاملة غير قادرين على أن يحققوا أي شيء. أما الآن فيمكنهم أن يحققوا شيئًا، في حين لا يستطيع جورباتشوف والقيادة أن يحققوا أي شيء.

أخيراً عاد المضربون إلى العمل مقابل وعود من جورباتشوف وريجوف.

لم يفي بها. وعندما أضرب عمال المناجم في فوركوتا محتشمين مرة أخرى في نوفمبر لم يتلقوا تأييداً فعلاً من أي مكان آخر في البلاد وأخيراً تفاقمت إضرابهم أمام قانون جورباتشوف الجديد ضد الإضرابات. لكن جورباتشوف ذاته نظر إلى إضرابات الصيف على أنها تهديد أكبر حتى من مطالبات القوميات الأقلية. وقال:

جورباتشوف لمجلس السوفييت الأعلى:

"ربما كانت هذه أكبر محاولة تصيب بلادنا طوال أربع سنوات من إعادة البناء. كان هناك تشنج كبير، وكانت هناك محاولة أخرى مستقلة. ومع ذلك فانا أخصوص هذه المحنة بأنها الأشد خطورة والأشد صعوبة.

إن حتمية نضالات عمالية كهذه هي التي تقدم أعظم الأمل لللاشتراكيين في الدول الشرقية. لكن هذا لا يعني أن العمال سيبدأون منذ البداية بأفكار إشتراكية. وسيجدون أنفسهم في البداية في الديمقراطيات الراديكاليين (وفي الحركات القومية بين الأقليات القومية)؛ بل ربما اندلعت قلقة بمسجد المحافظين في الحزب (رغم أن هذا خطر تُبالغ فيه كثيراً الإنجليزية ذات العقلية الإصلاحية). وسوف تجعلهم كراهتهم لنظام القذر مرتاحين في كثير من الأحيان في أولئك الذين يدعون أنفسهم اشتراكيين.

على أن محاولات الديمقراطيات الراديكاليين لخلق تأييد منظم بين العمال ستلحق بها الأضرار باستمرار بسبب التزامهم الخاص بربط رأسمال الدولة..."
بالأساس، المعتددة الجنسية عبر السوق، فهذا الالتزام يؤدي بالديمقراطيين والراديكاليين إلى إقرار أنه لا بد من أن تكون هناك فوارق اجتماعية ضخمة بين أولئك الذين يديرن المشروعات وأولئك الذين يعملون فيها، ويتمثل اعتراضهم الوحيد على الفوارق الاجتماعية القديمة في أنها أتت من مواقع البيروقراطية العليا وليس من السوق. وهو يعني أيضاً أنهم لا يعتقدون أن هناك موارد لتحسين الشروط المادية للعمال (٤١٠)، ولذا فهم مترددون إزاء تأييد إضرابات حول مسائل من هذا النوع، قائلين ان العمال لا ينبغي أن يقتلون إلا في سبيل المطالب السياسية. ويتذكر مدخلهم إلى المشكلات العمالية في البداية بالقول بأن العمال ينبغي أن يعملوا بمزيد من الجدية (مصداقين في كثير من الأحيان الخلافة التي تروج لها الطبقات المتوسطة في كل مكان في العالم والتي تقول بأن "عمالنا لا يعرفون كيف يعملون")، وأن هذا العمل بحاجة هو الذي سيؤدي آخر الأمر إلى ارتفاع في مستويات المعيشة.

هذا هو السبب في أن مستشاري تعامل كانوا معارضين للإضراب قبل وكذلك بعد تشكيك الحكومة الاتفاقية في أوندرا وأذن هذا هو السبب في أنه خلال التغييرات السياسية في تشيكوسلوفاكيا في نوفمبر، دعا أبرز الشخصيات في المنتدى المدني إلى إضراب عام لمدة ساعتين فقط وطلبوا العمال بتعويض فور الإنتاج في وقتهم الخاص. وهذا هو السبب في أن موقف المجموعة الملائمة حول يلتيس في مؤتمر النواب من إضراب عمال المناجم في الاتحاد السوفيتي لم يكن مختلفا عن موقف جوريانوف - كان يلتيس مستعدًا لسحب الأوضاع التي كانت قد أدت إلى الإضراب، لكنه نادى عمال المناجم بعد ذلك في التليغراف أن تيدوا شعورا خاصا بالمسؤولية تجاه الشعب وتجاه الحكومة، وأن يعودوا إلى العمل (٤١٠). وتنتج الل💡ة بين الديمقراطيين والراديكاليين والنصضلات العمالية بكل قوة في حالة الاتحاد السوفيتي حول مسألة التعاونيات. ينظر الراديكاليون إلى هذه الأخيرة على أنها علاج سريع لمشكلات البلاد، مجددين بذلك أهداف المشروع.
الصغير والمشروع الفردي. أما في الممارسة فتقدم التعاونيات في الاتحاد السوفيتى خدمات مكلفة جدا للطبقات المتوسطة لا يمكن للعمال أن يتحملوها. ولا يمكنها إلا أن تفعل هذا بسبب قدرتها على السيطرة على شئين لا يمكن العثور عليها حتى في المولات التي تترد عليها الجماهير كثيرا. ولا غرابة في أن الغالبية العظمى من العمال ينظرون إلى التعاونية بنفس نفورهم تقريبا من المخازن الخاصة التي في متناول النخبة الحزبية وحدها.

كما تسبب الاضرابات المتصلة بموضوعات اقتصادية مشكلات خاصة لأولئك الذين يسعون إلى توجيه إجـبات الناس في اتجاهات قومية خالصة. فالقوى العاملة في المشروعات الضخمة هي دائما تقتربا مختلطة القوميات (114)، ويمكن للضائبات العمالية أن تتحدى هذه القوى حول لجان إضراب تتجاوز الأقسامات الإثنية، منعشا إمكانية ظهور أمنية حقيقية تأخذ في اعتبارها حقوق الأقليات القومية.

من ناحية أخرى، قبل أن يكون بإمكان الاشتراكيين في الدول الشرقية أن يستغلوا العوامل المواطنة لهم في هذا الوضع سيكون عليهم أن يفهموا واضحين فيما يتعلق ببعض النقاط الهامة.

عليهم أولا، أن يدركوا أن الانقلام من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية المتعددة الجنسية لا هو خرواتة إلى الأمام ولا هو خرواة إلى الوراء، بل خرواة في نفس المكان. فالغيبير لا ينطيؤ إلا على انتقال من شكل للاستغلال إلى شكل آخر بالنسبة للطبقة العامة ككل، حتى إذا وجدت بعض الجماعات المنفردة من العمال (العمال المهرة في صناعات متوسطة) نفسها في وضع أفضل يسمح لها بتحسين أوضاعها ووجدت أخرى (أولئك الذين في صناعات خاضعة للترشيده) أن أوضاعها ازدادت سوءا.

لسوء الحظ، لا يزال هناك اشتراكيون في الدول الشرقية لم يدركوا هذا إدراكا كاملا في بعضهم ينظرون مخطئين إلى الشكل الغربي للرأسمالية. وحماية
حقوق ومصالح المستهلكين، والديمقراطية على أنها نفس الشيء الواحد (وكان أي مصطلح منها يصبح على العدد الضخم من أرمسترانغيات "السوق الحرة" في "العالم الثالث" والبلدان الأخيرة في التصنيع حديثا!) كما ينظرون إلى السوق على أنه شيء ينبغي احتضانه، ولو بتحكيمات(133). وينظر آخرون إلى تأميم الصناعة على أنه شيء ينبغي الدفاع عنه في حد ذاته، وإلى المهمة الأساسية على أنها مقاومة ببع "الملكية القومية" للشركات الغربية المتعددة الجنسيات(134) -أو، في حالة ألمانيا الشرقية، الدفاع عن الدولة ككل ضد انتصاصها في ألمانيا الغربية.

لكن أرمسترانغيات الدولة لم تتأت إلى الوجود نتيجة للضمانات العمالية (135). لقد كانت تتسمح مع ضرورات التراكم في طور بعينه من أطوار النمو الرأسمالي استنادًا إلى الأفكار الإسلامية. كلاً لا علاقة لهذا الانعطفات الجديد نحو الرأسمالية المتعددة الجنسيات بالديمقراطية أو بالإحتمالات الاستهلاكية؛ بل يحدد هذا الانعطف لأولئك الذين ليست هناك طريقة أخرى يمكن بها للبيروكراتية العليا لرأسمالية الدولة أن تقوي نفسها ضد المنافسة العالمية. ولا تتمثل مهمة الاقتصاديين في الدفاع عن طور من أطوار التراكم ضد آخر، بل تتمثل في استغلال عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الناشئ عن محاولة الانتقال من طور إلى آخر لتأكيد مطالبنا نحن الثورية.

ويعني ذلك، بصورة ملموسة، دعم أيّ نشاط للعمال، أو المتفرجين، أو الطلبة، أو القوميات الضيقة (بفتح الباب) ضد نظام رأسمالية الدولة القديم، وفي نفس الوقت مقاومة محاولات السيطرة على هذه النضالات من جانب أولئك الذين يريدون غرس الرأسمالية المتعددة الجنسيات في داخل رأسمالية الدولة.

وهو يعني أيضًا مقاومة الترشيد الذي تفرضه القوى الجديدة للرأسمالية المتعددة الجنسيات، بدون الوقوع في فخ تحالفات مع مثلث رأسمالية الدولة القديمة. فهم كلاً الآخرين سيحاولون إغراء العمال بإسقاط المطالب المتعلقة بالأجور والأوضاع داخل الصناعات المؤسفة، وبأن يتعونوا في رفع الإنتاجية.
زاعمين أن هذا هو السبيل لتجنب "خطر الخصخصة" أو خطر تحول البلاد إلى "مستعمرة جديدة". إذا انخرط العمال بهذا، فسوف يتيحون الفرص فقط للاستغلال المكثف من أجل... منع الاستغلال المكثف. ويذكر بنا أن تذكر تجربة إعادة البناء في الـ 16 سنة الأخيرة في بريطانيا: كان كبار المديرين في بريتيش إيرلاند، وبريتيش إيروبوس، وبريتيش ستيل، وبريتيش شيبيدنج، وأوسن روفر، قد حثوا العمال على أن يشاركون في جعل التأمين يعمل; فقط بعد قطع أشواط الالغاء الواسع النطاق وبرامج الاستغناء عن العمال على هذا الأساس صنعوا لأنفسهم من الخصخصة مبالغ ضخمة للغاية. وفي بولندا على سبيل المثال، كانت هذه هي الطريقة التي أرادت القيادة المؤيدة للسوق أن تمضي بها الأمور. "أرادوا، كما يؤكد حديث صحفى مع أحد مستشاريه، ستانيسلاف جومولكا، أن بدأوا بخصخصات صغيرة وأن يتوسعوا العملية ببات على غرار النموذج البريطاني".(426).

ويتمثل جانب من جوانب استغلال الأزمة السياسية للانتقال في دفع المطالب الديمقراطية للديمقراطيين الراديكاليين إلى أقصى الحدود: بدون حصرها في مجرد مسألة الانتخابات، بل أيضاً طرح مسألة نفاذية حرة، ومسألة الحق بدون عوائق في الإضراب والتظاهر، ومسألة التصريح الكامل للقوى القمعية (الشرطة السياسية، وشرطة الأمن، والأجهزة السرية)، ومسألة تطوير هيئات الدولة وإدارات المشروعات من كل أولئك الذين تعاونوا مع هذه الأجهزة في الماضي، ومسألة الإشراف على وسائل الإعلام من جانب أولئك الذين يعملون فيها وليس من جانب المعتمرين من قبل الحكومة، أو البيروقراطية العليا، أو المشروع الكبير. وهو يعني تحويل التضادات الديمقراطية ضد رأسمالية الدولة إلى نضالات ديمقراطية ضد الرأسمالية المتعددة الجنسيات -كما يعني، في هذا السياق، كسب عدد من أفضل أقسام الديمقراطية الراديكاليين ليظهروا إلى الرأسمال المتعدد الجنسيات على أنه...
وترتب بهذا مسألة طبيعة الدولة. يقع كثير من الاشتراكين في أوروبا الشرقية في فخ تقدم مخططات لجعل المجتمع القائم أعلم وأكفاً. وهم ينافسون بلا انقطاع كيف يمكن إعادة تنظيم الصناعة بطريقة أقل تيديا، وكيف يمكن إقناع العمال بأن يعملوا أفضل، وكيف يمكن الحصول على الجمع الصحيح بين السوق والخطة. لكنهم يفعلون ذلك بدون أن ينطلقوا من الحقائق الأكثر أساسية: حقيقة أنهم يعيشون في مجتمع طبيعي حيث تعيش طبقة حياة مريحة للغاية على حساب الطبقة الأخرى (ومن هذا الميل إلى الحديث عن "مجتمع مستر ظاهياً وليس عن مجتمع في ظل رقابة عمالية"), وحقيقة أن مجتمع من هذا النوع يملك دولة معزولة عن بقية المجتمع وتمثيل قسمًا ضخماً من الناتج الاجتماعي، وحقيقة أن أي حديث عن "هيئة المصلحة الأمية" أو "هيئة المجتمع" يحجب هذه الحقائق.

فقط عندما يتم فهم طبيعة الدولة، يمكن الوصول إلى فهم صحيح للمسألة القومية. والاشتراكين الذين يجدون أنفسهم بطريقة أو بآخرى في الدولة القائمة ينتهجون، بالضرورة، إلى النظر إلى مطالبات قوميات الأقليات بالانفصال عن تلك الدولة على أنها تقوى إلى "الانقسام داخل طبقة العمال". أما الاشتراكين الذين يريدون أن يحطموا الدولة القائمة كدولة طبقية فهم، على النقض، لا يكترون بما إذا كانت ستبقى كدولة رأسمالية واحدة أم ستقسم إلى دولتين رأسماليتين. ونحن لا نعبد دولة قومية روسية تسمى الاتحاد السوفيتي، كما أننا لن نعبد كذلك دولة قومية لانثقيبة، مثلًا.

لكننا نقرر بأنه إذا أحسن أقليات قومية بأنها مضطهدة (يفتح الباب) فليست هناك سوى طريقة واحدة لجعل عمالها يجدون أنفسهم في نسل العمال في قومية الأغلبية. على عمال الأغلبية، أو على الاشتراكين الواقعين بينهم على الأقل، أن يوضحوا أنهم لا يريدون أن يواصلوا ذلك الاضطهاد. وعلىهم أن يقتروا إلى جانب حق الأقليات القومية في تكون دولتها هي إن شاء ذلك، بصرف النظر عن شكل الدولة الذي تختار الأقليات إقامته.
ربما كانت قومية الأقلية واقعة تماما تحت تأثير قادة برجوازيين صغار (أو بروفراطيون صغير) يحاولون قيادتها إلى طريق مسدود. لكن الطريق الوحيد الذي سيقطع بها العمال الذين في صفوف قومية الأقلية صلاتهم مع هذه القيادة تتمثل في أن يروا حركة عمالية اشتراكية بين قومية الأغلبية مستعدة للقتال، بصورة أكثر فاعلية من هؤلاء القادة، ضد واقع الاضطهاد القومي.

وتعتقد الحكومة الإصلاحية والديمقراطيون الراديكاليون في الدول الشرقية أن الانقلاب من شكل رأسمالية الدولة المحترض للاستقلال إلى الشكل الرأسمالي المتعدد الجنسيات سيكون مصحوبا باستقرار اجتماعي وازدهار واسع النطاق. وهم مخطئون. فالخطوة الأولى في التغلب على مقاومة جهاز الحزب الواحد القديم للانقلاب ربما كانت قد قطعت في عدد من دول أوروبا الشرقية، لكن ذلك يترك أيضا فترة طويلة من التكيف الاقتصادي - بالتفاوت - التكيف الاجتماعي والسياسي. وليست هناك أي ضمانة على أنه لن يكون هناك حتى قبل أن تكون تلك الفترة قد انتهت انتفجار جديد مفاجئ لإعادة بناء رأسمالية على نطاق العالمي، وضغط جديد تقود إلى اضطراب اقتصادي، واجتماعي، وسياسي.

وفي الوقت نفسه لم تتخذ في الاتحاد السوفيتي حتى الخطوة الأولى. وخوفا من الفوضى تردت الجماعة المثلثة حول جورباتشوف في أن يتقدموا إلى الأمام، رغم أنهم في نفس الوقت يعرفون أنه لا يمكنهم أن يعودوا إلى الوراء. لكن إذا عجزت رأسمالية الدولة عن أن تحول نفسها إلى رأسمالية متعددة الجنسيات، فسوف ندخل بالتالي في طور طويل جدا من النضالات الاجتماعية والواقع أن قوى الاشتراكية الحقيقية لديها، رغم صغر حجمها، كل شيء تجفف من أجله.

والحقيقة أن الأحزاب التي تمتدح "السوق الحر" - الشكل المتعدد الجنسيات للرأسمالية - قائمة الآن فعلا بصورة علنية في كل مكان في أوروبا الشرقية وب بصورة شبه علنية في الاتحاد السوفيتي. كما أن بقايا الأجهزة السياسية القديمة لرأسمالية الدولة تخلق الآن أحزابا جديدة محاصلة بها، على أمل إحياء النجاحات
السياسة عن طريق الديماجوجية الموضوعة لجعل أولئك الذين يعانون في ظل إعادة البناء ينسون المعاناة التي تحملها في ظل النظام القديم. ويقف دعاء العنصرية والكراهية الطائفية متربصين خلف الكواليس، مستعدين لاستغلال التحرز من الأوهام، والمهمة الملحة للاشتراكيين الحقيقيين هي بناء أحزاب خاصة بهم صامدين بمعارضتهم الثورية في وجه كل من الشكلين القديم والجديد للرأسيالية.
إشارة الناصفة تهب


(8) نقول إن بيري أندرسون، أبرز أعضاء هيئة التحرير فكرياً، مكتنباً اكتشاف عميقاً بسبب ما ينظر إليه على أنه تحوّل ذو نطاق عالمي إلى اليمين.


19) See transcripts of interviews with editor of *Argumenty i Fakty* in BBC monitoring.


(26) Transcript of speech in BBC monitoring reports. 20 December 1989.


(28) وهكذا لا يتناول كتاب طارق على الثورة من فوق المكتوب في أواخر 1988، المسألة القومية حتى الصفحة الأخيرة——الأمر الذي يعني انطباعا بأنها أضيفت إلى النهاية بعد النهوض المفاجئ للنزعة القومية في أرمينيا. ويصف طارق "تفتت الاتحاد السوفيتي" بأنه "مشروع من أكثر مشاريع واشنطن جنونا" في مقدمته. انظر T. Ali. op cit. pxiii. وقد تبين مدى إدراك طارق للواقع السوفيتي قبل ذلك ثلاث سنوات عندما كتب، بعد زيارة رسمية لطشقند: "لم أر مطلقا أي دليل على أي إحياء للدين في آسيا الوسطى السوفيتية... والواقع أن المحالين الغربيين الذين ظلوا يتحدثون عن اضطرابات من الطراز الخميني بعيدون كل البعد عن الحقيقة."

(29) See, for example, the discussion on these questions in all editions of Tony Cliff's State Capitalism in Russia. op cit. and in my own "Prospects for the 70s: The Stalinist State", in International Socialism 42 (old series) February/March 1970.

(30) These claims were, for instance, printed without critical comment by the Guardian's Martin Walker. See the issues of the Guardian for the third week of December 1986.


(33) Quoted in Independent. 3 April 1988.


(36) Quoted Times. 3 September 1988.

(37) TASS. 16 December 1988.

(38) Pravda. 16 December 1988.

(39) There are full reports on the proceedings of the founding Congresses in the BBC monitoring reports for October 1988.

(40) Gorbachev. speech to Central Committee of CPSU. 25 December. op cit.


(43) Pravda. 2 October 1989.

(44) Izvestia. 5 February 1990.


(47) TASS. 1 February 1990.

(48) Izvestia. 2 February 1990.

(49) Komsomolskaya Pravda. 11 January 1990.


(53) كنت حاضرا في مؤتمر للجبهة الشعبية بموسكو برئاسة جندي يرتدي الزي العسكري.


(57) For full accounts of the strikes, based on discussions with Polish socialists who were active in them. see *Socialist Worker*. 27 August 1988. 3 September 1988. 10 September 1988.

(58) أدين بهذا الرقم لعضو في الحزب الاشتراكي البولندي (الثورة الديمقراطية) من وارسو.


(61) For an account of their preparations see *Stern*. 25 January 1990.


(64) *Independent*. 2 February 1990.


(66) Interview in East Berlin. 22 December 1989.

(67) Ibid.

(68) *Socialist Worker*. August 1989

(69) See, for example, 'Czech protestors fail to involve silent majority'. *Financial Times*. 30 October 1989.

(70) Interview in Prague. 11 December 1989.

(71) Ibid.

(72) Interview in Independent. 31 January 1990. See also the report that the state security system had been both 'abolished' and 'reorganised'. *Prague Radio*. 1 February 1990, in BBC monitoring report. 3 February 1990.

(73) For an account of what happened in politburo and Central Committee, see *Moscow News*. 7 January 1990.

(74) For the new leadership's account of the economic crisis, see article from *Trud*. 1 December 1990, translated BBC transcripts. 14 December 1989.

(75) For accounts of what occurred see BBC monitoring service for Eastern Europe. 19 and 28 December 1989.
(٧٦) لم يكن هناك أي صحفيين غربيين في البلاد في ذلك الحين وهناك تقارير عديدة متناقضة في وسائل الإعلام الغربية عما حدث بالضبط، وأنا أعتقد هنا بصفة رئيسية على شهادة شخص روماني استخدم كاميرا الفيديو الخاص به لتصوير أحداث ٢٢ ديسمبر، كما رويت في الإذاعة البريطانية: برنامج بانوراما في ٨ يناير ١٩٩٠.

(77) New Left Review 50 (1967).

(78) Quatrieme International, année 14 (1956), nos 1-3.


(88) Ibid. p101.

(89) G Bence and J Kis. 'After the break'. translated in F Silnitsky. L Silnitsky and Karl R Reyman. Communism and Eastern Europe, p140.


(91) 'Towards a political economy of the USSR'. Critique, no 18. spring 1973, p22.

(92) In debate with Alex Callinicos at the Socialist Workers Party annual school. Marxism. in 1981.


(94) F Furedi. ibid. p100.

(95) Ibid, p102.

(96) Ibid. p117.

(97) Ibid. p172.

(98) Ibid. p159.

(99) Ibid. p67.


(101) ينبغي أن يذكر أحد تيكتين بطقس من سنة 1958: "آسک نيزكأ وضعه في جبب، أرسله إلى الولايات المتحدة الأمريكية".


(104) CIA. op cit.


(106) Ibid.


(108) Ibid.


(112) T Cliff, 'Deflected Permanent Revolution'. in *Neither Washington Nor Moscow*, op cit.
في نظر تروتسكي كان ما حدث في مجال الاستهلاك هو الذي أحدث انقساماً بين
شرحاء حاكمة وجمهور العمال. وفي نظر ماندل: "البيروقراطية السوفيتية...
ليست تحت أي إكراه اقتصادي لزيادة الناتج إلى الحد الأقصى"

*Inconsistencies of State Capitalism* (London, 1969)

(11) يناقش ماندل زعمه هو شخصيا أن البيروقراطية ليست واقعة تحت أي إكراه
لزيادة الناتج إلى الحد الأقصى بزعمه أن «المنطق الداخلي لإقتصاد مخطط يقتضي
زيادة الناتج إلى الحد الأقصى وتوزيع الموارد على النحو الأمثل، ويؤكد علاوة
على هذا أن التراكم حدث في بعض المجتمعات قبل ظهور الرأسمالية وسيظل
 يحدث في ظل الاشتراكية، أما نيكولز فينظر إلى مفعول للتراكم
على أنه سمة هامة من سمات المجتمع الروسي، لكنه يشكت أن هذه سمة رأسمالية.

(115) K Marx and F Engles. Manifesto of the Communist Party. in Collected

(116) Ibid.

(117) V Selyunin. Sotsialistischeksaya industria. 5 January 1988. translated
in Current Digest of the Soviet Press, 24 February 1988. See also A


(119) See, for instance. G R Feiwer, 'The Standard of Living', in Osteuropa

(120) For an explanation of the recomputation of the figures. see Kaser and
Radice. op cit.

(122) Figures given in introduction to C Boffito and L Foa. La crisis del modelo sovietico in Cecoslovacchia (Turin. 1970).


(125) CIA. op cit.

(126) يصدق هذا في الولايات المتحدة، حيث التنافس بين أصحاب مصانع الأسلحة مجرد خرافة، صدقته في الاتحاد السوفيتي - وفي الوقت ذاته يُباح قسم من أسلحة الاتحاد السوفيتي - وهذا البلد هو ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

(127) أولئك الذين ينظرون إلى الاتحاد السوفيتي على أنه غير رأسمالي، يتحدثون عادة عن "الطبقة العاملة" دون أن يكونوا قادرين على تفسير لماذا، حيث إن الطبقة العاملة نتاج نوعي للرأسمالية وليس لأي أسلوب إنتاج آخر. ولو كانوا منطقين لاستخدمون منظور "الطبقة الجديدة" مصطلحاً مثل "عبيد الدولة".

(128) أعلى تقدير هو تقدير المنشق السابق والمؤيد الحالي لجورباتشوف، ر. ميدفيديف.


(131) Quoted in M Haynes and P Binns. 'Eastern European Class Societies'. International Socialism 7. winter 1979.


(135) Ranki and Tomaszewski. ibid. pp29 and 45-7.


(140) Oscar Lange. 'Belgrade lecture of November 1957'. quoted in Kaser. ibid. p15.

(141) For an account of these arguments see Brus. op cit. pp612-614.


(143) Kaser. Introduction. op cit. p1. NB His figures exclude East Germany.


(145) Quoted in Connor. ibid. p149.

(146) For estimates for Eastern Europe see ibid. p149.

212
(147) Studies quoted ibid. p89.
(148) Figures quoted ibid. p96.
(149) Studies quoted ibid. p97.
(150) Quoted ibid. p98.

(151) بمصطلحات ماركس، ترتفع التكلفة المحددة اجتماعيا وثقافيا لإعادة إنتاج قوة العمل.

(152) بعبارة ماركس، حولتهم إلى شغيلة صاروا "أنجرارا" من أي سيطرة على وسائل عيشهم.


(155) Official figures and Western estimates both given in CIA. op cit.

(156) هذه العبارة التقليلة استخدمها بوخارين في وصف تفاوت النظم العالمي Economics of the Transformation Period (لأسمايات الدولة، انظر مؤلفاته: ) (New York. 1971).


(158) كانت الملاحظة التخريبية لهذه الظاهرة هي التي تشكل أساس النظريات J Steindl. Maturity المعاصرة عن "الركود" في الاقتصاد الأمريكي من قبيل...

(159) For discussion over this question see the articles by M Kidron and myself in International Socialism (first series) 100.

(160) For accounts of these using an early version of the present analysis, see T Cliff. 'Crisis in China'. International Socialism (first series) 29, 1966, reprinted in Neither Washington Nor Moscow (op cit). pp143-165.

(161) See C Harman. 'Cuba, the End of a Road'. International Socialism (first series) 45, November/December 1970.


(163) Ibid. p171.

(164) Ibid. p172.

(165) كما استنتج كيدرون على نحو خاطئ من حجة صحيحة تماما. Ibid. p173

(166) For full accounts of these events see my Bureaucracy and Revolution in Eastern Europe reprinted in an updated edition as Class Struggles in Eastern Europe (the chapters on Czechoslovakia in the 1982 edition of the work occur in an abridged form).

(167) C Harman. 'Prospects for the Seventies. the Stalinist States'. op cit


(171) من أجل مقال كتبته في منتصف السبعينيات كان على أن أثير في دراسة إحصاءات رسمية تفصيلية لإثبات كم كانت التحسينات في مستويات المعيشة محدودة 
See note 5 to my 'Poland and the Crisis of State Capitalism: حقا: part two'. in International Socialism (first series) 94.

(172) For details of these ventures see ibid. p29.


(175) See, for example, Alex Nove, The Economics of Feasible Socialism (London. 1983).

(176) For such predictions. see references in Class Stuggles in Eastern Europe (London. 1983).


(178) في الأسبوع الأخير كانت الصحافة الغربية حافلة بمقارنتات سخيفة تماماً بين مستويات المعيشة الأوروبية الشرقية والأوروبية الغربية، تقوم على مقارنات الأجور على أساس أسعار الصرف "الحقيقية" (أي، غير الرسمية). لكن من حيث بنود الاستهلاك الهامة، مثل كثير من الأغذية الأساسية، وتكلفة الإسكان والتدفئة، ينبغي للعمال في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا خارج أي مقارنة على الإطلاق: فيما يتعلق بالبيئة، على سبيل المثال، معدل المارك الألماني الشرقي حوالي ثلاثة
Marcas Alemanas Occidentales, una parte de la llamada "guerra del cambio" que se ha producido en el mercado occidental. En cambio, en el sector oriental, donde el cambiamento es mucho más lento, la situación es diferente. En el sector occidental, el mercado es más competitivo y hay una mayor diversidad de productos. En el sector oriental, la competencia es menor y hay menos variedad de productos. Pero al mismo tiempo, el sector oriental es más dependiente de la ayuda externa, mientras que el sector occidental es más independiente. Es importante destacar que, a pesar de la diferencia en el nivel de cambio, el mercado occidental es más estable y predecible que el mercado oriental. En resumen, el cambio económico en el mercado occidental es más lento, pero más estable y predecible, mientras que en el sector oriental es más rápido, pero menos estable y predecible.

Poland and the Crisis of State (1989) was a major event in the history of eastern European capitalism. International Socialism, first series, 93, and 94.


(184) Pravda. 22 August 1985.

(185) The estimate for the total number of redundancies due to economic restructuring is from Pravda. 21 January 1988. The figure for redundancies so far comes from Moscow News, 3 September 1989, which quotes a Pravda suggestion that total unemployment in the central Asian republics and Kazakhstan alone is six million.


(190) Izvestia. 10 1988.

(191) Central Committee resolution to special conference. in BBC monitoring reports. June 1988.


(195) Independent on Sunday. 4 February 1990. The claim about the non-Russian being worse off is accepted by Neil Ascherson in the Independent on Sunday. 11 February 1989.


(197) رغم أنه بعد بقوات لقتيل من الناس في جورجيا في 1956. وكان هناك تقرير كامل عن ذلك في Literaturli Sakartvelo (Tbilisi) وقامت ترجمة له في 217
الفترة الصباحية لبيئة الإذاعة البريطانية في أبريل 1988، وهناك أيضًا إشارة إليه في Kopasci. op cit.

(198) For details see T. Cliff. Russia: A Marxist Analysis (London, 1964). pp 327-333 (The more recent editions, under the title State Capitalism in Russia, do not contain these sections of the work.).

(199) Y Roi, op cit.

(200) Ibid.


(206) Pravda, quoted in Moscow News. 3 September 1989.

(207) يقول أوليج فيرونين من نقابة سوسبروف الاشتراكية المستقلة إنه رأي دليلًا وثائقياً على تورط قادة الحزب في أذربيجان في هذه المذ螯ح: كلمة ألقبت في لندن في 12 نوفمبر 1990.

(209) R Knight, a follower of Frank Furedi, in The Next Step, 26, January 1990.


(213) Quoted in Hruby. ibid. p143.

(214) For a perceptive contemporary account of this grouping in Poland see Byrski. The Communist "middle class" in the USSR and Poland', Survey, autumn 1969.


(217) Interview in Moscow News. 29 October 1989.

(218) Quoted in Financial Times. 26 January 1990.

(219) For Poland, see the 1965 Open Letter to the Party by Jacek Kuron and Karol Modzelewski, republished recently as Solidarnosc: The Missing Link, the account of the opposition in Warsaw at this time in N Karsow and S Schecchter. Monuments Are Not Loved (London, 1970), and for Czechoslovakia, see Boffito and Foa. op cit; P Broué (ed) Ecrits a


(221) In the series of essays 'Marx in the Fourth Decade', referred to in F Silnitsky, ibid.

What is Marxism

(222) هذا من الناحية الجوهرية هو موقف هارالتي: “لم

طبيعه في 159-148

(223) الحجة الرئيسية لكورون من أجل "الثورة المحدودة" في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.


(226) Ibid. p48.


(228) Bjøn Kruger of the United Left, interviewed early December 1989.

(230) Ibid.


(233) Quoted Financial Times, 13 February 1990.


(236) Quoted in Financial Times, 26 January 1990.


(238) روبرت ماكسوويل الذي كان لفترة طويلة المدافع عن بريجينثيف، وباروزلسكني، وچیفکوف، وشاوشیسکو، يملك الآن حصة 50 في المانيا في الجريدة الحكومية "المحولة إلى قطاع خاص"، في حين اشتري ميردوخ الإشراف على الجريدة الرئيسية للمعارضة وكان في بولندا لبري ما هي الجرائد التي يمكنه أن يشرف عليها هناك.


(241) Prague Radio. 27 January 1990.


(251) For some of the arguments that arise see the interviws with members of the PPSDR in 'Solidarity at the Crossroads', in International Socialism 41.
(252) كانت هذه إلى حد كبير نغمة عدد من الخطابات التي ألقاها نواب من "الوسط" في مؤتمر ديسمبر 1989 لـ PPS-DR المنعقد في فروكلو (إيرسلاو، بولندا).

(253) حتى في الاتحاد السوفيتي، كان أضخم توسع لملكية الدولة خلال "ثورة ستالين" طوال 28-29 وليست خلال ثورة 1917 العمالية.

(254) Independent, 5 February 1990.
ملحق: كريس هارمان
من تروتسكي إلى رأسمالية الدولة
(مراجعة نقدية لكتاب إرنست ماندل:
إلى أين يمضي الاتحاد السوفييتي في ظل
جورباتشوف؟ -
الطبعة الإنجليزية - لندن 1989)
من تروتسكي إلى رأسمالية الدولة

تظهر على الاتحاد السوفيتي اليوم كافة أعراض مجتمع يدخل فترة ممتدة من الاضطراب الاجتماعي والسياسي. وتشكل مثل هذه الفترات دائما تحديا كبيرا للكثير من السياسيين، لكنها تقدم أيضا فرصا كبيرة لليسار الثوري عالميا. لكن لابد لليسار لكي يواجهها من أن يمتلك فيما واسحا لما يجري وماذا. لابد له من أن يمتلك نظرية ثورية ترشد ممارساته الثورية.

هناك عدد من مختلف التحليلات النظرية للاتحاد السوفيتي لدى اليسار الثوري، وإيرست ماندل واحد من أشهر أنظمة النظرية التي تخصه على أنه مسؤول ممتاز، كما أن توني كليف هو أحد أشهر أنظمة النظرية التي تخصه على أنه رأسمالية دولة بيروقراطية. ويقدم ظهور كتاب ماندل: إلى أين يمضي الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف؟ في ترجمة إنجليزية كتاب توني كليف رأسمالية الدولة في روسيا في ترجمة فرنسية، في الشهرة القليلة الأخيرة، مناسبة لتقابل بين التحليلين ونلتقي أيهما ينجم أكمل انقسام مع الحقائق الراهنة.

جاء كل من ماندل وكليف من التراث التروتسكي. كان كليف عضوا في الأفكار الرابعة في فلسطين وبريطانيا خلال الثلاثينيات والأربعينيات قبل أن يلعب دورا قياديا في حزب العمال الاشتراكي (الاشتراكيون الأبريونين سابقا)، والذي لا يزال مناضلا قياديا فيه. وظل ماندل شخصية قيادية في الأفكار الرابعة منذ منتصف الأربعينيات.

انطلق كل منهما من قبول نفس التحليل عن روسيا، ذلك التحليل الذي طوره تروتسكي في الثلاثينيات، لكن التطورات في أوروبا الشرقية في أواخر الأربعينيات قادت إلى فترة من النقاش الحاد في الحركة التروتسكية العالمية دفع بكليف وماندل إلى اتجاهين نظريين مختلفين.
كان تروتسكي قد أكد في الثلاثينيات أن البيروقراطية في الاتحاد السوفيتيمي "شريحة" -حَتَّى من فئات المجتمع استطاعت أن تستغل عزلة الثورة الروسية (التي كانت تزيد بدورها منها في ذلك الحين)، وقررت البلاد، وإرهاق الجماهير لتركّز السلطة والامتيازات في أيديها. ولكنها لم تستطع أن تفعل ذلك إلا عن طريق التذبذب بين الطبقة العاملة والقوى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة داخلها.

وعلماً: البِيروقراليَّة السوْفِيتيَّة (سَيُكون من الأدِّق أنْ نَقول: العاصمة السوْفِيتيَّة) هُي نَتائِج التناضَل الإِجتماعيَّ بين المَدنَة وَالرِّيف، بين البروكلَتياريا والفلاحيين، بين الجمهوريات القومية والفصائل، بين مختلف مجموعات الفلاحين، بين مختلف شَرائح الطبقة العاملة، بين مختلف مجموعات المستوطنين، وأخيراً بين الدولة السوفيتية ومحيطها الرأسي، ورافعة نفسها فوق الجماهير الكادحة، تنظَّم البيروقراطية وتضطجع كافة هذه التناقضات.

فاليبيروقراليَّة لم تكن طبقة مستقلة بل زائدة على حسب البِرولَتياريا. إلى هذا المدى كان من الممكن مقارنتها بالبيروقراطية النابض في الغرب. لقد خانت الطبقة العاملة واستخدمت الطبقة العاملة لتحقيق أهدافها هي، لكنها كانت لا تزال تابعة إلى حد ما للطبقة العاملة. لم تكن له جذورها المستقلة في الملكية أو في الإنتاج، لكنها كانت زائدة طفيفة تقوم على التناقضات في حل الاستهلاك. ووصفها كذلك كانت تعوق تطور المجتمع، دون إحلال أي تطور جديد يقوم على مصالح الطبقة الخاصة. يمكن لورم أن ينمو إلى حجم هائل وحتي أن يخنق الكائن الحي، لكن لا يمكن أبدا لورم أن يصبح كائنا حيا مستقلاً.

لذا، أدت البيروقراطية إلى عرقفة تطور البلاد. لا بد للمزيد من نمو النزعة البيروقراطية دون عراقيِّن أن يقود حتى إلى توقف النمو الاقتصادي والثقافي، وإلى أزمة اجتماعيَّة مفزعَة، وإلى انخفاض المجتمع بأسره في طريق الانهيار...
في صياغته المبكرة لهذا التحليل استخلص تروتسكي الاستنتاج القائل بأن
البيروقراطية كان لا يزال من الممكن إعادةها إلى الطريق الصحيح سلمياً من
جانب طبقة عاملة ناهضة من جديد.

الإجبار بأن الدولة السوفيتية الراهنة دولة عمالية لا يعني فقط أن البرجوازية لا
يمكنها أن تنزع السلطة إلا بواسطة انفاضة مسلحة، بل يعني أيضاً أن
البيروناريا الالتحاد السوفيتى لم تفقد بعد إمكانية إخصاع البيروقراطية لنفسها.
وإحياء الحزب، وبعث نظام الديكتاتورية – بدون ثورة جديدة، بأساليب الإصلاح
وعلى درجه.  

لكنه لم يخش تغيير تنفيذه في ضوء التجربة الفاسية لما كانت تعنيه
الساداتينية التي تزعمها السلطة. في أكتوبر 1932 كتب يقول: "لا يمكن إجبار
البيروقراطية على تسليم السلطة إلى أيدي الطبقة البروليتارية إلا بالقوة."

أما الثورة المدفوعة، المكتوب بعد ذلك بثلاث سنوات، فكان يخشى تماماً
بفكرة أنه لا يمكن إصلاح أي من الحرب والدولة.

تتفق كاتبة الدلائل على أن السياق اللاحق للتطور لإِن يفسى حتَّى إلى صدام
بين قوى الشعب المتطورة ثقافياً والأوليجارشية البيروقراطية. وليست هنالك
محصلة سلمية لهذه الأزمة. لم يسبق فقط أن يتطلب أن قطع مفاوضته نفسه. إن
البيروقراطية السوفيتية لن تتخلى عن مواقعها دون قتال، ومن الجلي أن التطور
سيقود إلى طريق الثورة. 

هذه الثورة كانت - كما أكد تروتسكي - ثورة "سياسية" ولست اجتماعية.
رغم أنها لا بد أن تكون ثورة سياسية ذات نتائج اجتماعية عميقة.

بل إزداد موقف تروتسكي من البيروقراطية صرامة في السنوات الأربع
أخيرة قبل مقتله. فقد ألقى على أنها قوة محاذية للثورة، وناتج لضغط البرجوازية
على الطبقة العاملة. لكنه كان لا يزال يلقى على أنها ليست طبقة. أراد تروتسكي ذات

وتماماً كما لم يكن بمثابتهم الطبقة العاملة أن تقيم دولة عمالية سليمة بدون ثورة، لم يكن بمثابتهم البيروقراطية أن توطد نفسها كطبقة حاكمة بدون ثورة مضادة حقيقية. كانت البيروقراطية تبدو قوية للغاية، كما أكد تروتسكي. لكن قوتها لم تكن تدوم طويلاً في واقع الأمر، "البونارتيك بحكم جوهرها ذاته لا يمكن أن تثبت نفسها طويلاً: إن حسبا كروياً متوازنا على سلاسة هرم لا بد أن يتبدج حتماً إلى هذا الجانب أو ذاك."(10).

وقد تمثلت إحدى حججها ضد "نظرية الطبقة الجديدة" التي طورها شاختمان وأخرون في 1939 في أننا كاشتراكيين ثوريين "سنضع أنفسنا في وضع يدعو إلى السخرية إذا نحن أصحابنا بالأوليارشياء اليمينية تنمية طبقة حاكمة جديدة قبل سقوطها الشائن بسنوات قليلة أو حتى بأشهر قليلة فقط."(11).

وفي 1940 أوضح هذه الحجة بقوة أيضاً فاندلع الحرب سيئًا لازداداً في كافة الضغوط المتتالية داخل الاتحاد السوفيتي وأن تكون هناك أيّ فرصة للبيروقراطية لأن تكون قادرة على مواصلة عملها للحفاظ على التوازن. "في حالة حرب طويلة الأمد مصحوبة بسلبية اليسارية العالمية لابد للانقسامات الداخلية في الاتحاد السوفيتي من أن تفضي -وليس فقط ربما - إلى ثورة مضادة برتزاجية بونارتيكية"(16).

المشكلة التي كان على أنصار تروتسكي أن يواجهها بعد الحرب تمثلت في أن البيروقراطية السلافية، بعيدا عن أن تتداعى أو حتى تضعف، كانت أقوى من أي وقت مضى. كانت جيوشها قد وسعت حدود الاتحاد السوفيتي وأقامت أنظمة
مما يدل فعلاً للاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية - وهذا إنجاز سرعان ما سيتسخه جيش مaçõesي تونغ في الصين. وإذا كان الاتحاد السوفيتي دولة عمالية متدورة فمن المنطقي بالتالي أن تكون هذه الأنظمة شكلاً ما من الدولة العمالية كذلك. لكن ما الذي حدث أنذاك لتفاعلات تروتسكي المتعلقة بأن البيروقراطية بريغالية كانت "معادية للثورة" - أو للنقاحة الماركسية العامة المتعلقة بأن الثورة من تحت ضرورية تدمير الرأسمالية؟

تصارع ثوري الأمم المتحدة مهما كان تفقده أو يقيضنه وثيقة وجيزة أن يكشفوا الفوائد مع التحليل القدوم: كانت روسيا دولة عمالية متدورة، أما دول أوروبا الشرقية فكانت ديمقراطيات برجوازية (وهو موقف لا يزال منظمة النضال العرقي في فرنسا تتظاهر بالإمكانية). لكن سرعان ما تبنون موقف سين يختلف كل منهما بطريقة خاصة عن موقف تروتسكي.

تمثل الموقف الأول في استخدام الكثير من اللغة المريرة لصيغ تروتسكي، لكن لا يقبل أن الناشئة كان المستطاع أن تكون قوة ثورية رغم أنها، ولإعلان دول أوروبا الشرقية "دولة عمالية مشوهة". كان هذا هو الموقف الذي اتخاذه ماندل، Michel Pablo، وميشيل بادلو، Pierre Frank، وأخرون.

هذا هو الطريق الذي قاد بعض الناس بكل سهولة بعيدا عن روح نظرية تروتسكي. بإملاء، على سبيل المثال، انتهى إلى أنه إذا كان يسع الأحزاب الستاليينية أن تكون ثورية، فإن الإنسانية تواجه بالتالي "منات السين من الدول العملية المشوهة". ويتمثل عمل الثوريين في خلق هذه الدول عن طريق دخول الأحزاب الستاليينية]. في نفس الوقت أدى إسحق دوبيرش، وهو تروتسكي من جيل ما قبل الحرب كان قد عارض تكوين الأمة الرابعة، أن نمو الصناعة داخل روسيا سيقود الستاليينية آليا إلى إصلاح نفسها. ومن جديد تمثل المنطق في التحلي عن السياسة الثورية المستقلة. كتب دوبيرش في 1953 يقول إن "نتيجة عصيان
برلين كانت موضوعياً معادية للثورة وليس ثورة. لأنه ساهم في سقوط بيريا` Beria
وفي وقت كان بيريا واحداً من أولئك الذين أيدوا الإصلاح الديمقرطي.(14)
وفيما بعد نقل دويتشت في خروشوف، وكتب عن انتفاضات الخمسينيات قائلًا:
أوروبا الشرقية (المجر، وبولندا، وألمانيا الشرقية)... وجدت نفسها على حافة
استعادة البرجوازية عند نهاية عهد ستالين؛ ولم يوقفها هناك سوى القوة المسلحة
السوفييتية (أو التهديد بها)?(15)

في الوقت ذاته، أيّ قدّس من أنصار بابل سمح الثورة المجرية بالقوات
الروسية. وبطبيعة الحال فإن مثل هؤلاء الأشخاص لم يكونون بالضرورة غير
تفاوتين للستالينية أو لخروشوف. وإلى نهاية حياته في 1968 واصلاً دويتشت
الجدال في سبيل طبعة ديمقراطية من الاشتراكية. لكن النقطة الهامة هي أنه نظر
إلى البيروقراطية الروسية، التي تعمل من فوق، على أنها وسيط بمستطاعه أن
يأخذنا جزءًا من الطريق إلى هناك.

نجح الاتحاد السوفيتي في الأممية الرابعية في نجاحي مثل هذه الاستنتاجات
المتطرفة لكنهم كانوا يميلون فعلاً إلى النظر إلى الكتلة الروسية على أنها قوة
تاريخية تقدمية. ماندل، على سبيل المثال، سيؤكد أن معدل نمو الاقتصاد الروسي
كافٍ وحده لإثبات نفوذ الاقتصاد على أيّ رأسمالي (ناسيا توقع تروتسكي قبل ذلك
بقراءة 20 سنة الإنهيار الوشيك لذلك الاقتصاد؟).

يحتفظ الاتحاد السوفيتي بإيقاع متواتر تزامن تنمو الاتجاه الاقتصادي، خطة بعد خطة،
وعنده بعد عقد، دون أن يُنهل التقدم المحقّق في الماضي على إمكانات
المستقبل... لقد جرى التخلص من كافة قواعد تطور الاقتصاد الرأسمالي التي
تؤدي إلى تباطؤ في سرعة النمو الاقتصادي?(16)

وإذا كان ماندل لم يرتكب فقط خطأ دويتشت المتمثل في معارضة ثوريتي
1953 في ألمانيا الشرقية و1956 في المجر، فقد كان يميل حقاً إلى مطابقة
الإصلاح من أعلى في أوروبا الشرقية مع "الثورة السياسية". هذا عُبر عن تفضيل
واضح في 1956 أساليب جومولكا في وارسو على تلك الخاصة بالثوار في بودابست. وكان بمستطاعه أن يكتب أنه رغم أن "الديمقراطية الاشتراكية ستظل أماما معارك مثيرة تكسبيها في بولندا، فإن المعركة الميدانية، التي أتاحت للاجئين العمال أن يطالبوا أنفسهم من جديد مع الدولة العمالية، قد تم كسبها في الواقع"(11).

ويواصل هذا الاتجاه اليوم كثير من الأشخاص الذين يزعمون أنهم ينطقون من تحليل تروتسكي. هكذا، على سبيل المثال، يضع سارك إلى 1957 -الذي يقول إن "تكوينه السياسي" قد تأثر إلى حد كبير بإسقاط دوينشتر، وليون تروتسكي، وإرنست ماندل (بذلك الترتيب)"- نقطة هائلة في جورباتشوف في كتابه الذي هو اسم على مسمى: الغيرة من فوق. "لكي يحافظ على الاتحاد السوفيتي، يكتب طارق علي، يحتاج جورباتشوف إلى أن يستكمل الثورة السياسية الجارية الآن.

لبسن الحظ، نجد نغمة كتاب ماندل عن الهيرسترويكا مختلفة. وهو يخبرنا بما يلي:

"يتمثل جورباتشوف استجابة الجناح التحتي للبيروقراطية إلى تهديد استقرار حكمها، هذا التهديد الذي تمثله هذه الأزمة (أزمة النظام السوفيتي) وكذلك تقدم الإدارة العالم. توجيه هذه التغييرات ومحاولة إقناعها تحت سيطرة البيروقراطية، هذا هو المشروع التاريخي لجورباتشوف من البيروقراطية السوفيتية"(12).

ويشكل أساس الواقعية الظاهرة لجورباتشوف رؤية للواقع محافظة بصورة عميقة، وتسهم تماما مع المحافظة الاجتماعية والأيديولوجية للبيروقراطية السوفيتية...(13).

ويجادل ماندل بقوة ضد أولئك الذين يقولون إن ما يجري الآن "ثورة من فوق".

233
الهدف الحقيقي لما يجري هو منع انتفاج ثوري. أي: منع ثورة من تحت. لكن،
لذا السبب بالذات، تعّد هذه التدابير إصلاحات جذرية وليس شروبة بالمعنى
الصحيح للكلمة...(14).

لكن اللحجة ليست واقعة هكذا دائما، كما هو الحال عندما يكتب قائل إن
"الحكم الصحيح الوحيد" على التدابير التي اتخذها جورباتشوف "حكم مدقق، حالة
حالة، ومشكلة مشكلة... أمر مزعج جدا لأولئك المبالغين في التبسيط"(15). وكان
ماندل، بعد أن اتخذ اتجاها جادا ضد أولئك الذين من أمثال طارق على، الذين
يريدون منا أن نضع ثقينا في جورباتشوف، لا يزال غير مقتنع تماما بأنهم
مخطئون.

لكن إذا كانت استنتاجات ماندل ليست متماشية تماما، فإن التحليل الذي
يبنيها عليه أقلّ قابلية في الواقع. ولا يقتصر الأمر على مجرد أن الكتاب بشمل
على عدد يثير الانتباه من الأخذاء الأولية المتصلة بالوقائع(16). فالأكثر أهمية أن
الأساس النظري للمناقشة مزعج من الناحية الجوهرية.

والمشكلة الأكثر أساسية مع هذا التحليل تتعلق بهم ماندل للبيروقراطية. فهو
بلح على أن البيروقراطية ليست طبقة: "البيروقراطية العليا (النومينكلاتورا) ليست
طبقة حاكمة بل قسم من طبقة اغتصب السلطة من الطبقة العاملة...(17).

ويقوده هذا إلى كافة أنواع التناقضات. فهو يكتب قائل إن "الشريحة
البيروقراطية تحكم السلطة السياسية تماما كما تحكم السلطة الاقتصادية"(18)... وأن
"مصالح جمور المنتجين، العمال الفلاحين... تتعارض مع مصالح الموجهين/المديرين..."(19).

ويستدعي هذا ما يسميه "القانون الجوهري" الذي ينبغي من تاريخ
مختلف المجتمعات، القائل بأن "المجموعة الاجتماعية (الطبقة الاجتماعية أو قسم
رئيسي من طبقة اجتماعية) التي تسيطر على الفئات الاجتماعية بفضل مكانها في
عملية الإنتاج، تسطر إلى درجة كبيرة على كافة النشاطات الأخرى أيضاً(1).

وينتج من "التفسير المادي للتاريخ" أن:

علاقات السيطرة تتبع من علاقات الإنتاج، ولا يمكن لعلاقات السيطرة هذه، إلا خلال فترة وجيزة من السلطة المؤدجة، أن تكون متعارضة جدويًا مع علاقات الإنتاج.

لكن إذا كانت البيروقراطية تسيطر على الفائض الاجتماعي بفضل "دورها" في عملية الإنتاج، فإن دورها ينطوي إقناع، على استغلالها للمشترنين المباشرين، والجماعة التي تتمثل المنتجين المباشرين هي، حكم التعريف، طبقة مستقلة (şık الخين).

بطبيعة الحال، كانت هناك حالات كثيرة تاريخياً قام فيها قسم من طبقة مستقلة بتركيز السلطة في أيديه واغتصب بذلك جانبًا كبيرًا من الفائض الذي كان يجري توزيعه من قبل على أقسام أخرى من الطبقة الحاكمة. كان هذا يصح، على سبيل المثال، على الملكية الإقطاعية المتأخرة، ووفقا لماركس على نظامي كل من لويس فيليب وليون بونارت، لكن الفائض في هذه الحالات كان يأتي، في المقام الأول، من الاستغلال الطبقي للفلاحتين المباشرين، كان "القسم من الطبقة" قسمًا من طبقة مستقلة (şık الخين).

من التزويج الطواف للفلاحة أن يعنى أن قسمًا من الطبقة العاملة، أي من طبقة مستقلة (şık الخين)، يمكنه أن يسيطر على الفائض الناشئ عن الاستغلال، ولكن ماندل لا يواصل هذا الخط في المناقشة، فبعد ثلاث صفحات من إيراده ينكر ماندل برهانه هو:

بخلاف طبقة حاكمة حقيقية، البيروقراطية عاجزة عن أن تقوم امتيزاتها المادية على الأداء (أي إعادة الإنتاج) المتماسك للنظام الاقتصادي، ولدورها في عملية الإنتاج...(1).
وهكذا فالبيروقراطية في صفحة "تسيطر على الفائز الاجتماعي" بفضل دورها في الإنتاج. وبعد ثلاث صفحات نجد "امتيازاتها المادية"، التي يفترض أنها جزء من الفائز، لا تأتي من دورها في عملية الإنتاج. ثم يزداد تشوُّش المناقشة كلها أكثر عندما يقال لنا فيما بعد: "في الواقع، لا يوجد في الاتحاد السوفيتي مجتمع اشتراكي، مجتمع بلا طبقات".

هذا التشوُّش حول ما إذا كانت البيروقراطية طبقة حاكمة جزء من تشوُّش أوسغ. في عرض ماندل لا وجود لتسفير لدينامية الاقتصاد السوفيتي. ماندل، كما رأينا من قبل، اعتاد أن يؤمن بوجهة النظر القائلة بأن التخطيط جعل الاقتصاد الروسي قادرًا على التوسُّع بلا حدود. أما الآن فقد جعله الواقع التجريبي يغير رأيه. وهو يتحدث عن "الأزمة الاقتصادية"، ويقول: "المظهر الصارخ أكثر لهذه الأزمة هو تباطؤ معدل النمو الاقتصادي".

وهو يضمر هذا بثلاث طرق.

ا) يؤكد ماندل أن:

التطور المتناقض للمجتمع السوفيتي هو بالتحديد نتاج لاختلاف الدينامية والجمود. وتتبع الدينامية من النمو الاقتصادي والاجتماعي (الذي هو نتاج لما يبقى من ثورة أكتوبر) والذي يثير الإعجاب في الأمد الطويل، حتى إن كان يتباطأ سنة بعد سنة. وتبعد الجمود من القبضة البيروقراطية الخانقة على الدولة والمجتمع ككل. وهذا الجمود عقبة أمام المزيد من النمو.

وفي موضوع آخر يقدم ماندل نفس الفكرة بطريقة تختلف اختلافاً طيفياً:

الشريحة السيطرة في المجتمع تبدو عاجزة عن تطوير النظام.

...المصالح المادية للبيروقراطية هي القوة المحركة الرئيسية، إن لم تكن الوحيدة. لتحقيق الخطط، وللإبقاء اليومي للنظام، وهذا يسبب الاقتصاد بأسره أي
شكل من أنماط العقلانية الاقتصادية، والمصالح المادية للبيروقراطية تدفع في اتجاه استناد متزايد بالسلع والخدمات للبيروقراطية نفسها وليس في اتجاه تحقيق النتائج الأمثل للمشروعتين - وباشتراك ليس في اتجاه تحقيق الحد الأقصى لمعدل التراكم (33).

(ب) ويبقى ليؤكد أنه:

من الناحية التقنية يعتبر الهبوط في معدل النمو عن الزيادة المنتظمة لما يمكننا في الاقتصاد الرأسمالي أن نسميه "معامل رأس المال" إن حجم الاستثمار اللازمة لزيادة الدخل القومي بنسبة 1 في المائة يزداد من خطة خمسية إلى التالية (34).

(ج) وأخيراً يزعم ماندل أن:

علاقات الخطة / السوق، أو ما يعني نفس الشيء: علاقات الاستبداد البيروقراطية/ قانون القيمـة... [هـي] المتاضـاض الجوهري للاقتصاد... (35).

ولنفحص هذه الطرق واحدة واحدة.

في نقطة الأولى لا يعني حديث ماندل عن "القرارات الدينامية والجمود" شيئاً إلا إذا كان المصطلح هو أن هذا الاقتصاد كان يبدو ديناميا للغاية، بمعدلات نمو أعلى من معظم البلدان الغربية المتقدمة (ليست كلها مع ذلك: من المحتمل أن اليابان حققت معدلات أفضل)، ولكن يميل بصورة متزايدة إلى الركود. لكن من الخطة تماما أن نحاول تفسير الدينامية "بما بقي من ثورة أكتوبر" وانزلاق "بالقبض على البيروقراطية الخائنة". مثل هذا التفسير يعني أن "القبض على البيروقراطية الخائنة" كانت أقل وأنا "بابا ثورة أكتوبر" كانت أكبر - في زمن محاولات موسكو ومن خمسة إلى عشرة ملايين من الشغيلة المستعدين - منهما في الوقت الحاضر.

والمقصد، كما بنت كل دراسة جادة للخطط الخمسية والتصنيع، أن الاندفاع في اتجاه التصنيع والزراعة الجماعية قام به جناح ساتالي من البيروقراطية (وإن
كان صحيحًا أن ذلك تم بمساعدة الزينوفيفيين السابقين، والمعارضين اليساريين المذعرين من ممثل بروبراجينسكي وراديك، والجمهور الغفير من البوخارستيين التأسيسيين. وقد جاء ذلك الاندفاع في أعقاب ما سميّ أحيانًا "الثورة السياسية"-

البقرطة النهائية والكاملة للحزب، ولادة الدولة، والنقابات، واستخدام الشرطة السياسية (جي بي يو) لمحو كل تعبير عن المعارضات(14).

هذه الENDING لم تعد ببساطة، ولا حتى بصفة رئيسية، في اتجاه ازدياد استمتاع البيروقراطية نفسها بالسلع والخدمات. لقد قادت قبل كل شيء، رغم ما يزعم ماندل بخلاف ذلك، إلى معدل ضخم للتراكم ولم يكن هذا التراكم في "السلع والخدمات" التي يستثلكيا البيروقراطيون، بل كان، قبل كل شيء، في الصناعة النقلية في الحديد، والصلب، والأسمنت، وتوليد الكهرباء، والبترول.

في الآونة الأخيرة أمدنا الاقتصادي الروسي، فاسيلي سليونين، بأرقام عن التراكم في الاتحاد السوفيتي منذ العشرينات. وهو يبدا بأرقام من أجانب يشاد أن 25 في المائة من الدخل القومي الراهن تذهب إلى "الاستهلاك" و25 في المائة إلى الاستهلاك. ثم يعيد حساب هذه الأرقام لاحقا في اعتباره التشويه الناتج عن الأسعار وينتهي إلى أن تصدوق الاستهلاك يصل إلى 60 في المائة من الدخل وصندوق المدخرات إلى 40 في المائة. ومع هذا المستوى المرتفع من تكوين المدخرات هو، من الناحية الجوهية، مستوى زمن الحرب(13). وهو يقابل مستوى وسطيا لإجمالي التراكم في الدول الغربية يتراوح بين 15-20 في المائة.

ويستفي من بوريك كيف ارتفع المستوى الحقيقي للتراكم في الاتحاد السوفيتي ارتفاعًا متواصلًا منذ العشرينات، في أقر ارتفاع الثمانينات، في 1980 كانت السلع الاستهلاكية 50 في المائة من الناتج، في 1980-93 في المائة، في 1980-95 في المائة. وينتهي إلى أن الأرقام المقدمة رسميا لمعدل التراكم لابد أنها تقدر منخفض على نحو فظى:

هل يمكن تصوير أن ثلاثة أرباع الدخل تذهب وفقا للأرقام الرسمية إلى الاستهلاك، في حين أن السلع الاستهلاكية لا تتجاوز ربع الناتج الصناعي؟ لا
يمكن أن تنعم نفسك من التساؤل عما هي السلع التي يتم شراؤها بصندوق الاستهلاك.
ووضعنا التحولات في اتجاه تصميم السلع الانتاجية في وضع ينطوي على مفارقة حيث لا تملك معدلات النمو المشتركة ولا النمو الأسرع في الدخل القومي سوى تأثير طفيف للغاية على مستوى المعيشة. إن الاقتصاد يعمل بصورة متزايدة من أجل نفسه وليس من أجل الإنسان (3).”
قد يكون هذا أمراً لا عقلانياً من وجهة نظر جمهور العمال الروس، الذين يتراكم عملهم دون أن يكسبوا شيئاً لكن من المؤكد أنه ليس سياسة تقوم على إنتاج السلع من أجل استهلاك البيروقراطية وحدها -إلا إذا كنت تعتقد أن "الكوارد الفولائيين" يأكلون المواد الخام حقاً، والواقع أن البيروقراطية قد أشرفت على سياسة تراكم وتصنيع ضخمين، ومن الخطأ تماماً زعم أنها منعت حدوث ذلك.
ثانياً، يزعم ماندل أن النمو في "معامل رأس المال" نتاج ل "تزايد عدم استخدام الموارد" الناشئ من القصور العام، في أداء الاقتصاد، بالإضافة إلى الإنتاجية المنخفضة لعمل الإنسان.”
لكن هذا من قبيل افتراض صحة المطلوب إثباته. إذا كان عدم استخدام الموارد "تزايد"، لماذا هناك قصور عام في أداء الاقتصاد، وإنتاجية عمل منخفضة؟؛ هل كان هل هناك أي سبب لأن تكون هذه الأشياء آمنا اليوم مما كانت في زمن ستالين وخروشوف؟
ربما توقع المرء من ماركس أن يبحث النمو في "معامل رأس المال" بدقية أكثر مما يفعل ماندل. فالمعامل يتحقق اتصالاً وثيقاً بالمفهوم الماركسي عن التركيب العضوي لرأس المال. والمعامل هو نسبة وسائل الإنتاج إلى الناتج، التركيب العضوي لرأس المال وسائل الإنتاج إلى قيمة العمل (قياس كل ذلك بمعايير القيمة). إذا ارتفع أحد الحدرين يصبح من المتوقع أن يرتفع الآخر كذلك.
وبطبيعته الحال، كان التركيب العضوي متزايد لارتفاعرأس المال، في نظر ماركس، أساس النفاوض الجوهرللاقتصاد الرأسمالي، ميل معدل الربح إلى الهبوط والاقتصاد بصورة متزايدة إلى الركود. وإذا كان بشكل أساس أزمة الاتحاد السوفيتي أيضًا، فإن الاكتشاف له دلالة بالغة حقًا، لا ينبغي تبريره ببساطة بإدعاء أن الاعتقادات وعدم الكفاءة أكبر في الوقت الحاضر منهما في ذروة إرهاب

ستالين في الثلاثينيات.

أول شيء، ماذا عن محاولة فهم "التناقص الجوهر" على أنه بين "الخطة" و"السوق"، أو بين "الاستبداد البيروقراطي" و"قانون القيمة"؟

وصيغة ما ندل هنا معيبة نظريا وخطرة سياسيا في أن معاً

يعمل قانون القيمة في المجتمعات التي يوجد فيها إنتاج سلعي -ويوجه خاص الشكل الأكثر تطورًا للإنتاج السلعي. والوظيفة (الضرورة لأي مجتمع) المتعلقة بتوزيع العمل بين مختلف الإجراءات الإنتاجية، لا يتم القيام بها بصورة واعية في مثل هذه المجتمعات، بل يتم بالآخرين من خلال التفاعل الأعمى بين منتجات مختلف إجراءات العمل المنظمة بصورة مستقلة عن بعضها. ومنظم مختلف إجراءات العمل هذه يتفاوتون فيما بينهم، وهذا التناقص يجبر كلًا منهم على محاولة أن يظل في طبعته الأخرى في رفع إنتاجية العمل -من خلال كل من فرض عمل أقوى واستمار وسائل إنتاج متزايدة التقدم دومًا وهم بتصديف هذه الطريقة، يتقدمون الصلة على نحو متواصل بين كل إجراء من إجراءات العمل للملموس وكل إجراء آخر من إجراءات العمل الملموس يجري القيام به ضمن النظام، أو -لما يعبر ماركس- بحولون العمل الفردي الملموس إلى عمل اجتماعي مجري.

قانون القيمة هو الضغط الذي يوجد في مثل هذا النظام مُجازرا كل وحدة منفردة من وحدات النظام على الارتباط بالإنتاجية في كل وحدة أخرى. وهو القوة الاقتصادية القسرية التي تلغي رغبات ونوايا أولئك الذين يديرون الأجزاء المنفردة من النظام. وفي ظل الرأسمالية، من المؤكد أن قانون القيمة ليس شيئًا مناضلا

240
بالضرورة "لاستبداد البيروقراطي" أو "النفس السبب" للتطبيع داخل الشركات المنفردة. العكس تماماً - فهو يجبر المديرين على أن يكونوا مستذينين، وعلى تضييق الخناق على العمل، وهو يجبرهم كذلك على أن يخطروبطيات الداخلية ضمن نطاق الشركة للفوائد بمتطلبات المنافسة خارجياً. وكما عبر ماركس، "فتوبي السوق نحو طغيان المصنع".

صحيح أيضًا أن الرأسمالية نظام يتطور بصورة متواصلة، بتجديدهات وتقدم تقني تحدث في بعض أجزاء النظام قبل الأخرى. في مكان آخر من النظام لا تعود الأشكال القديمة "للطغيان داخل الشركة" - الأساليب القديمة للتطبيع الرأسمالي - منسجمة عندنئذ مع ما هو ضروري لمواكبة الصراع من أجل إنتاجية متزايدة. عندنئذ يدخل قانون القيمة في تناقص مع الأشكال القائمة لتنظيم الإنتاج.

بثدث التناقض بين "لاستبداد البيروقراطي" وقانون القيمة لأن المجتمع خاضع لقانون القيمة. هل يمكن أن يصدق هذا على الاتحاد السوفيتي؟ فقط في حالة قبول أن الاتحاد السوفيتي مجتمع منتج للسلع، شكل مختلف من أشكال الرأسمالية.

لم يمتل هذا أي مشكلة لتروتسكي وبروبوراجينسكي وهما يكتبان في أواسط العشرينات. فرغم أن الدولة كانت تسيطر على الصناعة الكبيرة في الاتحاد السوفيتي، كان القطاع الزراعي بكامله من الناحية العملية، وقسم كبير من التجارة، و كثير من الإنتاج الحرفي، في أيدي الأفراد. كانت الدولة تتجاوز مع القطاع الخاص ومع البلدان الرأسمالية خارج البلاد، ولها كانت ت تعرض لضغوط الإنتاج السلمي ذاته. في هذا الوضع كان مستطاع تروتسكي وبروبوراجينسكي أن يكتبا عن التعارضات بين الضغوط الآتية من ناحية من متطلبات الإنتاج السلمي (قانون القيمة) وتلك الآتية من ناحية أخرى من المحاولات التي تقوم بها الدولة لتخطيط الاقتصاد وفقًا لمصالح مجموعة اجتماعية أو أخرى.
لكن من أين تأتي اليوم الضغوط الخاصة بإشاعات متطلبات الإنتاج السلمي؟

قضى ستالين في واقع الأمر على البرجوازية الصغيرة الريفية والحضرية.

ويسيطر قطاع الدولة تماما على الاقتصاد. وإذا كان الاتحاد السوفيتي، كما يؤكد

ماندل، "مجتمعًا بعد رأسماليًا، مجتمعًا لم يعد يسيطر عليه الإنتاج السلمي، فمن

الصعب إذن أن نفهم لماذا ينبغي لقانون القيمة أن يتعارض مع أساليب

البيروقراطية في إدارة الاقتصاد. إن ذلك أصبح ما يكون في الواقع بأن نتوقع أن

تعمق قوانين الديموديكيا اليونانية في حيز مفرغ من الهواء-لا إذا كان يقرر دون

قصد بما ينكره على طول بقية كتابه، بأن البيروقراطية مجرد على أن تشكل

كطبقة رأسمالية.

هناك تفسير خطير يمكن إيراده على صيغته: أن الاقتصاد المدار

بيروقراطيا "تناقض قانون القيمة"، رغم أنه بطبيعته أقل كفاءة من اقتصاد رأسمالي

قائم على السوق، وهذه، دون شك، قناعة جمعية برمتها من أيديولوجتي

الرأسمالية الغربية. وهي أيضا قناعة كثير من أولئك الذين ينظرون إلى الاتحاد

الصوفيتي على أنه شكل جديد من أشكال المجتمع الطبقي، لا هو رأسمالي ولا هو

اشتراكي. إنهم ينظرون إليه على أنه "استبداد شرقي" أو "جماعية بروقراطية" بديناميات مختلفة تماما عن الرأسمالية - في الحقيقة لا أي ديناميات على الإطلاق

عادة، وليذا ينبغي النظر إليه على أنه أدنى من الرأسمالية. هذا من الناحية

الجوهرية هو اليوم، على سبيل المثال، موقف مجموعة المتظاهرين حول مجلة

كريتيك في بريطانيا. وكان هذا أيضا هو التحليل الذي قام التروتسكي الأمريكي

السابق ماكس شاختمان إلى تأييد غزو خليج الخنازير لكوريا.

لا يتجه ماندل، بطبيعة الحال، إلى مثل هذه الاستنتاجات العملية الرهيبة.

لكننا لبنا نفعا إلى صياغ من شأنها أن تقوم الأحمر إليها، كما هو الحال عندما

يؤكد أن "وضح المعلومات ونشرها دون عواقب... تكفلها الملكية الخاصة داخل

نطاق المشروعات الرأسمالية"(3).
في الواقع، على وجه التحديد لأن فوضى السوق تعود إلى طغيان المصنع، فهي تعود أيضًا إلى القصور البيروقراطي داخل نطاق الشركة، إلى محاولات لخلق التحدي، وإلى افتقار إلى سيطرة الإدارة العليا على إدارة المصنع. ويتميز أداء أي شركة رأسمالية بسلسلة كاملة من الممارسات التي لا تليها أيّة من أوتوماتيكية سلسة التشغيل، بل فقط إعادة التكيف الدورية للإنتاج الداخلي مع قانون القيمة الخارجي عبر الأزمة وإعادة البيئة. أكثر من ذلك، يعني التركيز والتركيز المتزايدين لرأس المال أن الشركات تكبر دومًا، وأن الاستبداد البيروقراطي داخل الشركة يقوى دومًا، وأن درجة إعادة البيئة والأزمة المطلوبة لإشباع قانون القيمة تدوم دومًا أكبر وأكثر خليلا. وهذه النقطة هامة، فنحن مواجهون طال الوقت بدعاية وسائل الإعلام تخبرنا أن "أزمة الشيوعية" تبيّن كفاءة الرأسمالية الغربية. ولا ينبغي أن نترحّل قيد أنملة فيما يتعلق بهذه الحجة.

من المؤسف أن هذه ليست النقطة الوحيدة التي تعطي ماندل فيها حجة. ففي نقطة أخرى يقول إن السبب في أن الخدمة الصحية في الاتحاد السوفيتي أسوأ منها في الولايات المتحدة هو أن الأطباء في الاتحاد السوفيتي يبددون قدرا كبيرا من وقتهم في ملء الاستمارات (٤). على أن الرعاية الصحية الأمريكية شهيرة ببعد كفاءتها (وهي تلقى نسبة من النتاج القومي تبلغ ثلاثة أضعاف النسبة الخاصة بالاتحاد السوفيتي، أو ستة أضعاف إجمالي الاعتمادات) على وجه التحديد لأن الأطباء الأمريكيين يبددون قدرا كبيرا من الوقت في مراجعة أرصدّة مرضىهم في البنوك.

وبذل الافتقار إلى التفاسك النظري في تحليل ماندل بكل وضوح عندما يكتب قائلا إن مقاربة "ستيفن كوهن وموشيه ليفين Stephen Cohen وموشيه ليفين Lewin " مسألة لمقارنة كتاب هذه السطور (٥) وقدم كل من كوهن وليفين أعمال تاريخية مفيدة. لكنهما كلاهما أيضًا بخاريين متزمنان، يعتقدان أن
الاعتماد على السوق كان من شأنه أن يحل كافّة مشكلات الاتحاد السوفيتي الاقتصادية في الثلاثينيات. ويفهمون مهمتهما على أنها نصح قادة الاتحاد السوفيتي باتباع سياسة اعتماد كهذا في الوقت الحاضر.

ملاحظة عملية، أخيراً، على تحليل ماندل. كان تروتسكي ينظر إلى البيروقراطية على أنها زائدة طفيفة غير مستقرة. وقد قاده هذا إلى استنتاج أن الأزمة الكبرى التي توقعها في غضون سنوات قليلة، إن لم يكن أشهر قليلة، ستؤدي بالأقسام الرئيسية من البيروقراطية إلى أن تؤثر تحويل نفسها إلى طبقة برجوازية تقوم على أسس الملكية الخاصة. ليس بصورة عضوية من خلال التدهور، بل من خلال الثورة المضادة (1).

وأولئك الذين ينطلقون من المعنى الحرفي لتحليل تروتسكي اليوم ينقسمون إلى ثلاثة معسكرات. هناك أولئك الذين ينظرون إلى الأزمة الحالية في الاتحاد السوفيتي على أنها تلك التي حذر منها تروتسكي (متاجرةين فترة زمنية فاصلة قدرها 50 سنة) وشرفت البيروقراطية خلالها على تقديم ضخم في قوة الإنتاج. وقد استخلص هؤلاء الاستنتاج القائل بأن المصلحين داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية الذين يتحدثون اليوم عن السوق يمثلون قوى تزعة الاستعادة البرجوازية ونهاية الثوريين تتمثل في مقاومتهم. ومنطق هذا الموقف هو تقدير نقيذي لليجاشتيفيين - القوى الأكثر رجوعية في الاتحاد السوفيتي.

يتمثل التفسير الثاني في القول بأن إصلاحات جورباتشوف تواصل "الثورة السياسية"، وفي تقديم تأييد نقيذي له.

والرأي الثالث، وهو الذي يؤمن به ماندل في المقام الأول: في كتابه (وإن بصورة غير متامة، كما رأينا)، يشتمل في السعي إلى استغلال الثورات التي تقدمها الجلاسوسست لتنظيم الطبقة العاملة بصورة مستقلة عن جورباتشوف خصوصا المحافظين.
لكن ماندل لا يمكنه أن يفعل ذلك إلا عن طريق الانتقاص من حجج تروتسكي تلك التي تلحّ على قوة قولّي ’الاستعادة‘. ويلجّ ماندل: ليست الرأسمالية ما يريد جورباتشوف إدخاله في الاتحاد السوفيتيي (١٤٤) - رغم أنه يكتب بانعدام تمسك نموذجي في مكان آخر قائلا إنه ’نشأ داخل البيروقراطية قسم ذو نزعة استعادية بكل جلاء‘ (١٤٥) وإن ’المؤرّق الاقتصادي الحقيقي ليجورباتشوف… هو… الاحتفاظ باقتصاد أشتراكى الطابع ومخطط أو استعادة الرأسمالية في الصناعة الكبيرة‘.

وافقت أن مثل هذه المنظورات المختلفة تماما يمكن أن تتباقى من نتائج التحليل ’التروتسكي الإرتزى‘، الواحد للاتحاد السوفيتي لأبد من أن يثير أسئلة حول صحة التحليل نفسه - تماما كما فعلت أزمة الحركة التروتسكية من قبل في ١٩٤٨.

 جاء رد فعل كليف بصورة مختلفة للغاية عن ماندل. أكد في الطبعة الأولى، المنسوحة بالإنجليزية، من كتابه، والتي ظهرت في أوائل ١٩٤٨، أن الحركة الثورية تواجه خطرًا هائلا. فالوقوف عند المعنى الحرفى لتحليل قديم للواقع أمكنه أن يؤدي إلى التخلي عن الروح الثوري الذي كان وراء ذلك التحليل أصلا. وكانت الطريقة الوحيدة لتفادي ذلك الخطر تتمثل في إنجاز إعادة تحليل أساسية للمجتمع الروسبي 'تمت جذورها في تعاليم المعلمين الماركسيين العظام'.

 بدأ تحليل كليف بفحص الوقائع المالية للاتحاد السوفيتي. وبعد تمحيص كتل ضخمة من المواد التجريبية، استخلص النتائج خلال الأوضاع في فترة ما بعد الثورة والأوضاع بعد ١٩٣٨، عندما ودّ ستالين سلطته أخرى.

 كان تروتسكي قد انتهى إلى استنتاج في ١٩٣٥ بأن الترميودور، البقرطة الحاسمة للنظام، كان قد وقع قبل ذلك بعض سنوات مع هزيمة المقاومة اليسارية. لكنه مضى بعد ذلك ليشير إلى أن الترميودور كان يمثل في الثورة الفرنسية، إقامة نظام غير ثوري يحتفظ مع ذلك بإنجازات جوهرية للثورة، وكان مختلفا عن الثورة المضادة.
وأكد كليف أن تمحيّصًا للفوائد المادية بين أن تغيّرا كيفاً أبعد حدث بعد ترميدور 1924 الروسي. وفي شتاء 1929-1929 قامت البيريوقراطية، التي كانت تنذيب من قبل بين الطبقة العاملة والفلاحين، بالهجوم الضاري عليها معا.

العناصر الأخيرة من الرقابة العمالية تم تحطيمها في المصانع، والاستقلال النقابي تم القضاء عليه تماماً، والأجور الحقيقية هبطت بنسبة 30 أو 40 في المائة، والعروض السياسية مُنحت حرية التصرف نحو بقايا النقاش داخل الحزب، والنضال ضدّ "المساواة" أضحى سياسة دولة في حين أخذت التفاوتات بين البيريوقراطين والعمال تزداد بصورة كبيرة، والفلاحون تم طردهم من الأرض مُن خلال ما سُمي "الватاجع"، وتضاعف عدد المساجين في مسماك العمل 20 مرة في غضون ستين (60) سنة من جديد عشر مرات في العقد التالي، واستخدم الترويس لتحقيق استقلال الجمهوريات السوفيتية غير الروسية.

لم يكن من قبيل المصادفة أن تقع كل هذه التغيّرات دفعة واحدة. كانت كلها نوافذ جانبية لاستجابة الجناح السثالي في البيريوقراطية إزاء الأزمة الاقتصادية التي أصابت البلاد مع خطر الحرب في 1927 و"أزمة المقصات" في 1928. وعندما تداعت سياساتها القديمة -سياسة بوخارين- ستيالين في 1927-1928 المماثلة في تجاهل بقية العالم وأملا في الأفضل -استخدمت البيريوقراطية كافة القوى التي في متناولها لفرض سياسة جديدة. سعت البيريوقراطية إلى الرد على التهديدات الأتية من الغرب عن طريق مجاراة نفس الوسائل التي يستخدمها الرأسماليون الغربيون لإقامة الصناعة، ومعها القدرة العسكرية. وحظيت البيريوقراطية استقلال الطبقة العاملة والفلاحين وضعت على مستوى معيشتهم للحصول على فائض من أجل التصنيع، وإذا كانت أساليبها أكثر وحشية حتى من تلك التي استخدمت، مثلاً في إنجلترا، فذلك لأن البيريوقراطية السثاليّة سعت إلى أن تتجز في عقدين أثينين ما استغرق إنجازه 300 سنة في إنجلترا.

كان أكثر جزء إثارة للإعجاب في كتاب كليف هو ذلك الذي بين فيه، بالتحميص البالغ التدقيق في الإحصاءات الرسمية للفتتاثد السوفيتي، كيف أن
الحديث الرسمي عن "التخطيط" (المقبول أذاك من جانب ماندل وتروتسكي أو رونكسيين) كان يُخفّي واقع إختفاء إنتاج السلع الاستهلاكية على نحو متواصل بعد 1928 لإنتاج وسائل الإنتاج. وفي حين نمت السلع الاستهلاكية والإنتاجية قبل 1928 كلاهما معا، تباعد طريقهما تماما بعد 1928. وفي حين كان يتم تجاوز أهداف "الخطة" من السلع الإنتاجية، فإن أهدافها من السلع الاستهلاكية كان يتم تجاهلها ببساطة.

وبهذا، بالنسبة، التعارض الحاد بين التصور الخاص بالتخطيط والتنمية الصناعية والذي ناضل تروتسكي من أجله في السنوات السابقة على 1928 وذلك الذي حققه ستالين. انتقل تروتسكي من الحاجة إلى تسريع معدل النمو الصناعي من أجل رفع مستوى المعيشة، والثقة بالحكومة، والوزن الاجتماعي للطبقة العاملة. أما ستالين فقد انطلق من خفض مستويات المعيشة، واستخدام الشرطة السياسية لإرهاب الطبقة العاملة لإخصاءها، وإغراء الشرواح القديمة، الوعيّة طبقية من العمال في بحر من الفلاحين السابقين، الجهالة وقليلي التجربة والمصابين بالفرز.

كان هناك أوجه شبه شكلية بين سياسات ستالين وسياسات تروتسكي. وقد أربكت هذه التشابهات تروتسكي نفسه بعض الوقت وقادت أشخاص مثل راديك وبروبيراجينسكي إلى الإذعان للستالينية. لكنهما، كما أدرك تروتسكي نفسه فيما بعد، كانت متناقضتين من وجهة نظر الطبقة العاملة.

في ظل ستالين كانت الصورة الإجمالية تتمثّل في اقتصاد يسيطر فيه الأندفع إلى تراكم وسائل الإنتاج على كل شيء آخر. وهذا الأندفع إلى التراكم أثار البيروقراطية ضد العمال والفلاحين. فقد منح مختلف أعضاء البيروقراطية مصالح، تمّ جذورها في عملية الإنتاج ذاتها، شكلتهم في طبقة في تعارض تاريخي قاس مع الطبقات الأخرى. وكان هذا يعني أنهم كانوا لم يكونوا فئة من الطبقة العاملة، أو مجموعة تتذبذب ببساطة بين طبقات أخرى، بل كانوا أبطال تطوير أسلوب إنتاج على حساب الطبقات الأخرى. وكما عبر كليف:
لماذا كانت الخطة الخامسة الأولى نقطة تحول كهذه؟ في ذلك الوقت، والمرة الأولى، سعت البيروقراطية إلى أن تحقق بروليتارية وأن تراكم الرأسمال بسرعة. بكلمات أخرى، في ذلك الوقت، سعت البيروقراطية إلى أن تنتج الرواية التاريخية للشرق الأوسط بأسرع ما يمكن. وكان لابد أن تراكم سريع للرأسمال على أساس مستوى منخفض للإنتاج، ودخل قوى ضغط إلى الفرد أن يقلي ضغوطا قليلاً على استثناء الجماهير، على مستويات معيثيتها. في ظل هذه الأوضاع كان لابد للبيروقراطية التي تتحول إلى تشخيص لرأس المال، والتي يشكل تراكم رأس المال نفسه بالنسبة لها كل شيء، أن تتخلص من كل بقايا الرقابة العمالية. وأن تحل الإجراء محل الإيمان بعملية العمل، وأن تحوّل الطبقه العاملة إلى ذرات متفرقة من الأفراد، وأن تحرر الحياة الاجتماعية الاقتصادية بمسارها بقوة داخل قابل شمول يتم من الجلي أن البيروقراطية، التي غدت ضرورية في عملية التراكم الرأسمالي، والتي غدت مضطهدة (بكسر اليد) العمال، لم تكن لتنبأ اً عن استغلال تفوقها الاجتماعي في علاقات الإنتاج من أجل الوصول على استيارات نفسها في علاقات التوزيع. وفقاً لما ذكرت، تجري الشوربة التقنية في الزراعة (التجميع) في بلد متاخر تحت شروط الحصار يجهلون البيروقراطية من شريحة خاضعة للضغط المباشر وغير المباشر، والرقابة من جانب الطبقة العاملة إلى طبقة حاكمة، إلى مدير للاعمال العامة في المجتمع، توجيه العمل، شؤون الدولة، العدل، العلم، الفن، وعلم جرائد.

يشير كليف إلى البيروقراطية على أنها "رأسمالية دولة". وقد تسبب هذا في الهجوم على نظريته من جانب جمهور غفير من المعلقين - وما ندل واحد منهم فقط - يزعمون أنه لا يمكن أن تكون هناك رأسمالية بدون مالكين خاصين لوسائل الإنتاج ينافسون بعضهم لبيع السلع.

يبحث كليف هذه الحجة بإسباب في كتابه. وهو ينطلق من التحليلات الخاصة بالمرحلة الإمبريالية للرأسمالية والتي طورها خلال الحرب العالمية الأولى.
كل من ليبين وبوخارين. أوضحت تلك التحليلات كيف أن تركيز وتركيز رأس المال يؤدي إلى إحلال "رأسمالية الدولة الاحتكارية" محل رأسمالية "السوق الحرة". وتغطي الاتجاهات الأخرى، والرأسية إلى شركات ضخمة تسيطر على صناعات بأكملها، وتقوم بتخطيط عملياتها بعناية مدقة فلا تكتفي بتلكما لمصادرات السوق. وتعمل قمم هذه الصناعات في علاقات وثيقة بصورة متزايدة مع بيروقراطيات الدول. هناك، إن جاز القول، "النظام" بين الصناعة والدولة. وهذا يجد تطوره الأكمل في حروب إمبراطورية جبارة شاميلة، تعمل فيها الدولة والرأسمال معا على تخطيط اقتصاد الحرب داخليا حتى الوقت الذي يسعيل فيه إلى تحظير الرأسمالات المنافسة تحظيرا ماديا.

واقتصاد الحرب دقيق التخطيط إلى حد أن أولئك الذين ينطقو من نظرة بسيطة، لا تاريخية، للرأسمالية لا يعودون نظورهم إليه على أنه رأسمالي. كان هذا على سبيل المثال، الاستنتاج الذي انتهى إليه اقتصادي الماركسية النمساوية الشهيرة هيلفردنغ، بشأن اقتصاد ألمانيا النازية. ففي داخل اقتصاد الحرب يكون الإنتاج مخططا من أعلى ولا يعتمد على تقلبات السوق، على التفاعل بين السلع. أما تجارته الخارجية فمنهدة بالضرورة.

ينجاز كيف، مع ذلك، على أن اقتصاد الحرب بظل نوعا من الرأسمالية. لأنه إذا كانت منافسة "السوق الحر" من الطراز القديم لا تلعب سوى دور ضئيل للغاية، فإن شكلها جديدا للمنافسة يسيطر عليه تمامًا. إنها المنافسة العسكرية بين طبقات رأسمالية الدولة الحاكمة المنافسة لمختلف البلدان. وللهذه المنافسة أثار على تنظيم الإنتاج داخل كل بلد مماثلة لتلك التي للمنافسة الاقتصادية على تنظيم الإنتاج داخل كل شركة.

للتنافس عسكريا فيما بينهم، يكون على حكام كل بلد أن يتحفوا من أن إنتاجية العمل تحت سيطرتهم ليست أدناه من تلك التي لدى منافسيهم. وفي كل مرة يستمر فيها منافسومهم في معدات جديدة وتقنية أكثر تقدما يكون عليهم أن
حاولوا أن يفعلوا نفس الشيء. وفي كل مرة ينجح فيها منافسوهم في الحصول على فائض أكبر لا يستطيعون عن طريق رفع معدة استغلال عمالهم، يكون عليهم أن يحاولوا أن يعارضوه في محاولاتهم.

هذه الطريقة تغير مختلف إجراءات العمل الملموس المبديء في مختلف المصانع في مختلف أنحاء العالم مرتبطة ببعضها، وتبني بعضها، وتحول إلى تعبيرات عن عمل مجرد مشتركة ويُجبر تهديد الهزيمة العسكرية طبقة رأسمالية الدولة الحاكمة العملاقة على أن تفرض قانون القيامة على مشروعاتها تماما. كما يُرغم تهديد الإفلاس على ذلك أصغر صاحب مشروع منفرد.

هذا هو التحليل الذي يستخدمه كليف لفلفل شفرة لغز روسيا السوفيتية. كانت سياسات ستالين بعد 1928 تقنيًا تحويل روسيا إلى اقتصاد أسلحة ضخم، يسيطر عليه الاندفاع إلى مراكمة الأساس الاقتصادي للقوة العسكرية، وقبل كل شيء الصناعة الثقيلة. كان ستالين يُخصق اقتصاد الاتحاد السوفيتي ككل لضغوط شكل خاص من أشكال المنافسة الرأسمالية العالمية (قانون القيامة على نطاق عالمي، حتى وهو يمنع المنافسة بين مختلف أقسام الاقتصاد داخل الاتحاد السوفيتي).

هذا السيطرة عن طريق المنافسة هي التي تفسَّر السمة الأشد لفلفا للنظر في التنمية الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي: الطريق التي كشفت بها عن نفس الدينامية التي أدى ماركس أنها فرصة للرأسمالية - السعي الذي لا نهاية له إلى التراكم. في البيان الشيوعي يعد ماركس تمييزا حادا بين "المجتمع البرجوازي" الذي لا يكون فيه "العمل الحي سوء وما هي زيادة العمل المتركم" و"المجتمع الشيوعي" حيث "العمل المتركم ليس سوى وسيلة لتوسيع، وإثارة، وتعزيز وجود الشغل". والاتحاد السوفيتي يقع على جانب "المجتمع البرجوازي" من هذه الناحية وليس على جانب الاشتراكية. ويوضح كليف لماذا.
لكن هذا ليس كل ما يسعى إلى أن يفعل. فهدفه من كشف دينامية اقتصاد الاتحاد السوفيتي بوصفها دينامية تراكم تنافسي لا نهاية له هو استخلاص استنتاجات من أجل النضال في سبيل الاشتراكية.

أما أولئك الذين لا يدركون حقيقة مثل هذه الدينامية فيمكنهم أن ينتهوا إلى أحد استنتاجين مشوبيين على حد سواء. الأول هو النظر إلى الفئة البيروقراطية الحاكمة على أنها أكثر قدرة من الطبقات الرأسمالية في الغرب. ويصبح المنطقي بالتالي إخصاع النضال من أجل الاشتراكية لتلبية المساعدة، أو النصيحة على الأقل، لرؤساء الحكام. وهو منطق يعود إلى الرعب من فكرة أن الثورات الاجتماعية قد تهدد حكمهم، وإلى الشلل أمام الأزمة الراهنة في الاتحاد السوفيتي خشية أن تقتضي إلى "استعادة للرأسمالية".

الاستنتاج الثاني هو النظر إلى البيروقراطية على أنها أقل قدرة من الطبقات الرأسمالية الغربية. على أنها قوة شمولية تمنع تطور الإنسان لمستقبل غير محدود، كان ذلك طريق شائعين في الأربعينيات والخمسينيات. وهو الطريق الذي ينجب إليه اليوم كثير من "منظور الطبيعة الجديدة".

أما نظرية كليف فنتهي، بفضل إدراكها لحقيقة مثل هذه الدينامية، إلى استنتاج مميز جذري. إنه الاستنتاج القائل بأن البيروقراطية المطلقة، شأنها في ذلك شأن الطبقات الرأسمالية الغربية، تخلق حفر قتالتها. وكلما كانت ناجحة في مراكمة الرأسمال، فإنها تخلق حجم وقوة طبقية عاملة تملك القدرة على الإطاحة بها.

البيروقراطية توسع أعداد الطبقة العاملة على أساس أعلى تركيز عرفة التاريخ إلى الآن. ومنها تكمن المحاولات الهادفة إلى عبرة الهروب بين العمل المآلور المركز ورأس المال المركز، فإن البيروقراطية تخلق قوة سوف تتصدمو معها بعنف عاجلا أم آجلا (14).
عندما كتبت هذه الكلمات في أواخر الأربعينيات، كانت تبدو أقل تأثيرًا بكثير من تلك التي كتبتها تتحدث عن تخشي المสนใจ من الدول العمالية المدبرة أو تلك التي زعمت أن البيروقراطية الروسية كانت تحكم نوعاً جديداً من المجتمع العبودي لا يتعارض للتناقضات الرأسمالية. أما اليوم ففيتنبأ مدى الاضطراب الذي يحتاج الاتحاد السوفيتي.

نقطة واحدة أخرى. تحليل كليف وود هو الذي يجعل بمثابرتنا أن نفسر طابع الأزمة الاقتصادية الحالية في الاتحاد السوفيتي. فين ترجع إلى أن الاتحاد السوفيتي جزء من نظام عالمي يقوم على المناقشة العسكرية والاقتصادية بحيث تجد البيروقراطية أن أساليبها القديمة في إدارة الاقتصاد لم تعد ملائمة.

ويحاول حكام الاتحاد السوفيتي المحافظة على التكافؤ العسكري مع دولة تملك ضعف ناتجهم القومي الإجمالي -وهذا يعنى عليهم أن ينقروا ضعف نسبتهم من ناتجهم القومي الإجمالي على الأسلحة. وتحلول عليهم فكرة تحديث صناعتهم الهندسية بحيث يمكنهم أن يتجاوزوا التقدم التقني في أي مكان آخر في العالم. وهم ينظرون إلى الهبوط النفسي في سعر صادراتهم الرئيسي، خام البترول، في السنوات الأخيرة على أنه تهديد لاستراتيجيتهم الاقتصادية بأكملها بجعل استيراد الآلات الأكثر تقدماً أمرًا أكثر صعوبة. وهم يخشون بعمق، قبل كل شيء، أن لا يمكنهم أن يرفعوا إنتاجية العمل داخل الاتحاد السوفيتي لتقترب من مستوى الولايات المتحدة.

اعتاد ماندل أن ينكر أن الظروف الخارجية يمكنها أن تمارس مثل هذه الضغوط على الاقتصاد الروسي، وكتب قائلاً إن هذا يعني زعم "أن ديل واحد في المائة من الناتج المستورد من والمصدر إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة هو الذي يعزز كل الاقتصاد الروسي". أما الآن فهو يملأ بأن هذه الضغوط قائمة، لكنه لا يستطيع دمجها في تحليل شامل. ولهذا، كما رآينا، يرى ماندل تناقض بين "قانون القيادة" والاستبداد البيروقراطي دون أن يفسر كيف يعمل ذلك القانون ولماذا كان ينبغي أن يأتي التعاون إلى الصدارة الآن.
لكن بمجرد أن تدرك أن الاتحاد السوفيتي بلد رأسمالية دولة بيرفيقراطية يصبح من السهل جدا إكمال التحليل. استجابت البيروقراطية الساثانية للأزمة العالمية في الثلاثينيات والثديد التعاظم بالحرب بالنسبة إلى مراكة الرأسمال داخل البلاد مع خفض صلاتها التجارية الخارجية إلى حد أدنى. ومن هذه الناحية، لم يكن البيروقراطية تشكل سلوكا بالغ الاختلاف عن الطبقات الحاكمة في كثير من البلدان الرأسمالية في الغرب والعالم الثالث. كانت الفترة بأكملها فترة اقتصادات مكانيكية ذاتيا نسبا تتداخل فيها الدولة لكى تمنع انطلاق الأزمات العنيفة من عقالا ضمن الاقتصاد الداخلي- فترة الكينزية في الغرب، وتنمية إحلال الورادات في بلدان كالارجنتين والبرازيل، ومحاولات نسخ "التخطيط العاليلي" في الصين وحتى في الهند.

لكن في الستينيات والسبعينيات وصلت مثل هذه المقاربات في كل مكان بصورة متزايدة إلى نتائج مع تدويل الاقتصاد العالمي. كان تركيز الرأسمال يعني أن الموارد اللازمة للبقاء في الطليعة في الصناعات الأكثر تقنية بدأت تتجاوز الموارد الداخلية لكل الدول تقريبا، وكانت موانئ التطورات في التكنولوجيا تعني بصورة متزايدة صبغة علاقات مع أضخم الشركات المتعددة الجنسيات. أما الصناعات التي كانت قد تطورت داخل نطاق الحدود القومية فلم يكن بممتلكها عندنا أن تبقى إلا في حالة إعادة بنائها كجزء من تقسم عالمي جديد للعمل.

كان من الممكن أن تكون إعادة البناء مؤلمة حتى لرأسماليات الدولة المحدودة والمتفوقة نسبا مثل تلك التي في بريطانيا. أما في رأسماليات الدولة الكاملة والأكثر اكتفاء ذاتيا في الشرق فيمكنها أن تكون مهددة. فهي لا تهدد فقط أوضاع وأسباب اشتهر كثير من العمال، بل تهدد أقساما بأكملها من الجهات البيروقراطي-الإداري ذاتها. ولا يمكن أن تكون هناك أي ضمانة. حتى في حالة استكمالها بنجاح، على أن الأوضاع في العالم الخارجي لن تكون قد تبدلت خلال الفترة الفاصلة، تأكيد اقتصاد الاتحاد السوفيتي كما كان -دون مستوى المنافسة.
وتواجه الطبقة الحاكمة الروسية المشكلة التي تنقضُّ دوريًا على كل طبقة حاكمة رأسمالية. إن نفس الأساليب التي سمحت بترامك ناجح في الماضي لا تعود تفعل ذلك، لأنها جزء من نظام عالمي فإن عليها أن تحاول تغيير أساليبها لكن محاولاتها لأن تفعل ذلك تُطلق من عقالها قوى اجتماعية لا يمكنها أن تضطر عليها. وكما كتب ماركس في البيان الشيوعي:

لا يمكن للبرجوازية أن توجد دون أن تقوم على نحو متواصل بتشوّر أدوات الإنتاج وبالتالي علاقات الإنتاج ومعها علاقات المجتمع بـثرها... هذا التشوّر المتواصل لإنتاج، والاضطراب المتواصل لكل الشروط الاجتماعية، والسائدة والفقه الدائم - كل هذا يميز العهد البرجوازي من كل العهود السابقة. إن كافة العلاقات الثابتة، البالغة الجمود، بما يلازمها من تيّزات وأراء قديمة ومبجلة يجري اكتشافها، وكافة العلاقات الجديدة تتعدّع عنيفة قبل أن تجد الوقت الكافي للتشكيل والرسم. كل ما هو صلب يدوب في الهواء، وكل ما هو مقدس ينتهي، وفي نهاية الأمر يصبح الإنسان مجيأ على أن يواجه نوعي يقظ شروط حياته وعلاقاته بنوعه.

لم يعد بإمكان برّجوازيات الدولة السالينية في الشرق أن تغزل من هذه الدينامية الرأسمالية العنيفة أكثر مما بإمكان البرجوازيات "الخاصة" (وبقية أكثر: برّجوازيات رأسمالية الدولة الايبركاية) في الغرب والعالم الثالث. هذا هو الأمر المثير للغاية فيما يجري في الاتحاد السوفيتي اليوم. لكنّ نقدم لاذعًا، عليك أن تتجاوز صيغ ماندل المهمة، وغير المتماسكة والمتناقضة مع نفسها، فإن أفضل طريقة لعمل ذلك هي أن تنطلق من كتاب كليف.


3. Ibid. p13.

4. Ibid. p12.

development of USSR'. Writings of Leon Trotsky. 1930-31 (New

6. L. Trotsky. 'The Class Nature of the USSR', Writings. 1933-4 (New


8. Ibid. p288.


10. L. Trotsky. The Workers' State and the Question of Thermidor and


12. 'The War and the Fourth International', in Writings, 1939-40 (New
(13) Pablo’s articles from these years are to be found in. *International Secretariat Documents*, vol 1 (New York, 1974).


(19) Ibid. p116.

(20) Ibid. p187.

(21) Ibid. p134.

(22) على سبيل المثال: عندما يحدد زمن “إصلاحات كوسيجين” مرتين على Kosygin أن هناك بدأت في منتصف السبعينيات، في حين أنها بدأت في الواقع قبل ذلك بعشر سنوات؛ انظر على سبيل المثال:


وعندما يشير إلى جريجوريانس على أنه معارض يسارى، في حين أنه Grigoriants ليبرالي يميني؛ وعندما يقول إن مؤتمر اتحاد الكتاب طرد رجال الأجىزة المحافظين
في 1987، في حين أن اتحاد الكتاب ظل في الواقع لفترة طويلة أشد الاتحادات الثقافية محافظة.


(24) Ibid. p33.

(25) Ibid. p33.

(26) Ibid. p31.

(27) Ibid. p34.


(29) Ibid. p3.

(30) Ibid. p3.

(31) Ibid. p32.

(32) Ibid. p35.

(33) Ibid. p8.

(34) Ibid. p21.

(35) For an account of this based on research in previously inaccessible archives, see M. Reiman, *The Birth of Stalinism* (London 1987).


(37) Ibid.

(38) Mandel. op cit. p11.

(40) Ibid, p44.


(42) Mandel, op cit, p62.

(43) Ibid, p42.

(44) Cliff, op cit. p154.

(45) Ibid.


(47) The Communist Manifesto.
حول نظريات الطبيعة الاجتماعية
لبلدان النموذج السوفيتيي
تذيل بقلم المترجم

إلى أين تؤدي التطورات الجارية في الاتحاد السوفيتيي (خاصة منذ 1986 والهيرسترويكا) وبلدان أوروبا الشرقية (خاصة بعد انهيار نظامها الحاكم في أواخر 1989، وما بعد)؟

هذا هو السؤال الذي يطرح ويعتبر عقول وقلوب الماركسيين (بمعنى الواسع لكلمة) في كل مكان في العالم. ويتولى الأسئلة القلقة المزركية: إلى اشتراعية ذات وجه إنساني؟ ما يمكن ظاهر مسار التطور الفعلي بعدا تماماً عن أن يكون مشراً بما في الرأسمالية؟ وما مصير حلمهم الذي اطمئنوا طويلًا إلى أنه تحقق على الأرض؟ وما مصير البشرية ذاتها في ظل مثل هذا الانقلاب في اتجاه التاريخ؟ وما مصير الماركسية بدورها في ضوء المحصلة التاريخية لتطبيقها طوال هذا القرن؟ ولابد أن تنتهي مثل هذه الأسئلة إلى سؤال جوهرية: ما طبيعة النظام الاجتماعي - الاقتصادي الذي كان قائماً في تلك البلدان؟ كن أشتراعياً حقاً؟ كان رأسمالياً رغم الشعارات؟ أم ماذا؟ ولا تنتهي الأسئلة: هل يمكن لمجتمع اشتراعي حقاً أن يتحول إلى الرأسمالية؟ وبالمقابل: هل يحتاج مجتمع رأسمالي إلى كل هذه العواصف والأعاصير والزلازل والطوفان نظل مع ذلك رأسمالياً؟ ولا تنتهي الأسئلة بل تتواصل قلقاً ومؤرقة، محيرة ومذهبة، حقية ومضللة، لكن مصرية في كل الأحوال، إلى ما لا نهاية.

على أي حال، هذا هو السؤال الجذري الذي ألقى كريس هارمان، وهو من أبرز مفكري حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا بزعامته توني كليف، على عاتقه مهمة الإجابة عنه في كتابه هذا "العاصفة تهب"، ولذا العنوان صلة بكراز عنوانه

259

ويقدم هارمان هنا استقصاء شاملا مدققا لكل ما هو جوهري، لكل ما له مغزى، في مسار التطورات الجارية في الاتحاد السوفيتي منذ البيريسترويوكا، وفي مجرى الأحداث التي عرفت بالأحزاب الحاكمة في أوروبا الشرقية. ورغم أن هذا الاستقصاء الشامل المعمق هو السمة المميزة لهذا الكتاب، الذي هو كتاب سياسي في المجلة الأول، لا يكتب كترب هارمان أهميته من مجرد الوصف الموضوعي والأمن والغني بالتفاصيل التي تطلح إلى تقديم صورة ناطقة بالحياة، بل هناك دائما ما يعمق مغزى هذا الاستقصاء مما هو راهن من بحث عن جذور الأزمة الراهنة، وكشف للبنية الاجتماعية- الاقتصادية التي كانت هذه الأزمة ممكنا بل حتمية ضمن إطارها، واستكشاف لصورة المستقبل، للنتائج التي لا بد أن تؤدي إليها هذه التطورات التاريخية في نهاية الأمر. والحقيقة أن إجابة هارمان حاسمة: الانتقال من شكل للرأسمالية إلى شكل آخر لنفس الرأسمالية، الانتقال من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية المتعددة الجنسيات.

لا جدال بطبيعته الحال في أن إجابة هارمان لن تكون مرضية لجميع المعنيين، كما أنه لا شك في أنها إجابة واحدة بين إجابات متعددة، موجودة أو محتملة، حاسمة أو مترددة. ذلك أن كافة محاولات تفسير (واتخاذ موقف إزاء) التحولات الجارية في البلدان المعنية وغيرها من البلدان التي ظلت توصف بأنها بلدان أشكراوية (خاصة: الصين، فيتنام، كوريا الشمالية، كوبا، ألبانيا، يوغسلافيا - وقد امتدت العاصفة إلى البلدان الأخرى بعد نشر هذا الكتاب) ليست مجرد استجابات وردود فعل تلقائية أو عارضة لهذه التحولات العاصفة، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظريات المتعددة الأقدم عهدا والتي لا يقل عمر أحدثها عن عدة
عندئذ: نظريات الطبيعة الاجتماعية لهذه البلدان، بل يمكن القول إن كافة المحاولات والتفاسير والتحليلات والأحكام الجديدة ما هي إلا اتجاهات نظريات الطبيعة الاجتماعية، الأصلية القديمة، من خلال محاولات أصغرها ومفكريها فهم هذه التحوّلات الجديدة.

على أن إجابة هارمان تستمد مغزا خاصا من الظروف التي جاءت فيها، من واقع أنها جاءت أثناء العاصفة. ظلت النظرية القائلة بأن البلدان المعنية بأساليب دولة بيزونطية، والتي تمثل إجابة هارمان إجابتها على السؤال الراهن، نظرية محدودة الشعبية في ظل السيادة العالمية لماركسية الحزب الشيوعي السوفيتية، والآن، بعد اندلاع العاصفة التي ألغتها أنصار الخط السوفيتي في كل مكان إلى مذاهب لا مخرج منها من الحيرة وفقدان الاتجاه والتشوش والإحباط، والتي أدت ولا بد أن تؤدي بالكثيرين منهم إلى إعادة النظر في الماركسية السوفيتية برمتها، أصبح من المحتمل تماما أن تجد نظرية توني كليف عن أساسية الدولة البيروقراطية وكذلك كل تحليل يركز عليها للتطورات الراهنة أداها صعيبة بصورة متزايدة. بل يمكن القول إن إفلاس حملة من النظريات "الماركسية المبتعدة والمتقاتلة حول هذه القضية المحورية سيدعنا من الآن فصاعدا إلى الإصحاء إلى هذه الإجابة وإلى هذه النظرية التي تركز عليها بعقولنا، وقلوب مفتوحة.

وخلال قرابة ثلاثة أرباع القرن منذ ثورة 1917 وظهور الاتحاد السوفيتي ثم بقية بلدان ما يسمى بالمنظمة الاشتراكية العالمية تبنت عدة نظريات نكتفي بالإشارة إلى أبرزها حسب الترتيب الزمني:

1- نظرة أن هذه البلدان الاشتراكية، وهي نظرية هذه البلدان عن نفسها، وهي أيضا النظرية التي ظلت سائدة في الحركة الشيوعية العالمية، وهي النظرية الموسكوفية المرتبطة بالنموذج السوفيتي للاشتراكية.
6 - نظرية أن هذه البلدان لا هي اشتراكية ولا هي رأسمالية، بل هي في مرحلة
انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية أمامها احتفالان: إلى الأمام نحو الاشتراكية
عبر انتصار ثورة سياسية عمالية أو إلى الوراء نحو الرأسمالية عبر انتصار
ثورة (اجتماعية) مضادة بيروقراطية - برجوازية تحطم مقاومة البروليتارية.
وهذه نظرية التروتسكية والأمية الرابعة.

3 - نظرية أن هذه البلدان تمثل نظاما استغلالي جداً لكنه ليس رأسمالية هو نظام
الجماعية البيروقراطية وهي نظرية ماكس شاختمان وجيمس بورنيه إلخ...

4 - نظرية أن هذه البلدان رأسمالية دولة منذ 1929 في الاتحاد السوفيتي ومنذ
البداية في غيره من البلدان المعنية. وهذه نظرية توني كليف في كتابه:
رأسمالية الدولة في روسيا (1948)، وهي نظرية حزب العمال الاشتراكي في
بريطانيا.

5 - نظرية أن الاتحاد السوفيتي بلد رأسمالي، إمبريالي اشتراكي، يبني على
توابعه الأوروبي الشرقية، إلخ. وهذه هي النظرية الماوية الحديث عديدا والتي
سيطرت على الصين (وألبانيا) لفترة (في السبعينيات والسبعينيات) وكان لها
صداقا في الحركة الشبابية العالمية قبل أن تتلاشى تقريبا مع تصفية الماوية
في الصين في أعقاب وفاة ماو تسي تونج (1976) واتجاه الصين إلى سياسة
عملية لا جدال فيها.

لا يتسع المجال هنا لطبيعة الحال لأيّ مناقشة مستفيضة لذيا النظريات.
وإذنا يهمنا في سياق هذه الإشارات إلى الإطار التاريخي النظري العام لكل تحليل
للتطورات الراهنة أن نؤكد ما يلي: لا يمكنك في الواقع أن تبحث بجدية الطبيعة
الاجتماعية للتطورات الراهنة دون أن تتعلق من إحدى هذه النظريات (أو غيرها).
بينغالي بالتالي أن ينتبه كل المعنيين إلى أن البحث الأعمق المطلوب الآن يتعلق
بالطبيعة الاجتماعية الأصلية لهذه البلدان وبالنظريات العديدة التي تبناها على
مدى عقود حول هذه المسألة، والتي فرضت نفسها أخيراً ساعة حسمها: أولاً في مجري الواقع الفني للت茹ورات الجارية، ثم أثناء وبعد ذلك -حسب استعداد الماركسيين نظرية وسياسياً ونفسياً- على مستوى النظرية.

لا بد من الإشارة هنا إلى أن نظرية الطبيعة الاجتماعية للبلاد المعني هي بحكم طبيعتها نظرية بعد التجربة، فبعض النظرية الماركزية الأصلية السابقة على الثورات والتجارب الإشتراكية عن الاشتراكية تتميز النظريات الجديدة بأنها تقيب وتقدير للتجربة، بأنها نظريات عن التجربة، عن واقع عيني، وليس نظريات عن مبادئ هدف ضروري تاريخياً لم يوضع بعد موضع التطبيق.

وتطلو كل نظرة عن الطبيعة الاجتماعية لهذه البلدان، بالضرورة، على نظرية خاصة بها عن الاشتراكية، وهي ليست بالضرورة النظرية الماركسية الأصلية عن الاشتراكية. فلا يمكن للنظريات متعارضة مع الواقع السوفيتي المحدد مثلاً أن تكون منطقية من مفهوم واحد للإشتراكية هو مفهومها الماركسي. ولا يمكن أن تقول إحداهما إن الواقع المعني الواحد اشتراكي وتبول أخرى إنه رأسمالي وتقول ثالثة إنه انتمائي إلخ... دون أن نستطيع من هذا التعارض الجبري أن هذه النظريات عن الطبيعة الاجتماعية تنطوي على نظريات متعارضة جذرًا عن الاشتراكية بل كذلك عن الرأسمالية وعن الدولة وعن أساليب الإنتاج بوجه عام على المستوى النظري. كما أنه لا يمكن لهذه النظريات المتعارضة عن الاشتراكية أن تكون ماركسية أو صحية في أن معاً. ولهذا فمن الواجب عندما نكون يصدده فحص نظرية من نظريات الطبيعة الاجتماعية أن نبحث نظريتها الخاصة عن الاشتراكية من حيث مدى اتفاقها مع أو اختلافها عن النظرية الماركسية عن الاشتراكية، رغم أن كل نظرة خاصة عن الاشتراكية تعلن نفسها ماركسية وتتخلى وراء أقنعة ماركسية وتفرق مبادئها الخاصة بفيض من المصطلحات والعبارات الماركسية ومن الحق الذي أريد به الباطل.

تعتبر النظرية السائدة والأقدم عهدًا حول الطبيعة الاجتماعية للبلاد المعني، أي النظرية السوفييتية، أنها بلدان اشتراكية.
إلى أي مدى تنطبقي هذه النظرية عن الاشتراكية مع موضوعها، أي الواقع العيني للبلاد المعنية؟ وإلى أي مدى تنطبقي هذه النظرية وموضوعها معا مع النظرية الماركسيّة عن الاشتراكية؟

الواقع أن التنطبيق بين نظرية الطبيعة الاشتراكية ومفهومها عن الاشتراكية وموضوعها التجريبي تنطبقي جوهري، بل هو الاندماج بعينه، فهذه النظرية ليست في واقع الأمر سوى تنظير لهذا الموضوع، وعبارة أخرى فهي نظرية تم تفصيلها على "مقاس" التجربة، لكن تعبارات "ماركسية".

هذا الحكم الذي يبدو متسرعا للغاية وقاسيا للغاية يؤكده مع ذلك واقع أن المحتوى الفعلي لهذه النظرية لم يكن محتوى تقليدية بل كان طوال تاريخها محتوى دينيًا: البحث من داخل حدود التجربة ودون لجوء إلى معتالي من خارجها (من الماركسية بالذات) في طبيعة ومشكلات وتحليل هذه التجربة. يعرف الجميع الظروف التي أحرقت بنشأة هذه النظرية وتطور موضوعها ذاته: ظروف الدكتاتورية الساتانية التي لم تنجح ولم ترغب الإصلاحات الفوقية السابقة للبيريسترويكا في أكثر من تصفية أساليبها الأشد وحشية وضراوة.

لكن حقيقة الطابع الزائف والملفق لهذه النظرية تتجلى بكل وضوح عند أدنى مقارنة لنظريتها عن الاشتراكية وموضوعها هذه النظرية بالإضافة إلى النظرية الماركسيّة عن الاشتراكية. والواقع أن تلك النظرية لم يكن مستمتعها أن تدعى أن البلد المعنية الاشتراكية إلا بعد أن تسلمت نظرية عن الاشتراكية تعارض تعارضا جذرياً مع الاشتراكية الماركسية. فالمسألة كما ترى ليست مسألة نظرية ماركسية (أن الآوان لبحث صحتها من بطلانها) وتطبيق (آن الآوان لبحث نجاحه من فشله). لنفس هذه النظرية، كما يحاول بعضهم طرح المسألة، بل هي مسألة خاصة بنظرية أخرى واقع بعضنا وقتما على أنها هي النظرية الماركسية عن الاشتراكية.

فبلا من النظرية الماركسيّة عن الاشتراكية والتي تنظر إلى هذه الأخيرة على أنها تحرير الطبقة العاملة لنفسها بنفسها: بوصفها بقيادة حزبها الماركسي.
الثوري القوة الأساسية للثورة الاشتراكية وبوصف سلطتها، والتي هي ديكاتورية البروتيناريا الديمقراطية مباشرة تسيطر من الناحية الفعلية وليس بالأقوال وحدها على الدولة والاقتصاد والتخطيط والسياسة الداخلية والخارجية الأمية، حيث لا تمثل ملكية الدولة إلا شكلًا للملكية الفعلية والإدارة الفعلية لهذه الملكية من جانب الطبقة العاملة وبيقة الجماهير العاملة، وحيث يكتسب التخطيط طابعه الاشتراكي من كونه تخطيطًا للإنتاج والتوزيع تباشره الطبقة العاملة لمصلحتها ولمصلحة الاشتراكية والشيوعية إلخ إلخ إلخ. -بلا من هذا نجد أن ملكية الدولة هي قدس أقداس النظرية السوفيتية فالدولة التي تقيمها اشتراكية والتخطيط القائم عليها اشتراكى وطابع قوى الإنتاج التي تركز عليها اشتراكية ومستويات المعيشة التي تنشأ في ظلها مكاسب اشتراكية والأيديولوجية التي تنفردها على صدرها اشتراكية. كل هذا بفضل ملكية الدولة في حد ذاتها أما كل تحليل ماركسي لملكية الدولة لفهم طابعها الاجتماعي الحقيقي فهي بطيئة لا معنى لها.

وهذه النظرية غريبة على أي احتجاج نقدي بأن الديقاقوية السانليانية غيرت بثورة أكتوبر واغتصبت السلطة وأقامت ديقاكورية معادية للطبقة العاملة واستمدت إلى شرعية ثورة أكتوبر وتأييمها وملكيتها العامة وإلى أيديولوجية اشتراكية ماركسية مزيفة ولي تحطم كافة مؤسسات الديمقراطية الاشتراكية من سوفيتين ونقابات ووسائل إعلام وإلى حزب مغانشي شيوعي هو في حقيقة جهاز نوعي من أجهزة الدولة لتقري مشروعا لتوزيع وتطوير القوى المنتجة يحمل فيه التفاوت مرتك الصدارة على حساب حاجات الجماهير العاملة وتتضمى من خلاله الامتيازات الديقاقوية وتغو الطبقة العاملة في مجراه محرومة من أي أسلحة للنضال. ومثل هذا المشروع لا يمكن أن يكون في ظل الشروط التاريخية الراحلة شيئا آخر سوى مشروع رأسمالي لا يد له من أن يمر بمراحل طويلة غير تقليدية لأنه نتاج ثورة مبدورة تتزيد مع ذلك بعض خصائص نشأته التي يستمد منها شرعيته ذاتها. وعندما تصل التحولات الراحلة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية (ولا يعرف أحد مدى يأتي الدور على الصين وفيتنام وكوريا!) إلى نقطة
الرأسمالية الصريحة السافرة (مما يكن شك لها: رأسمالية دولة، رأسمالية خاصة، رأسمالية متعددة الجنسيات) التي لا تختلف آثار حول طبيعتها، ستجلى بوضوح أن أذاعة أن الاشتراكية بعد أن توطدت وتطورت ونضحت يمكن أن تحول إلى رأسمالية اذاعة سخيف حقا وسديف ذلك دون شك إلى إعادة النظر في الأسطورة التي سيطرت على الجميع (باستثناء أقليات من الماركسيين) من أوائل القرن إلى أواخره، أسطورة أن البلدان المعنية بلدان ناجحة، هذه الأسطورة التي صنفتها هذه البلدان عن نفسها، وصنفت أكاذيب الاشتراكية خارجها، وصنفتها حتى أعداؤها الإمبرياليون والرجعيون في كل مكان.

بيد أن من المهم أن نتوقف هنا عند محاولات تفسير التطورات الجارية لدى أصحاب وأنصار هذه النظرية التي تنص على أن هذه التطورات ذاتها في البلدان المعنية، كما تدخل الأحزاب الشيوعية التي تبنين تأريخيا في مبادئ لا فكاك منها وها هي الأحزاب الشيوعية الغربية تدخل في عمليات لا تنتمي من تغيير الأسماء والبرامج والمبادئ، من الإحباب العام والإحساس بأنها فقدت مبرر وجودها إلخ إلخ...، على أن الميل المتزايد إلى التحرر من الأوهام في صفوف مناضلي الأحزاب التي تتبني هذه النظرية، تحت ضغط التحولات العاصفة، يفتح وسديف الكثيرون منهم إلى إعادة النظر في نظرية الطبعة الاشتراعية بعيدا عن الأوهام الجديدة التي أطلقها هذه التحولات ذاتها عن زواج الاشتراكية والحرية، عن اشتراكية ذا وجه إنساني، عن اشتراكية السوق، إلخ إلخ... هذه الأوهام التي لا تبدو بالانسجام مع المجرى الفعلي للتطورات ومع تعبير البيروقراطية السوفيتية عن أهدافها بتشريعات وبرامج وخطط وتدابير قاطعة المحد وبلغة البلاغة ناهيك عن انهيار نظام أوروبا الشرقية التي تحكمها الآن أحزاب معادية للشيوعية والتي تراجعت الأحزاب الشيوعية فيها حتى بعد تغيير الأسماء والبرامج إلى موقع معارضة هزيلة.

سنتمكن بإشارة موجزة هنا، قبل الحديث عن تروتسكية الأممية الرابعة، إلى كل من نظرية الجماعية البيروقراطية ونظرية الإمبريالية الاشتراكية.
يعتبر كاتب هذه السطور أن المأثرة الحقيقية لنظرية الجماعية البيروقراطية هي اكتشافها المبكر لواقع أنما إزاء مجتمع استغلالي لكنه أيضًا أن مشكلاتها الجوهرية تتمثل في أنها لم تستغرف في علاقات الإنتاج الاستغلالية على أساس قوى الإنتاج المناظرة لتلك التي تميز الرأسمالية على مجتمع رأسمالي. بدلاً من "اكتشاف" نظام استغلالي جديد بسب نظرتها إلى ملكية الدولة بعكس نظرية توني كليف التي ربطت مباشرة برأسمالية الدولة البيروقراطية مبرهة أن ملكية الدولة ليست مبرراً حقيقياً لاكتشاف أسلوب إنتاج خاص.

أما نظرية الإمبريالية الاشتراكية (التي كانت قد حلّت في أواخر الستينيات) محل نظرية صينية سابقة قصيرة العمر هي نظرية التحريفية وخطر استعادة الرأسمالية فقد تم إعدادها في سياق ما سمي بالنزاع السوفيتي-الصيني كأداة من أدواته وليس كنظرية ماركسية أصيلة تطمّع في التفسير والتغيير. وتتمثل مشكلاتها الجوهرية في انتفاضة من خلافة إمكانية الانتقال من الاشتراكية إلى الرأسمالية. ذلك أن هذه النظرية نظرت إلى عهد ستالين على أنه كان نقلة للاشتراكية رغم أخطاه وسلبياته، ولم يبدأ الانحراف عن الاشتراكية والماركسية في نظرها إلا بعد ذلك العهد من خلال الإصلاحات "التحريفية" اللاحقة.

والحقيقة أن كاتب هذه السطور يجهل أي تناول لأنصار نظرية الجماعية البيروقراطية للتطورات الراهنة ويرى في تقدير بعض أنصارها المحليين لهذه التطورات بأنها تجري في إطار الانتقال من الجماعية البيروقراطية إلى الرأسمالية، انطلاقاً من أن الجماعية البيروقراطية ذاتها لم تعد سوى أسلوب إنتاج "انتقالي" من الإقطاع إلى الرأسمالية، نفس الميل الأصلي إلى المباغة في شكل الملكية إلى اكتشاف أساليب إنتاج انطلاقاً من ملكية الدولة. كما أن من العبث أن نبحث اليوم عن تقدير مايي متمول للتطورات الراهنة بعد اختفاء الماوية من حكم الصين ومن التأثير القوي خارجياً.
والآن، وسط نظرية الطبقة الاشتراكية والنظرية التي تناقشها على طول الخط، نظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية تبرز نظرية الطبقة الانتقالية للبلدان المعنية وهي نظرية تروتسكية الأممية الرابعة. وبحكم منطقها الداخلي (الطابع الانتقالي) تتضمن هذه النظرية احتمال أن تؤدي التحولات الراهنة إلى مصائر متعددة:

- استمرار المجتمع الانتقالي لفترة أخرى (في حالتى نجاح أو فشل الإصلاح البيروقراطي الفوقى).
- الانقلاب من المجتمع الانتقالى إلى الاشتراكية عن طريق ثورة سياسية عمالية (تفتح التحولات الراهنة سيولا إليها).
- الانقلاب من المجتمع الانتقالى إلى الرأسمالية عن طريق ثورة مضادة تحطم مقاومة الطبقة العاملة.

ونظرية المجتمع الانتقالى هي في الأصل نظرية تروتسكى الذي كان ينظر منذ نصف قرن إلى حسم هذا الناقد بثورة سياسية عمالية (ذات نتائج اجتماعية عميقة) أو بثورة مضادة برجوازية تحطم مقاومة الطبقة العاملة على أنه مسألة سنوات قليلة أو حتى أشهر قليلة فقط. وإذا كانت تلك النبوءة لم تتحقق، بل حتى إذا كانت نظرية المجتمع الانتقالى قد فات أوانها في ذلك الحين، فإن الروح الثورية لموقف تروتسكى كانت تتمثل في هذا النداء: ثورة أكتوبر تجري الآن تصفيتها على أيدي البيروقراطية الحاكمة باسم الطبقة العاملة ولكن ضدها فإن ثورة عمالية توقف هذا الإنهار وتستأنف السير في اتجاه الاشتراكية وإما الرأسمالية عن طريق الثورة المضادة التي أضحى مستعدة تماماً للانقضاض، وبعبارة أخرى: أندوا ثورة أكتوبر من التصفية النهائية الوشيكة وإلا فعليها السلام.

وإذا كانت مائزة تروتسكى الكبرى من الناحية النظرية فيما يتعلق بالمسألة المطروحة هنا هي أنه وضع النظام السوفيتي بين قوسيين، وطرح طبيعته

268
الاجتماعية-الاقتصادية للنقاش، وكشف طبيعة البيروقراطية المعادية للطبيعة العاملة، وللاشتراكية، وحذر من أن ذلك النظام كان يتجه بخطى في الراسمالية، ودعا إلى الثورة ضدّه دون إبطاء، فقد تمثل الخطأ الكبير في موقفه في نظرية الطبيعة الانتقالية ذاتها والتي قاده إليها اعتقاده أن هناك تتافضا جوهرياً بين ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي من ناحية وديكتاتورية البيروقراطية وإمتناعها ومخططاتها وأهدافها الرأسمالية الأبد من ناحية أخرى، حيث تمثل ملكية الدولة هذه نقيضًا مباشراً للرأسمالية، وكان هذا الخطأ الكبير هو الأب الشرعي من الناحية النظرية لتطور الفكر التروتسكي في اتجاه منافض لروح ومحتوى موقف تروتسكي فيما يتعلق بمسألة الطبيعة الاجتماعية-الاقتصادية للنموذج السوفيتي.

ولا جدال في نظر كاتب هذه السطور في أن نظرية المجتمع الانتقالي تنطوي على مغالطة كبيرة: فالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يفترض أنمو المطرد للجديد الاشتراكي رغم بقاء عناصر من القديم الرأسمالي لفترة تطول أو تقصير، بينما يعني هذا "الانتقال" من النمو المطرد إلى حد الأزمة للتقدم الرأسمالي على حساب بدائل الجديد الاشتراكي التي تحقق قبل انفراد ستاتين بالسلطة، ولنولا التقييم الحقيقي لمملكة الدولة والتخطيط المركزي لكان أن هذا المغالطة التاريخية الكبرى مستحيلة تمامًا.

والحقيقة أن "التروتسكية" أو "تروتسكية" الأهمية الرابعة و"إرنست ماندل أو الماندينية" (وهذه الأخيرة هي التسمية الملائمة في رأي كاتب هذه السطور فيما يتعلق بمسألة المطروحة هنا على وجه الحصر) احتفظت بالمعادلة الشكلية لنظرية الطبيعة الانتقالية عند تروتسكي: مجتمع انتقالي لا هو رأسمالي ولا هو اشتراكي يجمع عناصر من الماضي الرأسمالي مع عناصر من المستقبل الاشتراكي، أمامه احتمال الاشتراكية عبر الثورة السياسية واحتمال الرأسمالية عبر الثورة المضادة التي تحتم مقاومة الطبيعة العاملة، وما طبعه تروتسكي على الاتحاد السوفيتي.
جرى "تثبيته" عليه لكن بطريقة ملتوية ثم جرى مذه بنفس الطريقة المثلثية إلى كافة البلدان التي سارت في طريق النموذج السوفيتي (بعد نورات أو تدخلات سوفيتية). ولا يملح ماندل تكرار هذه المعادلة التي كان حسبها مسألة سنوات قليلة أو حتى أشهر قليلة فقط منذ أكثر من نصف قرن في نظر تروتسكي. بل تطور طرفًا هذه المعادلة عند ماندل على نحو يرجاع فيه تديريجيا احتمال استعادة الرأسمالية إلى أن استبددها نهائيا ووصفها بأنها فكرة مضحكة حتى بعد البيريسترويكا بسنتين. ومن الجلي أن تروتسكية ماندل فيما يتعلق بمسألة طبيعة ومصائر النموذج السوفيتي، تتعارض تعارضًا جدريًا مع تروتسكية تروتسكي رغم أنها تغذت نظريًا وكتفيلة انطلاق على نقاط الضعف في تحليل تروتسكي لهذا النموذج.

سبق أن أشارنا إلى أن نظرية الطبيعة الانتقالية تتضمن احتمال أن تؤدي التطورات الراهنة إلى مصائر متعددة: استمرار المجتمع الانتقالي لفترة أخرى، الاشتراكية، الرأسمالية. وقبل أن نرى كيف يطرح ماندل الاختيارات الأولين مستبدا الرأسمالية استبدا قطعيا قاطعا ينبغي أن نشير إلى أن نظرية الطبيعة الانتقالية لا تستبعدا بل هي الفكرة الأساسية في تروتسكية تروتسكي بهذا الخصوص، كما يتبين اتجاه تروتسكي راهن (ديفيد نورث) فكرة أن التحولات الراهنة تؤدي وسطيًا إلى الرأسمالية.

وفي القسم الأول من مقدمته لكتابه: إلى أين يمضي الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتتشوف؟ (15 مارس 1989 صفحات 20-23 في الطبعة الفرنسية)، يستبعد إرنست ماندل منذ البداية احتمال حدوث استعادة للرأسمالية في الاتحاد السوفيتي، سواء أكانت "عنوية" أو من خلال خطط خفي لدى جورباتتشوف، أو بالإرادة الشعبية، فالاستعادة "العنوية" للرأسمالية تعني "التقليل على نحو غير مسموح به من شأن الدور المستقل للعامل السياسي، للدولة والقوى الاجتماعية، في مجري الثورات المضادة. وكما أن الرأسمالية لا يمكن القضاء عليها تديريجيا فإنه
لا يمكن استعادتها تدريجياً، أما تصور مخطط لدى جورباتشوف أو الجنان
"الكريات" للبروتوراتية لاستعادة الرأسمالية فهو يعني أن نسيب تمامًا فيهم طبيعة
وأس و مدى امتيازاتهم وسلطتهم، بل يدعى منان أن قبول استعادة الرأسمالية
يساوي في نظر هذه الشريحة قبول الانحرار الباراكرقري الذي يمثله قبول سلطة
حقيقية للسوفييتات. أي قبول إطاحة البروتوراتيا بها، وأخيراً فإن الضغيلة ثلاثية
أربعة الشعب السوفيتي لم تعتد في إعادة المصانع الكبرى التي أقاموها
بكثر من التضحيات، إلى ملاك خاصين، فهذا لا يتفق مع "مصالحهم المادية الأكثر
أولوية". ثم نناقش إنست منان أربعة احتمالات "أكثر واقعية لتجربة جورباتشوف":

١: نجاحها في المقرطة ورفع مستوى حياة الجماهير في حدودها الإصلاحية لكن
هذا السيناريو هو الأقل احتمالاً أمام مقاومة الفئات البروتوراتية الأكثر حساسة
وخدوداً أمام "التنافسات الاجتماعية والسياسية التي تشكل عقبة أمام أي حل
"إصلاحي، لهذه التناقضات".

٢: تجاوزها من خلال التفاؤل تجدير قسم من الكادر القيادي للحزب الشيوعي
السوفيتي مع تعبئة جماهيرية معايدة للبروتوراتية أوسع كثيراً من تلك الجارية
حالياً وبالتالي "ربيع موسكو" على غرار ربيع براغ، وهذا السيناريو بعد
الاحتمال أيضاً "لكن أقل من الأول" لأنه "في هذه الحالة ستعتبر قوى الجهاز
جورباتشوف أوران الضررين بالنسبة إلى خطر ثورة من تحت".

٣: إخفاقها وهو المثال "الأكثر مدعية للتشاؤم": قيام القسم المحافظ من البروتوراتية
العليا بوقف المقرطة وإلغاء الالغاليست عل الفرور في حالة عدم اتساع العملية
الجمهرية وتدور شروط حياة وعمل الطاقة العاملة والإخفاق الاقتصادي
وسيكون ذلك بالتأكيد "لمحة كارثة للإشتراكية، في الاتحاد السوفيتي وكذلك
على المستوى العالمي" لكن الأمر لا يعود إلى وضعها السابق بعد كل هذه
الحريات التي انتزعت والتي تجعل فهماً باتساب قمع الثلاثينيات أمراً لا يمكن
تصوره.
4: إنفلاتها إلى ثورة سياسية: يتأخر تحسين شروط حياة وعمل الطبقة العاملة، ويزداد سخطها ويتحول إلى حركة جماهيرية مستقلة متزايدة الاجتماعية والتنظيم الذاتي متزايد التمركز من خلال استغلال الجاسوسية:

وتعمل الجماهير ترشيح نفسها للممارسة المباشرة للسلطة، ويتخلل شعار كـ

السلطة للسوفيتينات؟ بكل محتوى كلاسيكي، في سياق اجتماعي - اقتصادي أكثر

مباشرة للغاية من نظيره في 1917 أو 1927 أو 1942. وتتبني شعار من

البوليتينيا ومن الإنتقالي االاشتراكي الراديكالية قيادة سياسية جديدة، شبيهة

بالمعنى الأصيل والحقوقية للكلمة، لتساعد الجماهير في تحقيق أهدافها الأساسية.

وتنصر الثورة السياسية بالمعنى الماركسي لهذه العبارة.

والسيناريو الثالث (تدعم الديكتاتورية) والسيناريو الرابع (الانفجار الثوري

الجماهيري والثورة السياسية) لا يستبعدان بعضهما البعض على المدى الطويل بل
قد يؤدي الثالث إلى الرابع، وحما الإحتمالات الأكثر رجحانا "إنه من خلال
اجتماعهما، وحما ينطلقان من تقيم أكثر واقعية لعمق التناقضات الاجتماعية التي
تمزق الاتحاد السوفيتي".

فالاحتمالان الوحيدان عند إرنست ماندل هما باختصار:

• استمرار نفس النظام "الانتقالي" من خلال السيناريو الأول (نجاح التجربة) أو

الثاني (تجاوز التجربة) أو الثالث (إخفاق التجربة).

• الثورة السياسية والاشتراكية (السيناريو الرابع).

جاءت تقييمات إرنست ماندل في ربيع 1989 لكن خريف 1989 جاء
بإنهيار نظام أوروبا الشرقية واتجاه الاتحاد السوفيتي بمزيد من التصميم نحو
الملكة الخاصة والسوق وتفاهم المسألة القومية، وبدأت بواصلة استجابة ماندل لهذه
التطورات العاصفة في بداية 1990 (في حديثه في مجلة إمبيركور) حيث سلم بأن
بولندا والمجر قد تستعيدان الرأسمالية لكنه قال أيضا إن المعركة لم تحل بعد وإن

272
حركة بروليتارية جماهيرية لم يشهد التاريخ لها مثيلًا توشك على الانتصار. وهذه النبوءة الأخيرة لم تؤكدها التطورات الأوروبية الشرقية والسوفيتية حتى الآن، وإنما هي عقائدية تروتسكية حول ضرورة "مقاومة الطبقة العاملة" التي سيكون على تهديها مضادة بورجوازية أن تحتدمها مع أن هذه "المقاومة" تم تحديها منذ عهد بعيد من خلال آليات النظام الستاليني والتي استمرت من الناحية الجوهرية بعد ستالين بدليل الحالة السياسية الراهنة للطبقة العاملة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية وبقية البلدان المعنية.

ومهما يكن من شيء فإن إفلات مندال والماندلية فيما يتعلق بهذه المسألة المحورية من المسائل النظرية والعملية للتروتسكية والذي يشمل في أن واحد نظرية الطبعة الاجتماعية ونظرية إعادة البناء يفتح الباب واسعا (مع التقدير الكامل للإنجازات الضخمة لماندل والأمية الراحلة في بيئة المسائل النظرية والعملية الماركسية الراهنة) أمام نظرية أخرى تنطلق من نهج نقاط قوة نظرية تروتسكي والعمل على التغلب على نقاط ضعفيها في أن معا، ونرى النظرية الأخيرة التي ننتمي إليها الآن.

هذه النظرية التي تحدد الطبعة الاجتماعية للبلدان المعنية بأنها رأسمالية دولة وتنظر إلى إعادة البناء على أنها انطلاق من شكل للرأسمالية إلى شكل آخر نفس الرأسمالية الواحدة هي نظرية توني كليف في كتابه: رأسمالية الدولة في روسيا (1948) وهي النظرية التي تطورها إلى مدى امتداد ودفاع عنها، بين آخرين، كريس هارمان، نايجل هاريس، دنكان هالس، بيتر بينس، كما يقول جون مولينو في كتابه: نظرية الثورة عند ليون تروتسكي (1981)، بالإنجليزية، الإشارة رقم 90، الفصل الرابع) وهي، كما سبق القول، نظرية حزب العمال الاتشراكى البريطاني.

ترى هذه النظرية أن النظام السوفيتي الناشئ من ثورة أكتوبر 1917 تحول إلى رأسمالية دولة عبر مسار تبرز فيه حقائق أساسية: تخفف قوى الإنتاج.
دمار الحرب الأهلية التي دمرت أيضاً الطبقة الثورية ذاتها، صعود البيروقراطية
السائسية كطبقة رأسمالية حاكمة: تمثل سنة 1929 تاريخاً حاسماً في هذا المسار.
وفي مقالة المعنون: من تروتسكى إلى رأسمالية الدولة (إرثناشونال سوشايليزم;
عدد صيف 1990)، يشير كريس هارمان إلى تغيرات كبرى تمتد دفعة واحدة في
شتاء 1928-1929، موجزاً أفكار توني كليف في كتابه سالف الذكر:
في شتاء 1928-1929 قامت البيروقراطية، التي كانت تتندب من قبل الطبقة
العاملة والفلاحين، بالهجوم الضار علىهما معا. تم تحكيم العنصرية من
الرقابة العمالية في المصانع; وتم القضاء تماماً على الاستقلال النقابي; ودبت
الأجور الحقيقية بنسبة 30 أو 40 في المائة؛ ومنحت الشرطة السياسية حرية
التصرف نحو بقايا النقاش داخل الحزب، وأصبح النضال ضد "السوسينية":
سياسة دولة في حين أخذت القيادات بين البيروقراطية والعمل تزداد بصورة
كبيرة؛ وتم طرد الفلاحين من الأرض من خلال ما يسمى "التجميع"؛ وتضاعفت
عدد المساجين في ممارسات العمل 20 مرة في غضون سنوات (إنتضاف من
جديد عشر مرات في العقد التالي)؛ واستخدم التروس لتحكيم استقلال
الجمهوريات السوفيتية غير الروسية.
ويقول جون مولينو في كتابه سالف الذكر (ص 137) عن ذلك التحول:
وفي رأسمالية الدولة في روسيا أثبت توني كليف بالتحليل التفصيلي، أنه ابتداءً
بالخطة الخمسية الأولى، تم إخضاع الاقتصاد السوفياتي بكل قوة للترانك وانفجار
وسائل الإنتاج، كنتيجة لاستهلاك العمال. وذلك في تناقض صارخ مع فترة
1928-1931 حيث كان هناك، رغم التشوه البيروقراطي، نمو متوازن إلى حد ما
للإنتاج، والتراكم، والاستهلاك.
أي أن استعادة الرأسمالية في الاتحاد السوفيتية تاريخ قديم تحقق منذ أكثر
من ستين سنة فلا مجال للحديث (منذ ذلك العهد القديم) عن مجتمع اشتراكي أو
انتقالي كتم تقبل النظرية السوفيتية والنظرية التروسكسكية على التوالي انطلاقاً من

274
ملكية الدولة والتخطيط المركزي الشامل اللذين ينظر إليهما كليف على أنهما الأداتان الضروريتان لرأسمالية الدولة البيروقراطية، والذين يرتكز كليف على دراسة مستفيضة معمقة للاقتصاد السوفيتي وعلاقات الإنتاج والتوزيع في المجتمع السوفيتي للكشف عن طابعهما الطبقي الحقيقي الذي تخفيه النظريات التي لا تنصور الرأسمالية إلا في شكل الرأسمالية الخاصة والملكية الخاصة والفردية.

وبوذ كاتب هذه السطور أن يشير هنا إلى تبنيه من الناحية الجوهرية لنظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية في السنوات الأخيرة. لكنه أوضح أيضا أن أؤكد أن هذا التبني لا ينتمي إلى كافة وجهات نظر هذا المذهب الماركسي: الفكر السياسي التنظيمي، ولا يخلو من تحفظات هامة على بعض الأفكار المرتبطة بنظرية رأسمالية الدولة البيروقراطية. وسأثير فرض إلى نقطة واحدة: يبدو أن هجوم هذه النظرية على المبالغة في دور ملكية الدولة في نظريات أخرى قادها إلى المبالغة في تصور أن رأسمالية الدولة الشاملة يمكن أن تكون نظاما دائما في بلد واحد أو في مجموعة من البلدان، ولهذا لا يمكن استطاعتها أن تتبناها بالضرورة. المحتمل لهذا الشكل من أشكال الرأسمالية. ولذا كان التهويص الدائم من إمكانية استعادة شكل الرأسمالية الخاصة رغم أن هذا الشكل لا يمكنه أن يحل في الظروف المعاصرة دون أن تحتل رأسمالية الدولة دورا بالأهمية في الاقتصاد كما هو الحال في فضلات الرأسمالية الغربية ذاتها. وهنا يمكن القول إن هذه النظرية سوف تجد، تحت ضغط التطورات الراهنة، ما تتعلمه من إلحاح تروتسكي على الرأسمالية الخاصة وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. لكن ضمن إطار نظري مختلف يعتقد أن رأسمالية الدولة الشاملة يمكن أن تكون، وكانت بالفعل، مرحلة خاصة وشكون خاصا للرأسمالية، كما يعتقد أنها ستلعب دورا كبيرا في اقتصاد البلدان المعنية في المستقبل.

وإذا كان كريس هارمان يصف محصلة التحولات الراهنة بأنها ستكون

انتقالا من شكل رأسمالية الدولة البيروقراطية إلى شكل الرأسمالية المتعددة

275
الجنسيات، مقتداً للدور الذي تلعبه الإمبريالية العالمية في هذه التحولات، ومنفاذلاً أيّ حدوث عن رأسمالية خاصة بعقائدية نموذجية لدى هذا الاتجاه في هذه النقطة بالذات، فإنّ أيّ تحليل ماركسي مدقق لـن يعتر على سور صيني بين الرأسمالية المتعددة الجنسيات والرأسمالية الخاصة والفردية ولا بينهما وبين رأسمالية الدولة. وكريس هارمان لا يقيم مثل هذا السور بصورة مباشرة على أيّ حال وإنّ كان تفادي العقائدي لكل حدث عن الرأسمالية الخاصة قد يوجي به عن حق أو عن غير حق.
المؤلف في سطور:
كريس هارمان

المترجم في سطور:
خليل كلفت


278
التصحيح اللغوي: عايدة على جمعة
الإشراف فني: حسن كامل